دولة فلسطين

وزارة الزراعـــة

استراتيجية وزارة الزراعة

2027/2025

" المنعة والاعتماد على الذات"

Resilience and self-Reliance

قائمة المحتويات

تقديم ..... Error! Bookmark not defined.

القسم الأول: المقدمة **6**

1.1 تمهيد 6

1.2منهجية إعداد الخطة والمصادقة عليها 7

1.3. محتويات وثيقة الاستراتيجية 8

القسم الثاني: تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2024 ..... **9**

2.1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على القطاع الزرعي 9

2.2. خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني 13

2.3. التحليل المؤسسي والتنظيمي لوزارة الزراعة 15

التوجيهات لتعزيز الاداء المؤسسي: 17

2.4. التحديات ذات العلاقة في القطاع الزراعي 17

2.4.1. التحدي الأول، سياسات الاحتلال العنصرية تجاه الموارد الطبيعية تهدد التنمية الزراعية وتخالف المواثيق الدولية. 17

2.4.2. التحدي الثاني: تدني إنتاجية الوحدات والحيازات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي مقارنة بالدول المحيطة: 18

2.4.3. التحدي الثالث: تدهور وانحسار الموارد الطبيعية المتاحة لأغراض الزراعة والتغيرات المناخية 19

2.4.4. التحدي الرابع: ضعف تنافسية المنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق 20

2.4.5. التحدي الخامس: محدودية نطاق الخدمات الزراعية العامة المتاحة للمزارعين 22

2.3.6: التحدي السادس إطار الحوكمة لبنيان القطاع الزراعي بما يشمل الإطار القانوني والمؤسسي وأدوات حماية الإنتاج والمنتجين. 22

2.5 النتائج المحقَّقة: ما الذي حققناه من نتائج خلال 2017-2023؟ وأهم الدروس المستفادة 23

الهدف الاستراتيجي الأول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت 23

الهدف الاستراتيجي الثاني الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت 24

الهدف الاستراتيجي الثالث: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية 24

الهدف الاستراتيجي الرابع: إنتاج وإنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي قد زادت. 25

الهدف الاستراتيجي الخامس: وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت 25

الهدف السادس: لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة 26

القسم الثالث: رؤية القطاع الزراعي وأولويات العمل الاستراتيجية، إطار عام للشراكة من أجل تعزيز الصمود والأمن الغذائي ودفع عجلة الاقتصاد **29**

3.1. الرؤية الوطنية للقطاع الزراعي 29

3.1 المبادرات الوطنية الزراعية 30

1. تعزيز الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية: 31

2. تعزيز تطوير مشاريع الري المستدامة 31

3. التخضير من خلال الزراعة البيئية (الغابات والمراعي): ... 32

4. الاستجابة العاجلة لحماية الزراعة وصمود المزارعين: 32

3.2. التنسيق بين الشركاء من اجل حشد الموارد وبناء المعرفة وتظافر الجهود 33
مجموعة عمل القطاع الزراعي: 33
مجموعة عمل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع": 34
تنسيق العمل في الوزارة ومع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي 34
تبني مدونة سلوك للعاملين في القطاع الزراعي 34
3.4. رسالة وزارة الزراعة 35
القسم الرابع: الأهداف والنتائج ومسارات العمل الاستراتيجي لوزارة الزراعة 36
4.1. برنامج تنمية الموارد الطبيعية الزراعية 37
الهدف الاستراتيجي الأول: الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية قد تعززت وأصبحت أكثر منعة 37
4.2. برنامج تحسين الخدمات الزراعية والفنية 38
الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة إنتاجية ومردود الحيازات الزراعية وتوسيع قاعدة المنخرطين في العمل الزراعي 38
4.3. برنامج بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية 39
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة اعمال زراعية تنافسية وجاذبة للشباب والنساء والمستثمرين ومرنة 39
4.4 برنامج الحوكمة وبناء القدرات 40
الهدف الاستراتيجي الرابع: بنيان القطاع الزراعي المؤسسي قادر على مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية 40
4.5 برنامج ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية 42
الهدف الاستراتيجي الخامس: الاضرار الناجمة عن المخاطر الزراعية قد تم الحد منها بشكل كبير وفق إطار عمل وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل الحماية المالية 42
القسم الخامس: تدابير المتابعة والتقييم 46
تفعيل دور فريق ادارة التخطيط والموازنة في المتابعة والتقييم 46
تطوير منهجية وآلية عمل حساب مؤشرات الهدف الاستراتيجي الثاني القضاء على الجوع 46
تطوير نظام المتابعة والتقييم والتغذية الراجعة بناءا على المخرجات والمساءلة لوزارة الزراعة والقطاع 46
تطوير الخطط السنوية للبرامج 46
تطوير النهج المتبع في تقييم فعالية الخطة: 47
موائمة الخطط الاستراتيجية الفرعية وتطوير خطط فرعية جديدة: 47
منهجية المتابعة المعتمدة لمتابعة القضايا عبر القطاعية (المراة، الشباب والرياضة، البيئة): 47
الملاحق 48
الملحق رقم 1: الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير i
الملحق رقم 2: الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة ix
الملحق رقم 3 : نظرة عامة إلى الموازنة 2025 – 2027(غير جاهزة) i
الملحق رقم 4: قائمة المشاركين في المشاورات حول الأولويات الوطنية والدروس المستفادة vi
الملحق رقم 5: مقارنات إحصائية زراعية مختارة xi
الملحق رقم 6: دور الإدارات والوحدات حسب الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة xiii
الملحق رقم 7: تقرير تفصيلي للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي xix
التحدي الأول: تدني انتاجية الحيازات الزراعية وتدني انتاجية مدخلات الانتاج الزراعية يحد من قيمة مخرجات القطاع الزراعي xix
التحدي الثاني: تدهور وانحسار المصادر الطبيعية المتاحة لأغراض الزراعة xxii
التحدي الثالث: ضعف تنافسية المنتجات الزراعية الفلسطينية –لا سيما المصنعة منها- في الأسواق المحلية والخارجية xxv
التحدي الرابع: ضعف ومحدودية نطاق الخدمات الزراعية العامة المتاحة للمزارعين xxvii
التحدي الخامس: منظومات الغذاء لا تضمن وصول الجميع للطعام والتغذية الآمنة سواء للأجيال الحالية أو القادمة xxviii

التحدي السادس: بنيان القطاع الزراعي القانوني والمؤسسي عاجزعن مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية. xxix
الملحق رقم 8: جدول ملخص الإنجازات المتحققة 2017-2023 xxxi
الملحق رقم 9: ملخص لابرز الانجازات المحققة لعام 2024 xxxviii
الملحق رقم 10: جدول التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية xlv

القسم الأول: المقدمة

1.1 تمهيد

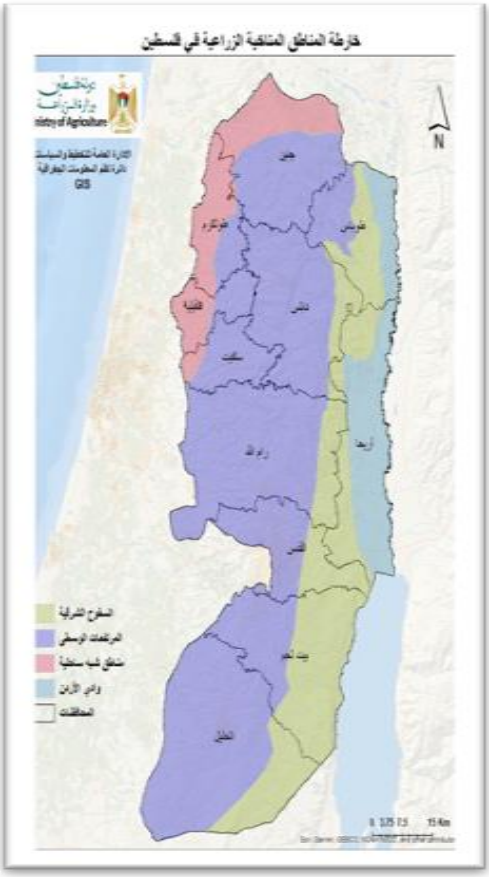

تعد الزراعة في فلسطين ذات أهمية بالغة، فهي ليست مجرد قطاع اقتصادي، بل هي جزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية والتراث الثقافي الفلسطيني كما تساهم الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، كما تساهم في خلق فرص عمل، وتدعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى دورها في المحافظة على الأرض وتعزيز صمود الفلسطينيين , كما يمثل النشاط الزراعي الركيزة الأمتن التي ترفد الاقتصاد الفلسطيني بأحد أهم موارد الناتج المحلي الإجمالي, إذ يساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي؛ بالإضافة إلى مساهمته في توفير السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية, إضافة لكونه عنصرًا مهما في الصادرات الفلسطينية,

يتكون القطاع الزراعي من فرعين رئيسيين: الفرع النباتي والفرع الحيواني. تتنوع الزراعات في فلسطين ويعود ذلك الى ما تتميز به من تعدد في المناطق الزراعية البيئية والتي تشكل الأساس لتحديد أنماط الزراعة المناسبة حسب خصائص كل منطقة. فمن السهول الساحلية الخصبة، إلى المرتفعات الجبلية، فإلى وادي الأردن الدافئ والمناطق شبه الصحراوية، بحيث يقدم هذا التنوع الجغرافي مناخا متنوعا يسمح بزراعة طيف واسع من المحاصيل ما يعزز من فرص تحقيق الأمن الغذائي وتطوير الزراعة المستدامة في البلاد لا سيما الاعمال الزراعية الاقتصادية.،وبذلك تنوعت أنماط الزراعة لتشمل أربعة مجالات، وهي: 1) الغطاء النباتي الطبيعي (البري) ويشمل الأشجار والشجيرات الحرجية والغابات والنباتات العشبية الرعوية الطبية، و2) المحاصيل الحقلية ومحاصيل الأعلاف، و3) أشجار الفاكهة والخضراوات سواء كانت زراعات محمية أو مكشوفة، و4) نباتات الزينة وأزهار القطف.

أما فرع الانتاج الحيواني، فيتضمن: 1) المجترات بأنواعها الصغيرة والكبيرة، 2) الدواجن، 3) الأسماك، 4) النحل، 5) حيوانات العمل، و6) الحيوانات المنزلية كالأرانب والحمام والحيوانات الأليفة.

مهمة وزارة الزراعة: تقديم خدمات البحث والإرشاد الزراعي والتدريب وتوفير خدمات بيطرية تحافظ على صحة الحيوان وسلامة منتجاته وعلى الصحة العامة والبيطرة، وتطوير كفاءة استخدام المصادر الطبيعية الزراعية في سبيل زيادة ربحية المزارع الفلسطيني، والحفاظ على استدامة استخدام المصادر الطبيعية للأجيال القادمة، والحفاظ على جودة وسلامة المنتج، وارتباط المزارع الفلسطيني بأرضه.

يتم تنظيم القطاع الزراعي استناداً إلى مجموعة من القوانين أهمها قانون الزراعة رقم (2) لسنة 2003 وتعديلاته لسنة 2018، وقرار بقانون رقم (12) بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية لعام 2013 وتعديلاته لسنة 2018 و2022، وقرار بقانون رقم (8) بشأن المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي لسنة 2015، ومجموعة من الأنظمة والتعليمات التنفيذية.

وتناط بوزارة الزراعة الفلسطينية مسؤولية قيادة جهود التنمية والتطوير وتنظيم القطاع، بما في ذلك ترأس مجموعة العمل الخاصة بقطاع الزراعة والتي تضم في عضويتها شركاء التنمية في القطاع، وعضوية عنقود الأمن الغذائي والذي يضم في عضويته جميع المؤسسات المحلية والأجنبية التي تنفذ برامج لتعزيز الأمن الغذائي. كما تقود الوزارة مجموعة عمل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع"، والمسؤولة عن متابعة ورصد التقدم باتجاه غايات هذا الهدف، وتضمينه في الخطط الوطنية وخطط المؤسسات ذات العلاقة.

ساهمت منظمات المجتمع المدني في جهود تطوير القطاع الزراعي وتحقيق رؤية القطاع، وتنشط أطر واتحادات المزارعين وأكثر من 360 تعاونية زراعية في تقديم الخدمات للمزارعين والمزارعات. وتساهم مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني ومؤسسات التعليم العالي أيضاً في دفع جهود التنمية الزراعية من خلال الاستثمار المباشر، وتنفيذ ودعم الأبحاث والتعليم والتدريب في هذا القطاع. وتعمل منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات والهيئات الدولية والمنظمات الأممية على توفير الدعم الفني والمالي لبرامج مشاريع التنمية الزراعية.

يمثل النشاط الزراعي، نشاطاً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث يساهم في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي الغذائي، بالإضافة إلى مساهمته في توفير السلع والمواد الأولية التي تُستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، إضافةً لكونه عنصراً مهماً في الصادرات الفلسطينية[1].

1.2 منهجية إعداد الخطة والمصادقة عليها

استندت وزارة الزراعة في إعداد خطتها إلى دليل إعداد استراتيجيات الوزارات والهيئات الحكومية لدورة التخطيط الاستراتيجي للأعوام 2024-2027، حيث تم تنفيذ عملية التخطيط وصياغة الخطة بشكلها النهائي على مراحل، كالتالي:

التهيئة والتحضير: نظمت الإدارة العامة للتخطيط والسياسات في وزارة الزراعة ورشة تحضيرية داخلية شارك فيها 23 من كوادر وزارة الزراعة بتاريخ 11\04\2023 وذلك لنقاش منهجية العمل للتخطيط الاستراتيجي 2024-2027 وتهيئة طواقم الوزارة لعملية التخطيط وفقا للمنهجية المحدثة، بحيث تم وضع خطة عمل تنفيذية لعملية التخطيط. تلا هذه الورشة، ورشة تحضيرية ثانية بتاريخ 18\05\2023 للفريق الوطني للتخطيط والذي كان قد تشكل في دورة التخطيط السابقة، حيث قامت الوزارة باستعراض منهجية التخطيط المحدثة والتوافق مع أعضاء الفريق الوطني على مراحل عملية التخطيط التي ستقوم الوزارة خلالها مشاركة الفريق في عملية التخطيط. وتم في هذه الورشة التوافق بشكل أولي على الأولويات الوطنية في القطاع الزراعي للفترة 2025-2027، ليتم مراجعتها في مراحل لاحقة بناءً على تحليل الواقع والإنجازات.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2022. رام الله - فلسطين

تحليل الو اقع: عمل فريق الإدارة العامة للتخطيط والسياسات بمساعدة فنية من خبراء وطنيين من منظمة الفاو على إعداد تقارير تحليل الواقع بناء على الدراسات والتقارير والاحصاءات الزراعية وذلك للاستناد إليها في المشاورات مع الشركاء. شملت التقارير التي تم إعدادها، تقرير الانجاز 2017-2024، تقرير التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، تقرير تقاطعات القطاع الزراعي مع أهداف التنمية المستدامة (الهدف الثاني)، وتقرير الوضع التنظيمي للوزارة.

المشاورات مع الشركاء: قامت وزارة الزراعة بإعداد استمارة خاصة حول وجهات نظر الشركاء في القطاع الزراعي حول التحديات المرتبطة في الأولويات الوطنية للقطاع الزراعي وذلك لإثراء عملية التخطيط الاستراتيجي 2024-2027، وشارك فيه 104 من الخبراء والعاملين والناشطين في القطاع الزراعي، تلاها عقد ورشتي عمل، الأولى لتحديد الدروس المستفادة 2017-2023، عقدت بتاريخ 31\05\2023 وشارك فيها 65 مشارك ومشاركة من وزارة الزراعة والشركاء ، والثانية، للتوافق على الرؤيا والأولويات الوطنية وعقدت بتاريخ 05\06\2023 وشارك فيها 55 مشارك ومشاركة.(انظر ملحق رقم 5)

تحديد المسار الاستر اتيجي: عمل فريق التخطيط من الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على سلسلة لقاءات وورش عمل مع الإدارات والوحدات في وزارة الزراعة لتحديد دور المسار الاستراتيجي للوزارة بناء على الأولويات الوطنية ودور ومهام الوزارة. لتنسجم مع وثيقة فلسطين الموحده والبرنامج الوطني للتنمية والتطوير، والمبادرات الزراعية المنبثقه عن الوزارة.

اعتماد الاستر اتيجية: تم اعتماد الوثيقة من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني بعد مراجعته من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي

1.3. محتويات وثيقة الاستر اتيجية

تم تنظيم الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة 2025-2027 في خمسة أقسام رئيسية، حيث تشكل هذه المقدمة القسم الأول للخطة. القسم الثاني يشمل تحليل واقع القطاع الزراعي كما هو في العام 2022، ويشمل هذا التحليل الإحصاءات والبيانات الأساسية للقطاع الزراعي والعوامل التي تؤثر عليه، وأهم الإنجازات والدروس المستفادة للأعوام 2017-2023 ، كذلك يشمل على الإنجازات والدروس المستفادة للعام 2024 والذي كان ضمن خطة الطوارئ، أيضا التحديات وأسباب المشاكل التي تواجه القطاع، والقسم الثالث يعرض الرؤيا والأولويات الوطنية لوزارة الزراعة والشركاء الوطنيين والدوليين، وآليات التنسيق مع الشركاء لضمان العمل على الأولويات الوطنية والقسم الرابع، المسار الاستراتيجي لوزارة الزراعة والذي يشكل الأهداف والنتائج والمؤشرات والموازنات الخاصة في وزارة الزراعة والقسم الخامس والأخير يشمل سياسات المتابعة والتقييم وتنفيذ الاستراتيجية. مرفق في وثيقة الاستراتيجية ملاحق الاستراتيجية والتي تشمل قوائم المشاركين في إعداد الاستراتيجية وجداول تقاطعات المسار الاستراتيجي مع أهداف التنمية المستدامة وبرنامج الحكومة وملخص حول إنجازات الوزارة خلال الأعوام 2017 – 2023، وللعام 2024 وتم وضع هذه السنه لوحدها بصفتها كانت خطة طوارىء.

القسم الثاني: تحليل الوضع القائم وتقييم النتائج المحققة خلال الأعوام 2017-2024

2.1. العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على القطاع الزرعي

الواقع الديموغرافي والاجتماعي: بلغ عدد السكان المقدر في فلسطين في نهاية العام 2024، 5,490 مليون نسمة منهم 3,361 مليون نسمه في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) و2,129 مليون نسمه في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة). وبلغت الكثافة السكانية نهاية العام 2024 حوالي 911 فرد في الكيلو متر المربع (594 في الضفة الغربية 5836 في قطاع غزة). ويتسم الهرم السكاني في فلسطين باتساع قاعدته، انعكاسا لارتفاع نسبة الأطفال والشباب وارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمع الفلسطيني، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة نهاية عام 2024 بـ 43%، ونسبة الأفراد الذين أعمارهم (65 سنة فأكثر) بـ4% وتبلغ نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني حوالي 28% (من عمر 18-30 سنة).

وبالرغم مما أظهرته نتائج التعداد من تراجع في معدل الخصوبة في فلسطين في السنوات الأخيرة، إلا أن معدل الولادات ما زالت مرتفعة (35 و66 لكل 1000 في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي). كما أن الزيادة الطبيعية في عدد السكان (2.83 %) لا يزال مرتفعاً، وخصوصاً في قطاع غزة والذي يقدر النمو السكاني فيه بنحو 3.3 % (مقارنة بـ 2.5 % في الضفة الغربية). وفي هذا السياق، تظهر التوقعات الديموغرافية التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان (2016) أن فلسطين على أعتاب تغييرات هامة في تركيبتها الديموغرافية. فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان بحلول عام 2050 إلى 9.5 مليون نسمة، وذلك بالرغم من توقع انخفاض معدلات الخصوبة.

تعاني فلسطين من مستويات مرتفعة في معدلات البطالة ومن فجوة مناطقية، فخلال العام 2024، ارتفع معدل البطالة في فلسطين ليصل الى 51%، بواقع 35% في الضفة الغربية و80% في قطاع غزة، وبالمقارنة مع العام 2023 بلغ معدل البطالة في فلسطين حوالي 31% بواقع (18% في الضفة الغربية و 53% في قطاع غزه)، كما وانخفضت نسبة المشاركة في القوى العاملة في فلسطين خلال العام 2024 لتصل إلى 40% مقارنة مع 44% عام 2023، فيما وصلت في قطاع غزة 36% بعد ان كانت 40% خلال العام 2023، وفي الضفة الغربية بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة 43% مقارنة مع 47% خلال نفس الفترة.

يبلغ متوسط حجم الاسرة في فلسطين 4.9، ونسبة الأطفال العاملين في العمر (10-17) سنة، في العام 2023، 2.5%. ونسبة الأطفال دون سن الخمس سنوات الذين تركوا في رعاية غير كافية 13.6%. بلغت نسب الفقر بين الأفراد في الضفة الغربية 11.5% وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في العام، 2023 بينما بلغت في قطاع غزة لنفس العام 63.6%. وبلغت نسبة الفقر المدقع لنفس العام 5.8% في الضفة و43.5% في قطاع غزة[2].

2 https://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Levels%20of%20living_pov_2017_01a.htm

- يزيد النمو السكاني بشكل كبير من الطلب على الغذاء، ومن الضغط على الموارد الطبيعية لتلبية متطلبات توفير الغذاء، وهو ما سيؤدي غالباً إلى زيادة صعوبة تحقيق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج من الغذاء من جهة، وبين الزراعة وحماية الموارد الطبيعية ومتطلبات التوسع العمراني المرتبطة بالزيادة المضطردة في أعداد السكان.
- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة يزيد من أهمية تطوير القطاع الزراعي في التشغيل الذاتي مدعوما في ارتفاع المستوى التعليمي للأفراد وتوفر وسائل التكنولوجيا والاتصال يشكل فرصة لتعزيز دور ريادة الأعمال الزراعية.

سياسات الاحتلال الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني: استمر الاحتلال في التوسع الاستيطاني وتقييد تطوير الموارد المائية والأراضي، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال الكاملة والتي تعرف بالمناطق "ج" في الضفة الغربية. واستمر كيان الاحتلال أيضاً بمحاولاته فرض واقع جديد على الأرض والجغرافيا من خلال سرقة ومصادرة الأراضي وإعادة تصنيف استخداماتها للحد من إمكانية استغلالها تمهيداً للسيطرة عليها، حيث أن مجمل القيود الإسرائيلية لا زالت تقيد استخدامات وتطوير الأراضي في أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية. هذا فضلاً عن اعتداءات المستوطنين على المزارعين وحرق واقتلاع محاصيلهم، والانتهاكات التي تستمر منظومة الاستيطان بالقيام بها للحد من فرص تطوير واستخدام المزارعين الفلسطينيين لأراضيهم، ومنها تلويث الأراضي الزراعية بمخلفات المناطق الصناعية والمياه العادمة، ومن عمليات حرق متعمدة للاشجار الزراعية لاسيما شجرة الزيتون. ومؤخرا بعد الأعتداء على قطاع غزه وبعد السابع من اكتوبر فرض الاحتلال سياسات الاغلاقات ووضع حواجز وبوابات حديدية على جميع المدن والبلدات والقرى والتجمعات الفلسطينية. اما في قطاع غزة، فلقد تعرض القطاع (وما زال) لعدوان عسكري منذ السابع من أكتوبر للعام 2023، مما أسفر عن أضرار جسيمة في البنية التحتية للقطاعات المختلفة، بما في ذلك القطاع الزراعي، الذي يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية في المحافظات الجنوبية من حيث توفيره لفرص العمل للسكان، ومساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية من المحاصيل الزراعية الأساسية، وكذلك إسهامه في تعزيز الأمن الغذائي.

منذ 7 أكتوبر 2023، تعرض القطاع الزراعي لأضرار جسيمة نتيجة العدوان حيث تم قطع الماء والكهرباء والوقود، وتم قتل وجرح وتهجير مئات الألاف من المزارعين والمنتجين ومنع المزارعين من الوصول لمزارعهم، ودمر الاحتلال معظم المقدرات الزراعية من آبار جوفية كانت تستخدم لري المحاصيل الزراعية حيث تم تدمير ما نسبته 67.7% من الابار الزراعية[6]، وكذلك تدمير ما نسبته 56.5% من البيوت البلاستيكية في القطاع و 75% من المحاصيل الحقلية، كما تم تدمير ما يقدر ب 645 مزرعة، 625 مزرعة دواجن وكذلك 502 مزرعة مواشي تم تدميرها حسب تقرير لمنظمة الاغذية العالمية (FAO). كما تم منع الصيادين من صيد الاسماك وتدمير ميناء الصيادين ومراكب الصيد البحري والمنشآت الملحقة بحسبة السمك، كما ودمر الآلات والماكينات والأدوات الزراعية المختلفة وغيرها من الأضرار وصولاً الى انعدام كلي للأمن الغذائي ثم المجاعة شبه الشاملة. ومنع وما زال يمنع دخول كافة مدخلات الإنتاج الزراعي. هذا بالإضافة الى تدمير التربة وتدمير آلاف الدونمات الزراعية التي تحتاج ربما الى عقود من برامج الاستصلاح والتأهيل، ولا تزال مأساة القتل والتهجير والدمار مستمره.

- تزايد عنف المستوطنين وتصاعد وتيرة الاستيطان وتقييد استخدام الموارد الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (المناطق الحدودية والبحر) يفرض علينا تعزيز دور المجتمع الدولي والقوى الوطنية للعمل على مساءلة ومحاسبة إسرائيل في جميع الأدوات الوطنية والدولية وذلك من أجل تسريع الوصول إلى النتائج وتنمية القطاع الزراعي.
- الحرب المدمرة على قطاع غزة في أكتوبر 2023 غزة أدت إلى تدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي، وخصوصا منشآت الإنتاج الزراعي (نباتي، حيواني، صيد) مما ينذر بتراجع الإنتاج وزيادة حالات انعدام الأمن الغذائي.
- تجدر الإشارة إلى أن الأضرار الزراعية بسبب الحرب على المحافظات الجنوبية لا زالت تقع ضمن إطار التقديرات العامة، وتحتاج إلى إعادة احتساب وتقدير في اللحظة التي تتوقف فيها الحرب، وذلك بسبب عدم القدرة حاليا على إجراء المسوحات الميدانية للوقوف على آثار الخراب والدمار الذي لحق بالحيازات الزراعية المختلفة.

<u>الأزمة المالية للحكومة وارتفاع قيمة الدين العام</u>: على الرغم من رزمة الإصلاحات التي قامت بها الحكومة منذ عام 2020 لتحسين وضعها المالي، مازالت الحكومة في واحدة من أعمق الأزمات المالية في تاريخها، والتي تتميز بفجوة تمويلية كبيرة وتراجع حاد في المساعدات الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يسيطر الاحتلال على أكثر من ثلثي الإيرادات المالية الفلسطينية، ويمكنها (وغالبًا ما تفعل ذلك) تعليق تحويلها و / أو تطبيق خصومات من جانب واحد قبل تحويل الباقي.[3] في عام 2023، انخفض إجمالي مساعدات المانحين إلى 358 مليون دولار، أو 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو انخفاض حاد من 2 مليار دولار أو 27% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. وفي الوقت نفسه، انخفض دعم الميزانية إلى النصف مقارنة بعام 2022، حيث شكل 1% فقط من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة بـ 24% في عام 2008. وفي الوقت نفسه، انخفض دعم التنمية من ذروة 10.6% في عام 2000 إلى 2% في عام 2023.[4] بالاضافة لتاثيرات الحرب التي زادت الوضع المالي سوءا وتعقيدا.

ارتفع مجموع الدين العام على فلسطين باستثناء المتاخرات بنسبة 30.7% نهاية عام 2023، ليصل إلى 3.78 مليار دولار أمريكي بعد أن كان 3,540مليار دولار أمريكي نهاية عام 2022. ويُشكل مجموع الدين العام 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022، بينما بلغ 21.2% في العام 2023.

تساهم الأزمة المالية التي تواجه السلطة الوطنية وتراجع قيمة المساعدات الدولية المقدمة للحكومة الفلسطينية في تقليص البرامج والخدمات التطويرية الحكومية، ويساهم ارتفاع مجموع الدين العام في فلسطين في صعوبة التعاقد مع المقاولين العاملين في المشاريع الزراعية التطويرية.

التضييق الاقتصادي والمالي: يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيودًا مالية واقتصادية على الفلسطينيين، ما يصعب عليهم الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير القطاع الزراعي وتحسين سلاسل الإنتاج والتوزيع.

3 Palestinian economy reels under COVID-19 impact, enduring poverty and unemployment-UNCTAD- September 2022

4 Palestinian economy reels under COVID-19 impact, enduring poverty and unemployment-UNCTAD- September 2022

5 منظمة الاغذية العالمية 2024

حركة التجارة والتبادل الغذائي:

يعد الاحتلال الإسرائيلي عاملاً رئيسياً في تعطيل سلاسل الإنتاج والتوزيع، وتقييد حركة التجارة والتبادل الغذائي، وذلك نتيجة التدمير الذي يلحق بالبنية التحتية والموارد الاقتصادية والبشرية، حيث يعمل الاحتلال على فرض قيود صارمة على حركة التجارة والتبادل الغذائي، مما يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد الفلسطينيين وحياتهم اليومية. من ضمن هذه التاثيرات السلبية التي تركها الاحتلال على البنية سلال التوريد تدمير البنية التحتية حيث يدمر القصف خلال الحروب على قطاع غزة المتكررة المنشآت الصناعية والمزارع والمخازن والموانئ والطرق والجسور، مما يعطل عمليات الإنتاج والتوريد والتوزيع. كذلك الأمر في الضفة الغربية، حيث أن جدار الفصل العنصري والتوسع الاستيطاني التهم الكثير من الأراضي الزراعية، الأمر الذي ساهم في تقليل الناتج المحلي الفلسطيني على مستوى القطاع الزراعي، كذلك الحواجز والبوابات العسكرية التي تفصل اجزاء الضفة عن بعضها البعض وتعطل حركة التبادل التجاري.، يؤدي النزوح السكاني والتهجير الذي تفرضه إسرائيل نتيجة التهجير القسري للسكان في الضفة الغربية إلى تشتت القوى العاملة ونقص في اليد العاملة الماهرة، مما يسبب تأخيرا في عمليات الإنتاج والتوزيع. كما ان حجب الوصول إلى الموارد الأساسية الذي يتبعه الاحتلال يؤثر سلبا على امكانية الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والأراضي الزراعية، مما يقلل من إمكانية الفلسطينيين في إنتاج الغذاء بشكل مستقل[5].

شهد حجم التبادل التجاري في فلسطين مع العالم الخارجي إنخفاضاً نسبته 11%، وشهدت قيمة صادرات السلع والخدمات في فلسطين انخفاضًا بنسبة 13% لتصل الى 2,677 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى تراجع بنسبة 11% في الواردات لتبلغ 9,069 مليون دولار أمريكي وذلك خلال العام 2024 مقارنة مع العام الذي سبقه، وتشكل الواردات الفلسطينية أكثر من ثلاث اضعاف قيمة الصادرات الفلسطينية، وهو ما يعكس مستوى العجز المضطرد في الميزان التجاري الفلسطيني، ومن الجدير بالذكر ان أكبر حصة وصل إليها التبادل التجاري مع العالم الخارجي في قطاع غزة كانت في عام 2003 بنسبة بلغت 29% من إجمالي تجارة فلسطين، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من 4% خلال عدوان الإحتلال الإسرائيلي، حيث إن التوقف شبه التام في سلاسل الإمداد من وإلى قطاع غزة، أدى إلى كارثة صحية وغذائية في جميع أنحاء قطاع غزة، نتيجة النقص الحاد في السلع الأساسية والأدوية والمستلزمات الصحية والمواد الغذائية، حيث يتم توفيرها بمستويات دنيا لا تتجاوز 5% من الكميات التي يجب أن تُقدم فعليًا إلى قطاع غزة[6].

أسعار المستهلك: ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2021 بنسبة 1.24% ليصل إلى 102.08 مقارنة مع 100.83 خلال العام 2020 (سنة الأساس 2018). ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض السلع ضمن المجموعات الرئيسية ذات الوزن الأعلى، منها أسعار مجموعة المواصلات ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها من الوقود ومجموعة المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية، الأمر الذي يزيد من كلفة الإنتاج الزراعي، وخصوصا أن معظم مدخلات الإنتاج الزراعي تعتمد على الاستيراد من الخارج بحيث ترتفع قيمة مدخلات الإنتاج بشكل مطرد سنويا

وكذلك تقييد الحركة وزيادة تكاليف الشحن يؤدي إلى تعقيدات في سلاسل التوريد ويزيد من التكاليف الإجمالية للإنتاج، مما يجعل السلع الغذائية المحلية أقل تنافسية مقارنة بالواردات[5].

اما على مستوى الأسعار في فلسطين خلال العامين الماضيين 2023-2024، فإن النقص الحاد في السلع التي تدخل إلى قطاع غزة نتيجة عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على القطاع، وما نتج عنه من تداعيات على الضفة الغربية، إضافة إلى تأثر فلسطين بالوضع الإقليمي، أدى، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع حاد في مستوى الأسعار في قطاع غزة بأكثر من 227%، ترافق ذلك مع ارتفاع أسعار المستهلك في الضفة الغربية بحوالي 3%. والذي أدى بدوره الى انخفاض القوة الشرائية للمستهلك الفلسطيني خلال عام 2024 بنسبة 33% بواقع 70% في قطاع غزة و3% في الضفة الغربية[6].

التضخم، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع حاد في تكاليف الإنتاج الزراعي، وضعف الربحية في الإنتاج الزراعي، وبالتالي عزوف المزارعين والمنتجين الزراعيين عن العمل في القطاع الزراعي.

الزراعة والامن الغذائي:

تعد الزراعة من أهم قطاعات الاقتصاد الفلسطيني، ولكنها تواجه تحديات كبيرة جراء الاحتلال والحصار. يتمثل أحد هذه التحديات في تدمير المزارع والبنى التحتية الزراعية خلال الهجمات العسكرية، مما يقلل من القدرة على الإنتاج ويؤثر على القدرة الإنتاجية للفلاحين.

يقيد الاحتلال الوصول إلى الموارد الأساسية للزراعة مثل المياه والأراضي، مما يجعل من الصعب على المزارعين تحقيق الإنتاجية القصوى كذلك يقيد وصول المزارعين وصيادي الاسماك من الوصول الى مناطق الصيد. تنعكس هذه التحديات على استهلاك الغذاء، حيث يجد الأفراد أنفسهم في وضع لا يسمح لهم بالوصول إلى الغذاء الكافي والمغذي.

نتيجة لتلك التحديات، يجد الفلسطينيون أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على الاستيراد لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، مما يقلل من سيادتهم الغذائية ويجعلهم أكثر تعرضًا للتبعية الاقتصادية و بالتالي انعدام الامن الغذائي[5].

2.2. خصائص القطاع الزراعي الفلسطيني

زيادة في عدد الحائزين الزراعيين ومعظمها حيازات صغير وفجوة واسعة بين عدد النساء والرجال الحائزين لصالح الرجال:

بلغ عدد الحائزين الزراعيين في فلسطيني حوالي 138 ألف حائزاً وحائزة خلال العام الزراعي 2021/2020 (منهم 82.4% في الضفة الغربية، و17.6% في قطاع غزة)، مقارنة بحوالي 110,104 حائزين خلال العام الزراعي 2010/2009 بارتفاع قدره 27,881 حائز. وبلغ عدد الحائزين الذكور 127,332 حائزا، يشكلون ما نسبته 92% من إجمالي عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين، و10,653 حائزا من الإناث بنسبة 7.7%. بلغ إجمالي الحائزين الزراعيين المشاركين في جمعيات تعاونية أو اتحادات زراعية 8660 (5,635 ضفة، 3,025 غزة). كما أشارت النتائج بأن معظم الحائزين لم يتلقوا أي نوع من التدريب أو التعليم الزراعي (حوالي 93%). وتشير التقديرات إلى أن 94% من مساحة الحيازات الزراعية في فلسطين هي مساحة

[6] إستراتيجية القطاع الزراعي 2021-2023 - وزارة الزراعة – 2020

[7] جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2024

مزروعة، حيث بلغت مساحة الحيازات الزراعية في فلسطين حوالي 1.21 مليون دونم كما هي في 2021/10/01، حوالي 94% حيازات مزروعة ومنها حوالي 94 ألف دونم في قطاع غزة، انظر ملحق 6 مقارنات إحصائية زراعية لمؤشرات مختارة.

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي والتشغيل: بلغت القيمة المضافة للقطاع الزراعي خلال العام 2021 ما قيمته 977.5 مليون دولار أمريكي عام، منها 260.4 مليون دولار أمريكي سجلت من قطاع غزة، و717.1 مليون دولار أمريكي في الضفة الغربية، وبلغ عدد العاملين في القطاعي في العام 2021، 59,600 عامل (44,000 في الضفة الغربية و15,600 فقط في قطاع غزة)، كما بلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في القطاع الزراعي في العام 2021، 54.8 شيكل (الضفة 89.5 شيكل مقابل 20.9 شيكل فقط في قطاع غزة).[7]

- تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في مساهمة القطاع الزراعي في القيمة المضافة، إلى جانب بروز توجه واضح نحو الزراعة الصناعية وتطوير سلاسل القيمة الزراعية
- تقييد الوصول للاراضي والمصادر الطبيعية، زيادة تكاليف الشحن والانتاج بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال كل تلك الاسباب تؤدي الى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

الإنتاج النباتي: بلغت عدد الحيازات في الإنتاج النباتي حسب التعداد الزراعي 2020-2021، 103,143 حيازة بإجمالي مساحة وصلت 1,209,301 دونم، منها 230.1 دونم مروي يزرع منها 49,845 دونم داخل البيوت المحمية (عالية الإنتاجية)، و676,830 دونم مزروعة بحوالي 12.5 مليون شجرة بستنة منها 575,167 دونم مزروعة بالزيتون، وتزرع 202,285 دونم بالخضروات، و217,206 بالمحاصيل الحقلية. تتركز سلاسل القيمة في الإنتاج النباتي في محاصيل الزيتون، الخضروات، الأفوكادو، الجوافة، المانجا، البلح، البطاطا، المحاصيل الحقلية والنباتات الطبية والعطرية والمحاصيل العلفية.

حسب تقديرات وزارة الزراعة للعام الزراعي 2022-2023، تقدر إجمالي المساحة المزروعة 1,374,498 دونم، يزرع منها 51,412 دونم داخل البيوت المحمية (عالية الإنتاجية)، و 86,760 دونم خضراوات مكشوفة، و 985,687 دونم مزروعة بأشجار بستنة منها 837,238 دونم مزروعة بأشجار الزيتون، و 250,639 دونم مزروعة بالمحاصيل الحقلية. تتركز سلاسل القيمة في الإنتاج النباتي في محاصيل الزيتون، الخضروات، الأفوكادو، الجوافة، المانجا، البلح، البطاطا، المحاصيل الحقلية والنباتات الطبية والعطرية والمحاصيل العلفية.

الإنتاج الحيواني: يبلغ عدد الحيازات في الثروة الحيوانية 19,909 بالإضافة إلى 17,516 حيازة حيوانية مختلطة (نباتية حيوانية) ويبلغ عدد رؤوس الضأن 771,168 رأس(أمهات)، وعدد رؤوس الماعز 239,966 رأس(أمهات)، وعدد الأبقار 64,760 (67,760 وتشمل الأمهات والمواليد)، والجمال 1,547 رأس. ويبلغ عدد الدواجن اللاحم حوالي 71 مليون طير والبياض حوالي 3.5 مليون طير. وأعداد خلايا النحل 64,360 خلية، وحوالي نصف مليون طير حبش.

حسب تقديرات وزارة الزراعة للعام الزراعي 2022-2023، يبلغ عدد رؤوس الضأن 597,768، وعدد رؤوس الماعز 187,583، وعدد الأبقار 56,763 رأس. ويبلغ عدد الدواجن اللاحم حوالي 38 مليون طير والبياض حوالي 2 مليون طير. وأعداد خلايا النحل 54,180خلية.

<u>الموارد الطبيعية</u>: تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6,023 مليون دونم، (94%) في الضفة الغربية، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو 1,2 مليون دونم (90% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). يقع حوالي 18٪ من أراضي الضفة الغربية في المنطقة أ (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة)، بينما تقع حوالي 19٪ في المنطقة ب (الخاضعة للسيطرة الإدارية الفلسطينية لكن تحت السيطرة العسكرية للاحتلال)، والباقي 62.9٪ من الأرض، بما في ذلك الأغلبية. من الأراضي الزراعية وموارد المياه، تقع تحت المنطقة ج (تحت سيطرة الاحتلال الكاملة). تبلغ مساحة المراعي، 2,02 مليون دونم، لكن المتاح منها لا يتجاوز 621 ألف دونم بسبب قيود الوصول والاستخدام التي تفرضها دولة الاحتلال. بلغت كمية المياه المتاحة في فلسطين 448.1 مليون متر مكعب عام 2022. وتعد آبار المياه الجوفية المصدر الرئيسي لكمية المياه المتاحة حيث تم ضخ حوالي 298.5 مليون متر مكعب من المياه من الآبار الفلسطينية في العام 2022 منها 151.7 مليون متر مكعب للاستخدامات الزراعية (57.7 مليون متر مكعب في الضفة الغربية، و 97 مليون متر مكعب في قطاع غزة). يليها المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) حيث بلغت كميتها نحو 94.6 مليون متر مكعب بنسبة 21.1%، ثم الينابيع حيث بلغ التدفق السنوي 45.4 مليون متر مكعب وشكلت ما نسبته 10.1% من مصادر المياه التي يتم الاعتماد عليها لتغطية الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات[8]. تبلغ مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة 94 ألف دونم فيما تبلغ مساحة الأراضي المصنفة كحراج 320 ألف دونم.

2.3. التحليل المؤسسي والتنظيمي لوزارة الزراعة

تعمل الوزارة للإيفاء بواجباتها ومسؤولياتها وفق الهيكل التنظيمي المبني على خمسة قطاعات وسبعة وحدات مساندة (وحدة الرقابة الداخلية، وحدة العلاقات الدولية والعامة والإعلام، وحدة الشكاوي، وحدة النوع الاجتماعي، وحدة الشؤون القانونية، وحدة إدارة المشاريع ووحدة مجلس الوزراء)،16 إدارة عامة و 13 مديرية زراعة في محافظات الضفة الغربية و 5 في قطاع غزة 18 دائرة خدمات بيطرية وصحة حيوان (14 في الضفة و4 في قطاع غزة) بالاضافة الى 3 دوائر زراعة في محافظات جنين وطوباس والخليل و 6 دوائر زراعية جديدة و36 مكتب زراعي

يتكون قطاع الإدارة والتخطيط من 3 إدارات عامة (الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية، الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية). ويتكون القطاع الاقتصادي من 4إدارات عامة (الإدارة العامة للتسويق الزراعي، الإدارة العامة للاستثمار الزراعي، الإدارة العامة للرقابة الزراعية والإدارة العامة لخدمات المزارعين). ويتكون القطاع الفني من 4 إدارات (الإدارة العامة لوقاية النبات والحجر الزراعي، الإدارة العامة للإرشاد والتنمية الريفية، الإدارة العامة للثروة السمكية، الإدارة العامة للخدمات البيطرية والصحة الحيوانية). و يتكون قطاع الموارد الطبيعية من 3 إدارات عامة (الادارة العامة للأراضي، الادارة العامة للمياه الزراعية والري، الادارة العامة للغابات والمراعي). ويتكون قطاع ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية من ادارتين عامتين، الإدارة العامة للتعويضات الزراعية والتطوير، والإدارة العامة للتأمينات الزراعية. كما يشمل الهيكل التنظيمي على وحدات ومؤسسات شريكة ترتبط بوزير الزراعة مباشرة وهي المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي والتي تعتبر مؤسس شريكة لها الاستقلال المالي والإداري، ولكن وزير الزراعة هو

رئيس مجلس الإدارة لهذه المؤسس، وكذلك المركز الوطني للبحوث الزراعية ومجموعة من المستشارين بارتباط مباشر مع وزير الزراعة. انظر الملحق رقم 6 دور الادارات والوحدات حسب الهيكل التنظيمي للوزارة. يعمل في وزارة الزراعة 1,000 موظف (320 موظفة) منهم 771 يعملون في مديريات الزراعة في محافظات الضفة الغربية و229 يعملون في مقرات وزارة الزراعة مركزياً.

أنظمة زراعية: نظام مبيدات الآفات الزراعية، نظام المشاتل الزراعية، نظام التقاوي والبذور ومواد الإكثار، نظام الحجر الزراعي، نظام منع تهريب المنتجات النباتية، نظام الأعلاف، نظام ترقيم وتسجيل وتتبع الحيوانات، نظام المستحضرات البيطرية، نظام مراقبة صحة الحيوان2010، نظام الحجر البيطري 2010، نظام المسالخ 2019، نظام المركز الوطني للبحوث، نظام الأسمدة والمخصبات.

ينقسم الموظفون العاملون حسب مؤهلهم العلمي إلى 14 موظف حاصل على درجة الدكتوراة، و151 حاصل على درجة الماجستير و576 موظف حاصل على درجة البكالوريوس و9 موظفين دبلوم عالي. تتنوع اختصاصات كادر وزارة الزراعة منهم 430 مهندس زراعي معظمهم يعمل في وظائف فنية (267 في القطاع الفني، 55 في قطاع الإدارة والتخطيط، و46 في القطاع الاقتصادي، و62 في قطاع الموارد الطبيعية). ويعمل 76 طبيب بيطري في القطاع الفني في وزارة الزراعة بالإضافة إلى مجموعة من الفنيين العاملين في المختبرات الزراعية ومحطات التجارب و16 طواف حراج و27 مفتش مواشي، وكذلك يوجد 41 سائق موزعين على كافة

أهم التحديات ذات العلاقة في البنية التنظيمية

1. نقص في المعدات الحديثة التي تواكب التكنولوجيا.
2. محدودية وسائل التنقل المتاحة للعاملين (السيارات).
3. نقص كوادر فنية متخصصة وادارية لبعض المديريات والادارات والاحلال والاستبدال المستمر لطاقم المرشدين والاطباء البيطرين في المحافظات دون التنسيق مع الادارات العامة المختصة.
4. تأخر صرف مستحقات المقاولين والمتعاقدين.
5. بعض الانظمة والتعليمات وادله اجراءات غير موجودة او غير مكتملة او كافية لتنظيم العمل او الرقابة على بعض القطاعات الفرعية وردع المخالفين.
6. نظام المتابعة والتعليم المستمر بحاجة الى تحديث بما يتوافق مع الهيكل التنظيمي الجديد وتحديد ادوات ومنهجية جمع المعلومات.
7 ضعف التنسيق والتعاون ما بين العاملين في القطاع الزراعي بشكل عام وبين الادارات العامة والمركز الوطني بشكل خاص.
8. الهيكل التنظيمي الحالي قديم وغير متوافق مع التوصيات والتوجهات الدولية بما يخص صحة الحيوان وسلامة الغذاء.
9. عدم توزيع الموارد المالية والبشرية بناء على الأولويات وأهمية القطاعات.
10. نقص الباحثين وضعف آليات التحفيز والامتيازات لاستقطاب المتخصصين والكوادر.
11.. نقص الايدي العاملة في محطات التجارب الزراعية

أقسام الوزارة والمديريات. يساند كادر وزارة الزراعة 172 موظف وموظفة على نظام المياومة يعملون في وظائف فنية وادارة مختلفة.

تقدم وزارة الزراعة خدماتها من خلال 13 مديرية زراعة في الضفة الغربية وهي مديرية طولكرم، نابلس، طوباس، أريحا والأغوار، الخليل، جنين، سلفيت، شمال الخليل (حلحول)، رام الله والبيرة، قلقيلية، القدس، جنوب الخليل (دورا)، بيت لحم، جنوب جنين وخمس (5) مديريات في قطاع غزة هي مديرية زراعة غزة، خان يونس، زراعة الشمال، زراعة الوسطى وزراعة غزة. ويوجد ثلاث (4) دوائر هي دائرة زراعة وبيطرة يطا ، دائرة جنوب جنين (قباطية) ودائرة الأغوار الشمالية،

دائرة الاغوار الوسطى. بالإضافة إلى المركز الوطني للبحوث الزراعية والذي يشرف على إدارة خمس (5) محطات وهي محطة أريحا، العروب، طولكرم، وبيت قاد، وقباطية) ومحطتين قيد الإنشاء محطة رامين لأبحاث وتجارب المياه المعالجة ومحطة السموع لتحسين السلالات وأربعة (4) مختبرات خدماتية تقدم خدمة الفحوصات للمزارعين والشركات وهي مختبرات أريحا، نابلس ، طولكرم ، العروب ومركز تحسين السلالات الذي يقدم خدمة التحسين الوراثي من خلال التلقيح الاصطناعي كما تعمل وزارة الزراعة على تقديم خدمات التدريب والإرشاد من خلال مركز تدريب طولكرم، مركز تدريب العروب. تخصص وزارة الزراعة لكوادرها واحدة وثمانون (81) سيارة موزعة على المديريات ومقر الوزارة ومراكزها.

التوجهات لتعزيز الاداء المؤسسي:

تشمل التوجهات التنظيمية والإدارية لتعزيز الأداء المؤسسي لوزارة الزراعة إعادة هيكلة بعض الدوائر لضمان وضوح الصلاحيات وتوزيع المسؤوليات بكفاءة وتقليل الازدواجية بالمهام، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال رقمنة الخدمات وتسهيل المعاملات للمزارعين والمستفيدين. رفع كفاءة الكوادر البشرية من خلال تنظيم دورات تدريبية واعتماد نظام التحفيز الوظيفي .

2.4. التحديات ذات العلاقة في القطاع الزراعي

يهدف هذا القسم إلى تحديد أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني، والتي اعتمدت بشكل أساسي على تحليل شجرة المشاكل بالتشاور مع أصحاب المصلحة من خلال ورشات العمل التي عقدت بشكل مكثف خلال مرحلة التحضير للاستراتيجية.

يستند تحليل التحديات والمشكلات التي تواجه القطاعي الزراعي على فرضية ان المردود الاقتصادي لسلاسل القيمة الزراعية لا زال اقل من الطموح المتوقع منه من جميع الاطراف، خاصة عند المقارنة من العائد الاقتصادي في الأعمال التجارية الأخرى أو العائد الاقتصادي للقطاع الزراعي في الدول المجاورة. انظر ملحق رقم (8)، تقرير تفصيلي حول المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

إن البعد الاجتماعي والوطني للعمل الزراعي يدعم استمرارية الأعمال الزراعية إلا أن ذلك لا يمكن الاعتماد عليه على المدى المتوسط والبعيد في حال عزوف الشباب عن العمل في القطاع الزراعي وتراجع العمل الزراعي المبني على الأسرة والاعتماد على النساء خاصة مع توجه الرجال للعمل في القطاعات الأخرى. ينعكس تدني المردود الاقتصادي (العائد من يوم العمل أو من وحدة المساحة، أو الاستثمار) على رزمة من التأثيرات السلبية على المستوى الوطني والمحلي وخاصة الأسر الزراعية التي تشكل الزراعة وتربية الحيوانات خيارهم الوحيد للعمل والعيش.

2.4.1. التحدي الأول، سياسات الاحتلال العنصرية تجاه الموارد الطبيعية تهدد التنمية الزراعية وتخالف المواثيق الدولية.

بالرغم من الإدانة الدولية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي في التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وتدمير المنشآت الزراعية والمائية ومنع إقامة أية مشاريع بنية تحتية تطويرية في 60% من مساحة الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة، إلا أن الاحتلال وخلافاً لقرارات الأمم المتحدة والموقف الدولي المعلن يستمر ويتوسع في اعتداءه المستمر على الأرض والمياه والبحر والإنسان والبيئة والشجر والحيوان. تساهم سياسات الاحتلال ليس فقط في سرقة الموارد الطبيعية ووضع القيود على إدارتها بينما أيضاً تعمل على إضعاف تنافسية المنتجات من خلال وضع القيود على الحركة بين المحافظات وفرضها قيود على استيراد وتصنيع مدخلات الإنتاج وقيود على تصدير المنتجات للخارج وقيود استخدام وتنمية الصيد البحري وقيود على الطاقة وحماية البيئة والتنوع الحيوي.

جذور مشكلة الانتهاكات الإسرائيلية للقطاع الزراعي

1. المواقف الدولية والأممية لا ترق للمستوى المطلوب .
2. قدرات المزارعين والمزارعات المتضررين في الوصول إلى العدالة محدودة .
3. ضعف أدوات التوثيق والنشر الخاص في الانتهاكات الإسرائيلية بما يتوافق مع المعايير الدولية .
4. ضعف الاستثمارات في التنمية الريفية في المناطق ج.
5. ضعف إدارة واستغلال المياه العادمة المعالجة والزيبار.
6. سيطرة الاحتلال على مصادر المياه والأراضي والمراعي ومنع استخدامها.
7. تحكم الاحتلال بإدخال اللقاحات البيطرية وفرض قيود كبيرة عليها.
8. عدم القدرة على مواجهة سياسات الإغراق الإسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني في مجال المنتجات الزراعية.

- تساهم نفايات المستوطنات الصلبة والسائلة في تلويث البيئة وخاصة المناطق الصناعية بالإضافة الى خلع الاشجار وتجريف الاراضي وتهديد التنوع الحيوي.
- سيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية وتقييد الاستثمارات فيها تحد من فرص النساء والشباب من الانخراط في الاعمال الزراعية.
- تسيطر دولة الاحتلال على 60% من مناطق الضفة الغربية مما يحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية من متابعة وملاحقة المشبوهين بقضايا تهريب المنتجات والسلع الزراعية ومدخلات الانتاج.

2.4.2. التحدي الثاني: تدني إنتاجية الوحدات والحيازات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي مقارنة بالدول المحيطة:

تكمن أهم محركات تدني الإنتاجية في القطاع الزراعي في تركز الإنتاج في الزراعة البعلية نتيجة للعوائق التي يفرضها الاحتلال على تطوير واستخدام مصادر المياه، وضعف الممارسات الزراعية الجيدة في مجالات الري والتسميد والاستخدام الكفؤ لمدخلات الإنتاج نتيجة ضعف وصول وتغطية خدمات الإرشاد ونقل المعرفة للمزارعين وذوي العلاقة من جهة نتيجة لضعف الإرشاد والمعلومات من جهة، ومنع الاحتلال لاستيراد مدخلات الإنتاج كالمادة الوراثية المحسنة والبذار و الأسمدة والمبيدات ذات القيمة المرتفعة تحت ذرائع واهية بإمكانية استخدامها لأغراض مزدوجة من جهة أخرى. ويضاف لهذه المحركات محدودية الوفورات والعوائد التي يمكن تحقيقها في عمليات الإنتاج نتيجة لصغر الحيازات الزراعية وضعف التعاون ما بين المزارعين. كما أن ضعف الخدمات البيطرية المقدمة لمربي الثروة الحيوانية بشقيها العام والخاص للسيطرة على الأمراض الحيوانية الوبائية وانتشار الأمراض وضعف متابعة سلامة المنتجات الحيوانية وقلة القدرات المخبرية يؤدي إلى خسائر مباشرة وغير مباشرة للمربي الفلسطيني.

جذور مشكلة تدني الانتاجية

1. ضعف الممارسات والتقنيات الزراعية.
2. ضعف في الخدمات البيطرية المتوفرة للسيطرة على الأوبئة الحيوانية وعلى الأمراض المشتركة .
3. تحكم الاحتلال في ادخال السلالات والمادة الوراثية المحسنة والأصناف الفضلى والحديثة في سلاسل القيمة
4. ادخال محدود للممارسات والتقنيات الزراعية والسلالات والأصناف الفضلى والحديثة في سلاسل القيمة
5. صغر حجم الحيازات الزراعية والاعتماد على طرق التربية التقليدية
6. محدودية فرص التمويل الزراعي الميسر لتطوير الأعمال الزراعية الريادية والابتكارية.
7. ضعف كفاءة تقنيات واساليب الري
8. قلة عدد المرشدين والاطباء البيطريين مقارنه بعدد الحيازات.
9. العزوف عن العمل الزراعي وقله الايدي العاملة
10. تدني اسعار المنتجات الزراعية وعدم تطورها مقارنة بارتفاع اسعار المدخلات مما يؤدي الى ترجع الارباح او تحقيق خسائر.
11. ضعف الابحاث العلمية والتطبيقية التي تعالج قضايا تدني الإنتاجية.

يساهم غلاء مدخلات منتجات الإنتاج الرئيسية نتيجة لهذه العوامل وتدني جودة ما هو موجود منها نتيجة لضعف الرقابة المرتبط بسيطرة دولة الاحتلال الكاملة على الحركة التجارية في تدني الإنتاجية في الزراعة. وينعكس تدني الإنتاجية الزراعية في فلسطين الناتج عن هذه الأسباب في عدة آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية، ومنها الفقر وتدني الدخل من الزراعة، والاستخدام المفرط المستمر للكيماويات الزراعية -الذي يستند إلى افتراض خاطئ بأن هذا الاستخدام المفرط سيزيد الغلة أو يحمي المحاصيل- (تزداد الإنتاجية ويقلل الإصابة بالآفات الزراعية) - وزيادة العجز في الميزان التجاري في المنتجات الغذائية، ما يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وإضعاف منظومة الغذاء بشكل عام.

- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج يحد من فرص الشباب والنساء من الانخراط في أعمال الزراعة والريادة الزراعية وزيادة الحاجة إلى تسهيل وصولهم إلى التمويل المناسب.
- تدني نوعية مدخلات الإنتاج يساهم في الاستخدام الزائد من المواد الكيماوية في القطاع الزراعي واستخدام مواد خطرة.

2.4.3. التحدي الثالث: تدهور و انحسار الموارد الطبيعية المتاحة لأغراض الزراعة والتغيرات المناخية

تكمن أهمية تطوير وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في فلسطين ليس فقط لارتباطها المباشر في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والفرص التي تتيحها لتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والتشغيل، وإنما أيضاً لمركزية الموارد الطبيعية في صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وكفاحه لانتزاع حقوقه غير القابلة للتصرف في إقامة دولته المستقلة واستغلال مصادره الطبيعية.

جذور مشكلة إدارة الموارد الطبيعية

1. استمرار سيطرة الاحتلال على الموارد المائية والأراضي المتاحة للزراعة.
2. 2.معيقات الاحتلال في الوصول للأرض والمياه وحمايتها
3. محدودية وضعف التمويل المتاح لتطوير الموارد الطبيعية
4. .السياسات والتشريعيات لإدارة الموارد الطبيعية غير مكتملة أو متكاملة .
5. التغيرات المناخية تهدد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية
6. ضعف أدوات الرقابة الخاصة في حماية الأراضي والمياه الزراعية والتنوع الحيوي.
7. تدهور خصوبة التربة وتلوثها نتيجة الممارسات الزراعية .
8. ضعف الابحاث العلمية والتدخلات التي تعالج تدهور التربة وتشجع الممارسات المستدامة.

بالإضافة إلى تنوع الممارسات الزراعية وانتشار الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية في جميع فلسطين؛ يوجد في فلسطين 5 مناطق مناخية زراعية مناسبة لأنظمة الإنتاج الزراعي المختلفة، ويمكن الاستفادة منها جميعًا لجعل القطاع الزراعي عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي القائم على تعزيز الانتاج لأغراض تحقيق الامن الغذائي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، تواجه الموارد الطبيعية والقطاعات الزراعية في فلسطين تحديات فريدة من نوعها بسبب محدودية الموارد الطبيعية في البلاد. فالسيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية تحول دون استغلال دولة فلسطين لإمكاناتها، وبالتالي، إلى جانب بذل كل الجهود اللازمة لتأمين حق الدولة في مواردها الوطنية، فإن تعزيز إنتاجية الموارد الطبيعية الحالية المستخدمة يمثل مجالاً كبيراً للتغيير والتطوير. وبالإضافة إلى التأثير الإسرائيلي، فإن عدم كفاية الدعم المالي لقطاع الموارد الطبيعية يحد من التطور السريع للقطاع، وينعكس هذا الدعم المحدود في الأراضي الصالحة للزراعة / مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وكميات المياه المحصودة والمعاد استخدامها. وتمثل المخاطر المحتملة المتعلقة بتغير المناخ، جنبًا إلى جنب مع ضعف الإدارة المستدامة للمياه، قضايا أولوية أخرى. حيث أن تسريع معدل التنمية إلى أقصى حد ممكن في ظل قيود الاحتلال من شأنه أن يعزز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ويعزز فرص التكيف مع تغير المناخ بما يخدم زيادة الانتاج والإنتاجية والتنافسية في القطاع الزراعية.

- تدهور وانحسار الموارد الطبيعية يحد من فرص الشباب والنساء في الانخراط الأعمال الزراعية أو تطوير الأعمال الزراعية القائمة.
- ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها، وزيادة الظواهر المتطرفة مثل الجفاف والتصحر وانخفاض محتمل في هطول الأمطار وتغير موعد هطولها وتوزيعها نتيجة التغير المناخي يحد من استدامة الأعمال الزراعية.
- محدودية فرص النساء في الوصول إلى حقها في الأرض والحيازات الزراعية يحد من فرص التمكين الاقتصادي للمرأة أو وصولها إلى الائتمانات.

2.4.4. التحدي الرابع: ضعف تنافسية المنتجات الزراعية الفلسطينية في الأسواق

في حين تساهم الزراعة بنسبة 11٪ من إجمالي الصادرات من فلسطين -مع مساهمة الصناعات الزراعية بنسبة 23٪ إضافية ، أي ما مجموعه 34٪ من جميع الصادرات من فلسطين مرتبطة بالزراعة- تأتي معظم الصادرات المتعلقة بالزراعة من سلع الصناعة الزراعية (مثل المشروبات والزيوت والشموع والمنتجات الحيوانية الجاهزة)، وجميعها تقريبًا مصدرها الضفة الغربية، حيث أن 83٪ من الصادرات من قطاع غزة والتي هي غالباً من الزراعة تساهم بأقل من 1٪ من إجمالي صادرات فلسطين وذلك لعدم تصدير أي منتجات ذات قيمة مضافة للصناعات الزراعية من قطاع غزة.

جذور مشكلة ضعف تنافسية المنتجات الزراعية

1. ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج عن المعدلات العامة.
2. عدم قدرة البنية التحتية لتطبيق معايير سلامة وجودة المنتجات الزراعية وارتفاع تكلفتها.
3. جودة المنتجات الزراعية لا ترقى للمستوى المطلوب في الأسواق.
4. ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج مما يقلل من جودة المنتجات و تذبذبها أحيانا مما يقلل من القدرة التنافسية.
5. قيود المعابر والحركة التي يفرضها الاحتلال.
6. إغراق الاحتلال الأسواق الفلسطينية بالمنتجات المستوطنات والمستوردة وانتشار التهريب.
7. ضعف الاستثمارات في التسويق والتصنيع الزراعي.

بالرغم من تحقيق المنتجات الزراعية الفلسطينية تقدما ملموسا في قدرتها على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية خلال السنوات الماضية بدليل ارتفاع مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات الفلسطينية، إلا أنها ما زالت تعاني من بعض جوانب الضعف في تنافسيتها وذلك لأسباب تتعلق بشكل أساسي في ما تتعرض له من منافسة غير عادلة من المنتجات الإسرائيلية التي تغرق الأسواق المحلية، وعدم تلبيتها للمعايير والمواصفات الدولية ومعاير سلامة المنتجات ولاحتياجات السوق، وضعف ثقة المستهلكين بها. ويساهم ضعف الاستثمار في سلاسل القيمة، ولا سيما في التصنيع الغذائي، وارتفاع تكلفة النقل بسبب القيود التي تفرضها دولة الاحتلال على نقل المنتجات الفلسطينية في الحد من تنافسية المنتجات الزراعية. ومما لا شك فيه أن ضعف الانتاجية في القطاع الزراعي يساهم أيضاً في الحد من تنافسية القطاع.

- ضعف فرص وصول الشباب والنساء العاملين في القطاع الزراعي وخاصة التعاونيات والمجموعات النسوية والشبابية إلى الأسواق المحلية والخارجية يحد من فرص التشغيل للشباب والنساء.

.

2.4.5. التحدي الخامس: محدودية نطاق الخدمات الزراعية العامة المتاحة للمزارعين

تقوم وزارة الزراعة وعدد من مؤسسات الدولة بتقديم مجموعة من الخدمات الزراعية الرئيسية للمزارعين، وأهمها خدمات الإرشاد والبيطرة، وخدمات وقاية النباتات والحجر الزراعي والتي تقدمها وزارة الزراعة، وخدمات الإقراض والتأمين الزراعي والتي تقدم من خلال المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي.

كما تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ الأبحاث الزراعية التطبيقية من خلال المركز الوطني للبحوث الزراعية، والذي يعتبر الذراع البحثي والتعليمي للوزارة. بالرغم من الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها في إطار هذه الخدمات، إلا أن الخدمات الزراعية العامة لا زالت تتسم بالضعف ومحدودية نطاق تغطيتها من جهة، ومن عدم انتظام تقديمها من جهة أخرى.

جذور مشكلة تقديم الخدمات الزراعية النوعية

1. محدودية الموازنات المرصودة.
2. السياسات والتشريعات والانظمة والمعايير المتبناه أو النافذة لا تواكب الأهداف والنتائج المتوقعة.
3. استخدام محدودة للتكنولوجيا في تقديم الخدمات.
4. قلة وعي المربين بأهمية الخدمات البيطرية ومكافحة الأمراض
5. عدم وجود قاعدة بيانات مرجعية وعمل تغذية راجعة لتقييم الخدمات المقدمة.
6. قدرات الكوادر البشرية من حيث العدد والتأهيل والأدوات المتوفرة لا تواكب التطورات الحديثة والاحتياجات.
7. اعتبار الزراعة عمل ثانوي وعدم تواجد المزارعين في مزارعهم للحصول على الخدمات الإرشادية.
8. ضعف البنية التحتية والتجهيزات لمختبرات المركز الوطني للبحوث الزراعية.

- لا زالت فرص الشباب والنساء في الوصول إلى التدريب والمعرفة وخدمات التسويق الزراعية والتمويل محدودة.
- ضعف الخدمات الزراعية يحد من الوصول إلى النتائج المرجوة التي تتعلق في حماية البيئة والوصول إلى منتجات زراعية آمنة والتعافي من أثر التغير المناخي.

2.3.6: التحدي السادس إطار الحوكمة لبنيان القطاع الزراعي بما يشمل الإطار القانوني والمؤسسي وأدوات حماية الإنتاج والمنتجين.

يتطلب الارتقاء بالقطاع الزراعي وجود بيئة مؤسساتية ممكنة وداعمة، تتمثل في منظومة تشريعية وسياساتية متكاملة ومتناغمة، ومؤسسات قوية وقادرة على إنفاذ هذه السياسات والتشريعات. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بهذا الاتجاه، إلا أن البنيان التشريعي والمؤسساتي

جذور مشكلة عجز بنيان القطاع الزراعي

1. محدودية الموازنات المرصودة لتغطية النفقات التشغيلية والتطويرية للخدمات الزراعية
2. السياسات والتشريعات والأنظمة والمعايير والتعليمات الفنية المتبناة أو النافذة لا تواكب الأهداف والنتائج المتوقعة
3. استخدام محدود للتكنولوجيا في تقديم الخدمات
4. محدودية أدوات الحماية الوطنية والدولية للمزارعين والمزارعات وحيازاتهم الزراعية من سياسات الاحتلال والكوارث الطبيعية وتقلبات الأسواق
5. سياسات التمويل للأعمال الزراعية لا تتوافق مع بنية ومتطلبات القطاع الزراعي

للقطاع الزرعي ما زال يعاني من الكثير من أوجه الضعف، وهو ما يضعف جهود التنمية الزراعية من ناحية، ولا يساهم في مجابهة السياسات الإسرائيلية التي تستهدف القطاع الزراعي على وجه الخصوص والحد من آثارها. يرتبط ضعف بنيان القطاع الزراعي في محدودية قدرة القطاع على التعامل مع التحديات الفنية المتعلقة في الإنتاج والإنتاجية وتنافسية المنتجات وإدارة المصادر الطبيعية وأيضاً الحد من آثار المشكلة الرئيسية وخاصة المتعلقة في ضعف المنعة والمرونة للقطاع وتراجع منظومة الأمن الغذائي والتغذوي والمساهمة في التشغيل.

- تعدد المؤسسات والشركاء الوطنيين والدوليين العاملين في القطاع الزراعي يستدعي التوافقوالالتزام في مدونة سلوك خاصة لجميع الاطراف.
- ضعف ثقة المزارعين والمزارعات والرياديين في الخدمات الزراعية العامة او عدم الوصول اليها
- لا زال تمثيل النساء في المؤسسات الزراعية وخاصة على مستوى القيادة محدود.

2.5 النتائج المحقَّقة: ما الذي حققناه من نتائج خلال 2017-2023؟ وأهم الدروس المستفادة

عملت وزارة الزراعة والشركاء المحليين والدوليين خلال الدورة الاستراتيجية 2017-2022 وامتدادها للعام 2024، على تنفيذ مجموعة من التدخلات ضمن وضع اقتصادي صعب بسبب الأزمات المختلفة التي واجهت الحكومة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، والتي تمثلت بجائحة كورونا، وتراجع التمويل الخارجي، والاستقطاعات المالية من الاحتلال الإسرائيلي وكذلك الحرب المدمرة عام 2023 والتي مازالت الى الان. يقدم هذا الجزء من التقرير إطار النتائج الاستراتيجي للأعوام 2017-2024 للأهداف والنتائج الرئيسية القطاعية التي تم العمل عليها خلال الدورة الاستراتيجية والذي يمكن تلخيصه حسب الأهداف الرئيسية على النحو التالي. انظر **ملحق 8** جدول الانجازات المتحققة 2017-2023 والملحق رقم 9 جدول الانجازات لعام 2024

الهدف الاستر اتيجي الأول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت

ساهمت جميع التدخلات السياساتية والمشاريع لوزارة الزراعة والشركاء في تعزيز منعة وصمود المزارعين والمزارعات في جميع المحافظات سواءً كان ذلك من خلال تدخلات أو مشاريع لدعم المزارعين المتضررين من ممارسات الاحتلال والكوارث الطبيعية ومساندتهم في الدفاع عن أرضهم ومياههم الزراعية من الانتهاكات الإسرائيلية وتجنيد رأي عام دولي ضد انتهاكات الاحتلال أو من خلال تدخلات سياساتية ومشاريع تعزز الإنتاج والإنتاجية الزراعية والتنافسية وتعزيز الخدمات المقدمة للمزارعين وخاصة الشباب والنساء وسكان المناطق التي تسمى مناطق ج كونها الأكثر عرضة لأضرار الاحتلال والتغيرات المناخية.

أهم التدخلات السياساتية لوزارة الزراعة والشركاء

- رصد وتوثيق الأضرار الناتجة عن ممارسات الاحتلال والكوارث الطبيعية ورفعها للمعنيين ومتابعة إجراءات الصرف.
- حملات التوعية والتدريب للمزارعين بحقوقهم المنتهكة من المستوطنين.
- دعم المزارعين المتضررين من انتهاكات الاحتلال والكوارث الطبيعية من خلال مشاريع الوزارة والشركاء.
- توزيع منح للشباب والنساء كمشاريع صغيرة زراعية مدرة للدخل مرافقة مع التدريب وحملات التوعية.
- دعم المزارعين ومربي الثروة الحيوانية في المناطق جـ والمناطق التي تعرضت للانتهاكات أو الكوارث وتوفير التحصين للأمراض الحيوانية ومختلف الخدمات البيطرية.
- تزويد المزارعين بوحدات إنتاجية تساعد في زيادة الإنتاج وتساهم في تعزيز الأمن الغذائي.

الهدف الاستراتيجي الثاني الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت.

تتقاطع جميع مشاريع وتدخلات ونتائج وزارة الزراعة والشركاء مع الهدف القطاعي تعزيز الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الاسرائيلية. تساهم النتائج المحققة في مجال تطوير الموارد الطبيعية وتعزيز الانتاج والانتاجية وتعزيز الخدمات وادارة وحوكمة القطاع الزراعي (الاهداف 3،4،5،6)، ايضاً بشكل مباشر في تعزيز الاعتماد على الذات في توفير الغذاء

أهم التدخلات السياساتية لوزارة الزراعة والشركاء

- اعتماد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2019-2030 وخطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020-2022، واعتماد مجلس الوزراء للاستراتيجية الوطنية لسلامة الغذاء 2017 - 2022. واعتماد الخطة الوطنية للرقابة على سلامة الأغذية، واعتماد الخطة الوطنية للسيطرة على الجراثيم المقاومة للمضادات الحيوية وإنشاء اللجنة الوطنية للصحة الواحدة مع وزارة الصحة وسلطة جودة البيئة.
- وضع خطط مدروسة لعمليات الإنتاج وضبط الكميات باستخدام أسلوب الكوتة لكل من تجار الصوص – المفرخات.
- تيسير وصول المزارعين للاسترداد الضريبي واعتماد طلباتهم.
- إنشاء أسواق مركزية للمنتجات المحلية.
- دعم مدخلات زراعية لسلسلة تطوير الإنتاج للتعافي من نتائج كوفيد 19.
- تحسين الخدمات البيطرية والتي تعنى بالصحة العامة البيطرية و سلامة المنتج الغذائي و نهج الصحة الواحدة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية

ركزت وزارة الزراعة والشركاء على مجموعة من التدخلات والمشاريع الهادفة تعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية وتعزيز مرونتها المناخية. تركزت النتائج في محور الموارد الطبيعية في زيادة كميات المياه المتاحة للمزارعين وتعزيز كفاءة إدارتها وحماية الأراضي الزراعية وزراعتها وتسهيل وصول المزارعين اليها وتبني وإنفاذ سياسات وإجراءات فنية وتنظيمية لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية والزراعة الذكية مناخياً، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي، حيث تم الوصول الى النتائج والاستهدافات التالية:

أهم التدخلات السياساتية لوزارة الزراعة والشركاء

- حفر وتأهيل آبار جمع مياه الأمطار وإنشاء برك ترابية وإنشاء خزانات معدنية وإنشاء سدود لجمع مياه الأمطار.
- حفر وتأهيل آبار جوفية ودعم وحدات طاقة شمسية لتشغيل الآبار الجوفية وانشاء وحدات ري نموذجية.
- تأهيل عيون مياه (ينابيع) لزيادة الإنتاجية والتخزين.
- إقامة خطوط مياه رئيسية بأقطار مختلفة وخطوط ناقلة للمياه تم تأهيلها وتوزيع عدادات مياه.
- حملات توعية تشمل مشاهدات وأيام حقل وجولات تدريب.
- استصلاح وتأهيل أراضي جبلية وتسييج الأراضي لحمايتها وتوزيع أشجار مثمرة.
- تأهيل المراعي والأراضي الحرجية والغابات وزراعتها بالأشتال.
- شق وتأهيل طرق زراعية.
- إنتاج أشتال حرجية ورعوية في مشاتل وزارة الزراعة.
- اعتماد أنظمة وسياسات لتنظيم قطاع الموارد الطبيعية وإصدار التراخيص والموافقات للمنشآت ذات العلاقة.
- إصدار تقارير ودراسات وتصاميم هندسية وخرائط وقواعد بيانات للمسطحات المائية.

الهدف الاستراتيجي الرابع: إنتاج و إنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي قد زادت.

تبنت الحكومة الفلسطينية في إطار خطة التنمية الوطنية 6 خطط عنقودية زراعية في 6 محافظات وعملت وزارة الزراعة والشركاء لحشد التمويل اللازم لتحقيق اهداف الخطط العنقودية وتعزيز الخصائص النسبية الانتاجية لكل محافظة. كما عملت الوزارة والشركاء على تنفيذ مشاريع وتدخلات لزيادة مساحة الاراضي التي تزرع بمحاصيل عالية القيمة ومزارع ثروة حيوانية مكثفة بالإضافة إلى تعزيز التقنيات الحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة، وتعزيز جودة المنتجات وتنافسيتها والحد من انتشار الآفات والأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات، العمل على تعزيز بيئة الاعمال الزراعية لتصبح جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال. اشارت نتائج التعداد الزراعية 2020-2021 الى زيادات ملموسة في مساحة الاراضي المزروعة في فلسطين في آخر 10 سنوات وكذلك المساحة الزراعية المروية وزادت أيضاً مساحة أشجار البستنة، والخضروات والمحاصيل الاستراتيجية عالية القيمة وعدد الأبقار وأعداد الدواجن وخلايا النحل.

أهم التدخلات السياساتية لوزارة الزراعة والشركاء

- تدريب وإرشاد وتثقيف زراعي وأيام حقل ومشاهدات ومدارس حقلية وإدخال تقنيات جديدة وإدخال تقنيات زراعية حديثة.
- إصدار شهادات الصحة النباتية والحيوانية وتسجيل المبيدات الزراعية وموافقات فنية لاستيراد المبيدات الزراعية.
- تسجيل التقاوي والبذور وموافقات فنية لاستيراد التقاوي والبذور.
- الإشراف والرقابة على المعاصر، وإنتاج الأعلاف، المخصبات، سلامة المنتجات في الأسواق، ومصانع الألبان واللحوم وفقاسات ومزارع الأمهات للمسالخ البلدية والخاصة ومحلات بيع التقاوي والبذور والمبيدات الزراعية والمشاتل الزراعية ومراكز بيع الأشتال.
- مسوحات تخص سلامة الغذاء من المزارع والمنتجات الحيوانية.
- حملات للقضاء على الأوبئة والأمراض وتحصين الحيوانات.
- توزيع وحدات طاقة شمسية ووحدات تصنيع البان.
- مراقبة انتشار الآفات الزراعية وإعداد خارطة وبائية بهدف السيطرة على بؤرة الإصابة بالآفات والأمراض.
- إعداد نظام جودة المعايير الجودة للمختبرات البيطرية وفق المواصفات العالمية.
- توزيع بذار محسنة وذات إنتاجية عالية ومقاومة للأمراض.
- إعداد أدلة ونشرات ومنشورات زراعية لكافة الفروع الزراعية.
- اعتماد منتجين محليين لإنتاج البذار المحسنة.

الهدف الاستراتيجي الخامس: وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت

عملت الوزارة والشركاء على تطوير وتقديم رزمة من الخدمات الممكنة للمزارعين والمزارعين والمنتجين والمستثمرين في القطاع الزراعي وفق الرؤية والأولويات الوطنية للقطاع الزراعي وفي مقدمتها الإرشاد والبحث الزراعي والخدمات البيطرية ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين وخدمات التسويق الزراعي بما يشمل توفير المعلومات والإرشاد التسويقي والنقل وإدارة أسواق الجملة. مجمل الإنجازات والنتائج المتحققة من تطوير الخدمات انعكست نتائجها بشكل مباشر في الأهداف الاستراتيجية التي تم سردها أعلاه وخاصة تعزيز الإنتاج والإنتاجية وإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز تنافسية المنتجات الزراعية وتعزيز المنعة والصمود بالإضافة إلى إدارة وحوكمة القطاع الزراعي.

أهم التدخلات السياساتية لوزارة الزراعة والشركاء

- خدمات إرشادية ونقل معارف وخبرات زراعية في جميع المحافظات من خلال الدورات والزيارات الإرشادية والبيطرية وتطبيق أيام حقل ومشاهدات ومدارس حقلية.
- برامج توعية وتثقيف زراعي شملت منشورات وبروشورات وأدلة زراعية وبرامج وحلقات إذاعية وتلفزيونية وإدخال التكنولوجيا والشبكة العنكبوتية لتوصيل الخدمات الإرشادية للمزارعين.
- خدمات بيطرية وتحصين شامل للحيوانات لمرض الحمى القلاعية وحملات تحصين لمرض الحمى المالطية والجدري و مشروع القضاء على طاعون المجترات الصغيرة.
- فحص عينات وتشخيص الأمراض الحيوانية والمشتركة في المختبرات البيطرية وعمل مسوحات تخص سلامة الأغذية ومتابعة الأمراض الحيوانية.
- خدمات بيطرية وتطعيم الحيوانات.
- جولات رقابية تفتيشية ومتابعة على الأسواق، المسالخ، مصانع المنتج تشخيص الآفات والأمراض، فحص حيوانات، فحص عينات غذائية، المنشآت الصحية ومحلات بيع المبيدات والأسمدة والبذور والمشاتل ومراكز بيع الأشتال، الفقاسات. ترخيص وتجديد مستودعات وعيادة بيطرية ومزاولات مهنة الطب البيطري للأطباء البيطريين.
- إصدار شهادات صحية بيطرية وشهادات الصحة النباتية.
- إصدار تصاريح ادخال للمنتجات الزراعية من الاحتلال وتصاريح نقل داخلي للمنتجات، شهادات (بال-جاب) للمنتجات الزراعية.
- إصدار أذونات استيراد المنتجات الزراعية من الخارج وأذونات تصدير (شهادة منشأ) المنتجات الزراعية من الخارج.
- دعم إنشاء ثلاجة لتخزين البطاطا وتوفير صناديق تخزين كبيرة الحجم للجمعيات والتعاونيات الزراعية لتطوير ودعم بيوت التعبئة.
- أيام ومهرجانات تسويقية ومعارض دولية.
- اعتماد دليل لتوثيق الأصناف النباتية والحفاظ عليها.
- إعداد خريطة جغرافية لمواقع البساتين والأشجار المصابة من أجل مكافحة سوسة النخيل الحمراء بالطرق البديلة.
- فحص عينات للمزارعين وعينات تربة.
- إدخال وتجربة المئات من أصناف المحاصيل الحقلية وانتخاب 6 من الأصناف الملائمة ذات المواصفات الجيدة والإنتاجية العالية وإكثارها ونشرها لدى المزارعين ومنتجي البذار.
- جمع وحفظ وإكثار 470 مدخل وراثي من النباتات والآباء البرية للمحاصيل والنباتات الرعوية.
- إنتاج 188 طن من البذار المنتخب والمحسن من مختلف المحاصيل الحقلية ذات الإنتاجية العالية وغربلتها وتعقيمها وتسليمها وتوزيعها على 988 مزارع بهدف تحسين إنتاجية القمح القاسي والشعير ضمن الظروف المناخية في فلسطين، وتطوير زراعة المحاصيل البقولية والعلفية.
- إجراء البحوث التطبيقية والدراسات الزراعية.
- الفحوصات المخبرية لعينات المنتجات الزراعية و المدخلات للمزارعين و الشركات و المؤسسات الرسمية .

الهدف السادس: لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة

عملت وزارة الزراعة في إطار مسؤوليتها عن قيادة الشركاء في القطاع الزراعي ومسؤوليتها عن توطين الهدف الاستراتيجي الثاني لأهداف التنمية المستدامة 2030 (القضاء على الجوع) على تعزيز المنظومة التشريعية للقطاع الزراعي بما يتوافق مع الرؤيا والأولويات الوطنية وبناء القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي بالإضافة إلى تعزيز التعاون وتبادل المعرفة بين الشركاء وتعزيز دور تنظيمات المزارعين والمنتجين وتعزيز التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية والأممية الزراعية وتطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة صحة المنتجات الحيوانية والنباتية وفق متطلبات السوق والمعايير

الدولية. زاد عدد المزارعين المنخرطين في جمعيات تعاونية ومجالس واطر زراعية ومسددين التزاماتهم (تراكمي) 31% في العام 2022.

أهم التدخلات السياساتية لوزارة الزراعة والشركاء

- اعداد ومراجعة مسودات قوانين وأنظمة (مسودة قانون صحة الحيوان ونظام مزاولة مهنة الطب البيطري و نظام تداول المستحضرات البيطرية و نظام الشهادات البيطرية نظام المسالخ وقانون الصحة النباتية تعليمات ترخيص وعمل المعاصر، نظام الأعلاف ، آلية تسويق العسل، نظام تنظيم مزارع الحيوانات والدواجن والطيور البرية، نظام التقاوي والبذور، قانون الزراعة، نظام المستحضرات البيطرية، نظام الشهادات الصحية البيطرية، نظام الرقابة الزراعية، نظام المخصبات الزراعية، أنظمة المشاتل والحجر الزراعي، نظام المبيدات الزراعية ، تحديث وإعداد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي للوزارة، قانون للمجالس الزراعية. مراجعة هيكلية الخدمات البيطرية وإصدار أدلة إجراءات تنظم العمل.
- تدريب كوادر وزارة الزراعة في مجالات فنية وإدارية.
- إصدار نتائج التعداد الزراعي 2020\2021.
- الانتساب إلى منظمات واجسام دولية (IPPC,WTO,BAZEL, WOHAL)
- إعداد تقارير للتصحر والتغير المناخي.
- إعداد إحصائيات زراعية موسمية مع تدفقات الإنتاج.
- اعتماد ومشاركة مهندسين خبراء لتبادل ونقل الخبرات الفلسطينية على المستوى الدولي.
- تشكيل جمعيات وتجمعات وأطر تعاونية لزيادة العائد والربحية للمزارعين.
- تصويب أوضاع جمعيات خيرية زراعية ومجالس زراعية.
- إنشاء جمعيات مستخدمي مياه وتدريبهم من أجل تحسين كفاءة الاستخدام.

الدروس المستفادة 2017-2023 أساس أولويات ومسار العمل 2025-2027

الدرس الأول: المنعة والصمود: تخصيص المصادر المالية والمادية والبشرية اللازمة لدعم المزارعين المتضررين من ممارسات الاحتلال والكوارث الطبيعية والأوبئة والتسريع في صرف المستحقات المعتمدة يتطلب تظافر جهود المؤسسات الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني وضرورة وتفعيل برنامج التوعية الحقوقية ورفع القضايا ضد الممارسات الاسرائيلية في المحافل الدولية وفق عملية رصد وتوثيق عالية المستوى.

الدرس الثاني، الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك: توفير مدخلات الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية بنوعية وسعر عادل يدفع المزارعين والمربين للتوسع والتطوير في سلاسل القيمة وانتاج الغذاء، وهذا يتطلب تسريع الاعتماد على الذات والاستيراد المباشر من مصادر موثوقة وتعزيز الابحاث والتجارب حول انتاجية مدخلات الانتاج والتطبيق الكامل للقوانين التي صدرت وحماية المزارعين من خلال تشديد الإجراءات وتحديث الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمخالفات الموجودة. وتمييز المنتج المحلي عن المنتج الإسرائيلي في الأسواق والترويج للمنتج الوطني وضمان الجودة وزيادة الدعم الدولي والوطني لمشاريع الامن الغذائي.

الدرس الثالث: حماية وتطوير الموارد الطبيعية وكفاءة ادارتها: التوسع في استصلاح وتطوير الاراضي الزراعية وحمايتها وتوفير مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية للزراعة وحماية التنوع الحيوي، يتطلب وضع سياسة وخطة وطنية متوافق عليها وملزمة لجميع الاطراف ذوي العلاقة وخاصة هيئة تسوية الاراضي والمياه، ووزارة الحكم المحلي ووزارة المالية، وسلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، وسلطة الاراضي، بحيث ترتكز السياسة على حماية الاراضي الزراعية عالية ومتوسطة القيمة وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير وحماية الاراضي وتسريع اقرار التشريعات ومتابعة الالتزام بها.

الدرس الرابع: الأنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي: زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية يتطلب أولاً خدمات زراعية و بيطرية قوية تعمل على مكافحة الأوبئة و الامراض المشتركة و على ضمان سلامة المنتج الحيواني لرفع مستوى سلامة المنتج و رفع الثقة بالمنتج المحلي و فتح افاق التصدير و الاستثمار بالإضافة الى وضع تدابير لتوفير آليات الاقراض الزراعي الجاذب للشباب والنساء ورياديي الأعمال والمستثمرون في القطاع الزراعي، وتخصيص الموارد المالية لخطط العناقيد الزراعية والتوسع في المحاصيل والمنتجات عالية القيمة في القطاع الزراعي وتحسين تقنيات الانتاج الزراعي والرقابة على جودة المنتجات والحد من انتشار الآفات والاوبئة والامراض ووضع تدابير لتعزيز الانتاج والانتاجية لحيازات الثروة الحيوانية.

الدرس الخامس، الوصول الى خدمات زراعية نوعية: تحديث وشمول ادلة الجودة للخدمات الزراعية والتدقيق عليها وتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة يسهم في تعزيز مساهمة الخدمات الزراعية في تعزيز صمود للمزارعين والمزارعات والرياديين والرياديات وتنافسية منتجاتهم الزراعية وتحقيق الاهداف والنتائج المرجوة وفق الرؤيا المشتركة للقطاع الزراعي.

الدرس السادس، الحوكمة والمأسسة وبناء القدرات المستمر: التطوير المستمر لنظام رقابة وتقييم وتعلم ومسألة مبني على معلومات محدثة وموثوقة متطلب اساس لتعزيز التنسيق والتكامل بين جميع الشركاء، واساس لتطوير القدرات البشرية والمادية للقطاع الزراعي وتظافر والحشد المجتمعي نحو الأولويات الوطنية للقطاع الزراعي

القسم الثالث: رؤية القطاع الزراعي وأولويات العمل الاستراتيجية، إطار عام للشراكة من أجل تعزيز الصمود والأمن الغذائي ودفع عجلة الاقتصاد

يعرض هذا القسم من الوثيقة الاستراتيجية ما توافق عليه الشركاء في القطاع الزراعي خلال مشاورات التخطيط الاستراتيجي وذلك بالاستناد على تحليل الواقع الزراعي والقضايا الاستراتيجية والدروس المستفادة من عمل الشركاء 2017-2024. يشكل هذا القسم المرتكز الأساسي لتحديد مسار العمل الاستراتيجي لوزارة الزراعة في القسم الرابع من الاستراتيجية ويحدد آليات وأهداف التنسيق بين الشركاء لتمكين وزارة الزراعة كونها جهة الاختصاص من قيادة الجهود الوطنية والدولية نحو تحقيق الأولويات الوطنية للقطاع الزراعي.

3.1. الرؤية الوطنية للقطاع الزراعي

زراعة مستدامة، منافسة محلياً وخارجياً، تساهم بشكل فاعل في تحقيق الأمن الغذائي وتزيد من الإنتاج الزراعي وتعزز منعة وصمود المواطن الفلسطيني وارتباطه بأرضه وسيادته الوطنية على موارده بما يساهم في بناء مقومات الدولة المستقلة"

تنبع الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي من إيمان شركاء التنمية في القدرات الكامنة للقطاع الزراعي الفلسطيني وتحفيز المزارعين والمنتجين الفلسطينيين على تبني التقنيات الحديثة والاستجابة لمتطلبات وحاجات الأسواق المحلية والعالمية بجدارة بما يحقق أهداف تنمية القطاع الزراعي، ويساهم بشكل فعال في أهداف التنمية الوطنية الشاملة. كما تنبع هذه الرؤية من قناعة الشركاء بأن تطوير وتنمية القطاع الزراعي هي من أهم أولويات التنمية في دولة فلسطين، لارتباطها المباشر بحماية الأرض وتثبيت الحق الفلسطيني فيها.

لقد أثبتت جهود تنمية القطاع الزراعي خلال الأعوام الماضية بأن عمليات استصلاح وزراعة الأرض تساهم في حمايتها من الاستيطان والمصادرة وتعزز من ارتباط المزارع الفلسطيني بأرضه. ومن هنا فإن شركاء التنمية ملتزمون بحشد كافة المصادر والدعم اللازمين للاستمرار في زراعة الأرض، وتأهيل واستصلاح الأراضي الزراعية، وتثبيت الحق الفلسطيني الكامل في ذلك. ويعي شركاء التنمية أن جهود استصلاح الأرض وزراعتها لا تكفي وحدها لتطوير قطاع الزراعة بل يجب أن تترافق هذه الجهود مع تحسين تنافسية المنتجات الزراعية وتعظيم العائد من الزراعة.

يعد الاستثمار في تطوير قطاعات المياه والأراضي والمراعي والغابات أمرا حيويا في جهود تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تعزيز ارتباط المزارع الفلسطيني في أرضه كونها تعزز من جدوى الزراعة وتنافسيتها. ومن هنا، يؤكد شركاء التنمية على مركزية تطوير جميع الموارد الزراعية (الأرض والمياه والمراعي والغابات والثروة السمكية). كما يؤكدون على أهمية العمل مع جميع الأطراف الشريكة وبشكل خاص مع منظمات الأمم المتحدة للضغط على الاحتلال لانتزاع الحق الفلسطيني بملكية والتصرف الكامل بجميع الموارد الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك تلك التي تقع في القدس الشرقية.

كما ويعي شركاء التنمية بأن التطور الحاصل في أسواق المنتجات الزراعية المختلفة محلياً وعالمياً وفي متطلباتها وآليات عملها آخذ بفرض واقع جديد يلزم القائمين على القطاع الزراعي الفلسطيني بدعم تطوير القطاع بما يتلاءم مع متطلبات هذه الأسواق. فبدون مواكبة متطلبات الأسواق المتعلقة بالكميات وبالجودة وسلامة المنتجات والسعر وبدون تطوير قدرته على التأقلم المستمر مع وتيرة التغير المتسارعة في الأسواق، لن يستطيع القطاع الزراعي الفلسطيني أن يحافظ على تنافسيته ولا أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يسعى له ولا سيما في ضوء التنافس الشديد من قبل الدول الأخرى والدعم الكبير الذي تقدمه تلك الدول لصادراتها الزراعية. ومن هنا، فإن شركاء التنمية في القطاع الزراعي عازمون على العمل من أجل تطوير القطاع باتجاه زيادة تنافسيته في المجالات التي من شأنها تحقيق العائد الأكبر للمزارعين ولنمو القطاع على حد سواء. وهذا سيتحقق من خلال عمل جميع الشركاء على الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد زراعية ومالية وبشرية على المستوى الوطني. فبالتوسع في الاستثمار الزراعي وبتبني التقنيات الحديثة والملائمة بما يخدم زيادة العائد من وحدة الإنتاج الزراعي، يمكن زيادة إنتاج وإنتاجية الزراعة، وتعزيز الأمن الغذائي في فلسطين.

كما أن تحسين والنهوض بالصحة الحيوانية ورفع مستوى خدماتها وتعزيز أدواتها سيؤدي ذلك إلى حماية الثروة الحيوانية من المخاطر والأوبئة المستوطنة والعابرة للحدود وسيدفع نحو الاستثمار في الحيوانات المنتجة وستصبح بيئة أمنة للاستثمار، كما أن تحسن الصحة الحيوانية وتعزيز الرقابة البيطرية سيؤدي حتما الى زيادة سلامة المنتجات الغذائية ذات الأصل الحيواني وحماية الصحة العامة وصحة الإنسان من مخاطر الأمراض المشتركة والمتبقيات العلاجية ومن الجراثيم المقاومة للمضادات الحيوانية ضمن مفهوم الصحة الواحدة.

3.1 المبادرات الوطنية الزراعية

قامت وزارة الزراعة، انطلاقاً من مسؤولياتها المنوطة بها لتطوير قطاع الزراعة الوطني بشكل مستدام، وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، ودعم صمود المزارعين الفلسطينيين بإطلاق مبادرة زراعية وطنية "بذور التغيير" لمواجهة التحديات المتزامنة التي يواجهها القطاع، ولتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

إن المبادرة الزراعية "بذور التغيير" تمثل الأساس للتحول والنمو المستدام، كما تمثل الجهود الرامية إلى معالجة التحديات الرئيسية في القطاع الزراعي، مثل انعدام الأمن الغذائي، وندرة مياه الري، والتدهور البيئي، وذلك من خلال إرساء الأساس للمرونة على المدى الطويل. وتستهدف المبادرة تمكين المزارعين والمجتمعات الريفية الفلسطينية، وتعزيز الممارسات المستدامة، وتعزيز الإنتاج المحلي سعيا لتحسين الأمن الغذائي. وكما تنمو البذور لتشكل الغابات، تهدف المبادرة إلى تمهيد الطريق لقطاع زراعي أكثر ازدهارا ومرونة وقدرة على دعم الاقتصاد الفلسطيني وسبل العيش لمواجهة التحديات.

تتكون هذه المبادرة من أربع ركائز اساسية تشكل خارطة طريق لتوجيه اتجاهات التنمية في القطاع الزراعي وتمهيد الطريق للتكامل بين التدخلات الطارئة والتنموية نحو قطاع زراعي قابل للحياة في فلسطين من شأنه أن يعزز سبل العيش للمجتمعات الريفية:

1. تعزيز الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي للسلع الزراعية الاستراتيجية:

يهدف الأمن الغذائي إلى تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي من خلال تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة في الأعلاف والمحاصيل الحقلية، وفي إنتاج اللحوم الحمراء والحليب من خلال التدخلات والأنشطة المختلفة التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية بطريقة مستدامة ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

يستدعي تحقيق هذا الهدف تحقيق التدخلات التالية:

- إعداد خطة وطنية للأمن الغذائي وتوفير السلع الاستراتيجية والسلع الأساسية (المحاصيل الحقلية والأعلاف) وإقرارها من قبل الحكومة.
- إدخال سلالات الماعز والأغنام إلى محطات التربية في السموع وبيت قاد.
- إدخال الكباش المحسنة من السلالة عالية الإنتاجية إلى المزارعين المحليين.
- إدخال تقنيات تحسين السلالات الحديثة (التلقيح الاصطناعي، التهجين، نقل الأجنة) للمزارعين المحليين للأغنام والماعز.
- إنشاء أسواق ومسلخ للمواشي.
- تنفيذ برنامج إدارة صحة الحيوان.
- إنشاء برنامج لتربية سلالات الأبقار المحلية.
- إنشاء مركز التدريب والمرافق التابعة له.
- تطوير وتقديم برامج التدريب المتخصصة.
- تدريب المزارعين الرائدين على إنتاج بذورهم الخاصة ذات الجودة العالية.
- بناء شراكات مع المنظمات المحلية والدولية لتبادل المعرفة.
- إنشاء مدرسة حقلية للمزارعين المحليين في مجال الثروة الحيوانية.
- إعداد برنامج وطني لإدارة صحة الحيوان.

2. تعزيز تطوير مشاريع الري المستدامة:

تعتبر مياه الري من أهم المدخلات للتنمية الزراعية، حيث تشكل ندرة مياه الري تحديًا بالغ الأهمية للزراعة الفلسطينية، وذلك بسبب القيود المفروضة على الوصول إلى مياه الري، وتدهور البنية التحتية لمياه الري. يعالج المكون هذه التحديات من خلال تعزيز ممارسات إدارة مياه الري الفعالة من خلال إدارة العرض والطلب لتحسين توافرها من الموارد التقليدية وغير التقليدية وتحسين الكفاءة (المالية والفنية) للاستخدامات الزراعية.

اهم التدخلات لتحقيق هذا الهدف:

- تأهيل 70 بئر مياه جوفية زراعية بالمعدات اللازمة في محافظات الضفة الغربية.
- توريد وتركيب 100 وحدة طاقة شمسية لآبار المياه الجوفية الزراعية في محافظات الضفة الغربية.
- إنشاء نظامين لنقل مياه الصرف الصحي المعالجة.
- إنشاء وحدة طاقة شمسية بقدرة 350 كيلو وات في الساعة.
- إنشاء وتشغيل 37 بركة حصاد مياه في محافظات الخليل وبيت لحم ورام الله.
- إنشاء 1000 بئر مياه في محافظات الضفة الغربية.

3. التخضير من خلال الزراعة البيئية (الغابات والمراعي):

يهدف المكون إلى مكافحة التصحر وتدهور الأراضي الذي يهدد البيئة والتنوع البيولوجي وحماية الملكية الوطنية للأراضي الفلسطينية من خلال تدخل مخصص للتشجير على نطاق واسع واستعادة المراعي، فضلاً عن إعادة تأهيل الأراضي وبناء الطرق الزراعية.

اهم الانشطة والتدخلات:

- إنتاج 500 ألف من أشتال الغابات والمراعي سنويا في مشاتل وزارة الزراعة.
- زراعة 1000 دونم من الغابات الجديدة سنويا في الأراضي المصنفة كأراضي غابات.
- زراعة 1000 دونم من المراعي والأراضي الرعوية الجديدة سنويا في مناطق المراعي والأراضي المشتركة.
- إعادة تأهيل 5000 دونم من المراعي والمحميات الطبيعية من خلال نشر البذور الطبيعية والأسمدة وتطبيق أنظمة إدارة الرعي.
- إنشاء حديقتين وطنيتين في أراضي غابات آمنة.
- إنشاء 10 حدائق عامة في مناطق الغابات الحكومية.
- تأهيل 1000 دونم من الأراضي الزراعية سنويا.
- إنشاء 100 كيلومتر من الطرق الزراعية سنويا.

4. الاستجابة العاجلة لحماية الزراعة وصمود المزارعين:

إن المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية معرضون لأزمات مثل الكوارث الطبيعية والصدمات المناخية، وبشكل رئيسي للممارسات الإسرائيلية المتمثلة في اعتداءات المستوطنين وتدمير الممتلكات تحت حماية القوات العسكرية الإسرائيلية. تم

تصميم مكون الاستجابة العاجلة لتوفير الدعم العاجل والفوري للمزارعين المتضررين والمجتمعات الضعيفة لضمان استمرارية الأنشطة الزراعية ومنع المزيد من تدهور الأمن الغذائي.

اهم التدخلات والانشطة :

- توفير 4 مرافق تخزين مناسبة وآمنة مع وضع إجراءات السلامة في الاعتبار.
- التعاقد مع 4 مشاتل لاستيعاب الشتلات.
- توفير النقل والدعم اللوجستي.
- لجنة إدارة المشروع بالتعاون مع اللجنة المتخصصة لصندوق مواجهة الطوارئ.
- إعداد قائمة بالاحتياجات، بما في ذلك المعدات واللوازم الزراعية، والأشتال، والأشجار، والبذور، وأدوات الري، والخيام، وغيرها من العناصر.

3.2. التنسيق بين الشركاء من اجل حشد الموارد وبناء المعرفة وتظافر الجهود

ستعمل وزارة الزراعة على تفعيل دورها في قيادة الجهود والمبادرات للشركاء الوطنيين والدوليين في القطاع الزراعي تجاه الرؤية والأولويات الوطنية وتضمين غايات ومؤشرات الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 2030، وتفعيل دورها في الاستراتيجيات عبر القطاعية وباقي أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الأليات والإدارات العامة.

مجموعة عمل القطاع الزراعي: تكمن مسؤولية المجموعة في تيسير الحوار والتخطيط وتنسيق المشاريع وتبادل المعرفة والخبرات بين وزارة الزراعة والمؤسسات الدولية والوطنية الناشطة في القطاع الزراعي. ويرأس المجموعة وزير الزراعة وفي حال غيابه وكيل وزارة الزراعة ونائب الرئيس تم اختياره من المؤسسات الدولية (إسبانيا). تضم المجموعة المانحين وممثلين عن منظمات الأمم المتحدة ومؤسسات حكومية وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وتشارك منظمة الأغذية والزراعة في الامم المتحدة في المجموعة كجهة فنية مختصة لدعم أعمال المجموعة.

ستستمر مجموعة عمل القطاع الزراعي بالاضطلاع بدورها في تنسيق جهود التنمية في القطاع الزراعي والتي تنفذ من خلال شركاء التنمية المختلفين، بما في ذلك تنسيق جهود المؤسسات المختلفة العاملة في القطاع الزراعي والرامية للمساهمة في تنفيذ هذه الاستراتيجية ومشاريعها. وفي هذا الإطار، ستلعب مجموعة عمل القطاع الزراعي دورا محوريا في تعزيز آليات تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المانحة والسلطة الفلسطينية حول المشاريع والبرامج التي يتم التخطيط ورصد المصادر لها لتحقيق أهداف إستراتيجية القطاع الزراعي. وبشكل أكثر تحديداً، ستولي مجموعة عمل القطاع الزراعي المهام التالية أهمية قصوى خلال السنوات الستة القادمة، وستضع الآليات المناسبة للقيام بها:

- مساعدة الجهات المانحة في توفيق المساعدات بالنسبة لإستراتيجية القطاع الزراعي،
- تنسيق ومواءمة مساعدة الجهات المانحة لمنع الازدواجية وضمان تنفيذ المشاريع وفقاً للأوليات التي تم تحديدها في استراتيجية القطاع الزراعي،
- العمل كمصدر رئيسي للمعلومات بالنسبة للاحتياجات والإنجازات، التمويل من الجهات المانحة والثغرات في قطاع الزراعة.

- المساهمة الفعالة في جمع نتائج المشاريع والبرامج المختلفة التي تنفذها المؤسسات المحلية والأجنبية والدولية في القطاع، وذلك للمساهمة في رصد التقدم في تحقيق أهداف القطاع الاستراتيجية.

مجموعة عمل الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع": تترأس وزارة الزراعة المجموعة وتساندها منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة. وتتألف المجموعة من ممثلين عن المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ذات الخبرة، ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية. وتعمل المجموعة على تضمين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد التقارير الوطنية الخاصة بالهدف الثاني، وذلك في إطار التزام دولة فلسطين بالعمل مع كافة الشركاء الدوليين والوطنيين من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما تشارك وزارة الزراعة أيضاً في مجموعات الأهداف الأخرى التي تقع تحت مسؤوليات وزارات شريكة.

تنسيق العمل في الوزارة ومع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي: تعمل وزارة الزراعة على تنفيذ المسؤوليات والمهام المحددة في الهيكل التنظيمي من خلال الإشراف المباشر من قبل وزير الزراعة، ويتم التنسيق على مستويات متعددة، حيث تُنسّق جميع الأعمال من خلال لجان مختلفة تبدأ من هيئة الوزارة، وهي الجهة الإشرافية العليا التي تضم رؤساء الإدارات العامة والوحدات المختلفة في الوزارة، ولجنة التخطيط والموازنة والتي تضم الوزير والوكيل ومدراء البرامج المختلفة، بالإضافة إلى اللجان المتخصصة التي تشرف على تنفيذ المشاريع المختلفة سواء كانت ضمن إطار الموازنة أو حتى المشاريع المنفذة بالشراكة مع المؤسسات الشريكة. كما سيتم تفعيل العمل والتنسيق من خلال التسلسل الوظيفي للقطاعات المختلفة الأربعة. هذا بالإضافة إلى التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني ضمن إطار مدونة السلوك في القطاع الزراعي المنوي صياغتها والاتفاق عليها، والتي ستحدد آليات التنسيق والشراكة في القطاع.

تبني مدونة سلوك للعاملين في القطاع الزراعي: ستعمل وزارة الزراعة بالشراكة مع المؤسسات والأطر الناشطة في القطاع الزراعي على تبني مدونة سلوك للمؤسسات والعاملين في القطاع وذلك الارتكاز على المبادئ والقيم التالية:

1. **المسائلة والشفافية:** أن تكون خطط وبرامج عمل جميع المؤسسات بما تشمل من أهداف ونتائج ومخرجات واضحة ومعممة على الجميع وأن نصدر تقارير دورية حول مدى تحقيقنا لهذه الأهداف والنتائج والمخرجات المخططة ونقدم تفسيرات في حال عدم التمكن من تحقيق خططنا وبرامجنا في إطار وطني ممنهج (الحق في الحصول على المعلومات للجميع).
2. **المساواة والعدالة:** لضمان العيش الكريم للجميع وأن التنمية حق للرجال والنساء والفتيان والفتيات دون أي تمييز أو تهميش مبني على الجنس أو المنطقة أو العمر، بل يجب أن تكون دائماً الأولوية للفئات الأقل حظاً.
3. **المشاركة الفاعلة:** لضمان وجود المزارعين والمنتجين من الرجال والنساء في التخطيط والتقييم والتنفيذ لأي تدخل في المجال الزراعي.
4. **الاستدامة:** كي تكون الزراعة والتنمية الزراعية متطلب أساسي لحماية البيئة وتحقيق الرفاه والأمن والصمود للإنسان الفلسطيني، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

3.4. رسالة وزارة الزراعة.

وزارة الزراعة: مؤسسة عامة تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات النوعية للعاملين في القطاع الزراعي من خدمات البحث والإرشاد الزراعي والتدريب والبيطرة، كما وتسعى إلى تطوير كفاءة استخدام المصادر الطبيعية الزراعية في سبيل زيادة ربحية المزارع الفلسطيني، والحفاظ على استدامة استخدام المصادر الطبيعية للأجيال القادمة، والحفاظ على جودة الإنتاج الزراعي، وارتباط المزارع الفلسطيني بأرضه"

في سبيل تحقيق الرؤية الوطنية للقطاع الزراعي ومهمات الوزارة التي حددها قانون الزراعة ورسالة الوزارة والأولويات الوطنية ستعمل الوزارة على تعزيز البنية المؤسسية والسياساتية والتشريعية والخدمات في إطار منظومة متكاملة لإدارة وحوكمة القطاع الزراعي بجميع عناصره. وعلى وجه الخصوص تسهيل الإجراءات وموائمة السياسات والتوسع في إنشاء البنية الأساسية اللازمة لتحقيق استدامة موارد الأرض والمياه واستخدام الأدوات الاقتصادية لتغيير الممارسات نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة للموارد الطبيعية. وكذلك رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفيز البدائل والتقنيات اللازمة لترشيد وحماية الموارد الطبيعية ورفع كفاءة منظومة التقليل من فاقد الزراعة والغذاء في كافة مراحل السلسلة من بداية الإنتاج وصولا للمستهلك. كما يتطلب الأمر رفع كفاءة البنية الأساسية والإدارية اللازمة لتطوير جهود حماية التنوع البيولوجي، ومتابعة الانضمام إلى المنظمات الدولية والالتحاق بها، بما يخدم تطوير القطاع الزراعي، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الموقعة. وتنعكس هذه الأهداف بشكل جيد في نظام الحوكمة والإدارة المتوخاة في خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.

دور وزارة الزراعة في إطار الأولويات الوطنية للقطاع الزراعي

1. **دور تنظيمي رقابي**: يشمل اقتراح وتبني تشريعات وسياسات ومعايير والرقابة عليها واصدار التراخيص والاذونات اللازمة.
2. **التنسيق والتوجيه**: يشمل تنسيق وتوجيه المساعدات الدولية ومشاريع مؤسسات المجتمع المدني والتعاونيات والمجالس والجمعيات الزراعية
3. **تقديم الخدمات**: تشمل الارشاد والتثقيف الزراعي والخدمات البيطرية والابحاث الزراعية، وخدمات التسويق وخدمات التنمية الريفية وخدمات حماية المزارعين المتضررين.

القسم الرابع: الأهداف والنتائج ومسارات العمل الاستراتيجي لوزارة الزراعة

اعتمدت مجموعة ادارة التخطيط والموازنة في وزارة الزراعة المسار الاستراتيجي للوزارة بعد عملية مراجعة داخلية لمجموعة الخيارات التي حددها فريق إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع الإدارات الفنية المختلفة في الوزارة، والمفاضلة فيما بينها بعد تقييم الإنجازات والدروس المستفادة لدورة التخطيط السابقة. وقد تمت عملية المفاضلة بين الأهداف والنتائج من قبل مجموعة التخطيط والموازنة مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنات التي من المقدر أن يتم توفيرها للوزارة لتمويل أنشطتها التشغيلية وبرامجها التطويرية من موازنة الحكومة والمشاريع التطويرية خارج إطار هذه الموازنة، وهو ما استدعى التركيز على المهام الأساسية للوزارة وتركيز النتائج وتبني عدد محدود من التدخلات السياساتية لجعل الاستراتيجية أكثر قابلية للتنفيذ.

أخذت مجموعة ادارة التخطيط والموازنة مهام وأدوار المؤسسات والهيئات المحلية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني بعين الاعتبار في تحديد مسار عملها الاستراتيجي، خاصة صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي وسلطة جودة البيئة وسلطة المياه الفلسطينية.

ستعمل وزارة الزراعة من خلال الإدارات العامة في القطاعات الخمسة للهيكل التنظيمي للوزارة (القطاع الفني، القطاع الاقتصادي، قطاع الموارد الطبيعية، قطاع الإدارة والتخطيط و قطاع ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية) والوحدات المساندة ومديريات الزراعة في المحاور الخمسة لنظرية التغيير. وتفترض أيضاً بأن المؤسسات والهيئات الشريكة ستعمل بالتكامل مع وزارة الزراعة وفق آليات التنسيق المحددة في الاستراتيجية على المحاور الخمسة وفق اختصاصاتها وبشكل محدد نفترض ما يلي:

محاور عمل وزارة الزراعة للاعوام 2025-2029

- حماية المزارعين والمزارعات وحيازاتهم الزراعية من سياسات الاحتلال والكوارث الطبيعية وتقلبات الأسواق والاوبئة.
- زيادة الإنتاج وإنتاجية الحيازات الزراعية ومدخلات الإنتاج لسلاسل القيمة.
- تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية الاستراتيجية في الأسواق.
- تطوير الموارد الطبيعية ومصادر المياه التقليدية وغير التقليدية.
- بنيان القطاع الزراعي القانوني والمؤسسي والخدماتي قادر على مواجهة رزمة التحديات.

1. **المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي:** نفترض بأن المؤسسة تعمل على تسريع تقديم خدمات إقراض ميسرة لدعم المشاريع الزراعية، خاصة صغار المزارعين والمزارعين ذوي الدخل المحدود.
2. **منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية:** اتخاذ قرارات ومواقف واضحة ضد الانتهاكات الإسرائيلية للموارد الطبيعية وسياسات الاحتلال المعيقة لتجارة وتصنيع مدخلات الإنتاج وتصدير وتسويق المنتجات الزراعية، وحشد الموارد المالية والمساعدات الفنية للقطاع الزراعي.
3. **منظمات المجتمع المدني وأطر المزارعين:** تطوير مناهج وأدوات عملها وحشد التمويل للتوائم مع احتياجات وأولويات القطاع الزراعي وتحسين خدماتها المقدمة للمزارعين من حيث النوعية و شمول التغطية لجمهور الممارسين الزراعيين.
4. **المؤسسات والهيئات الحكومية:** التزام المؤسسات الحكومية في حماية الموارد الطبيعية وفق التشريعات والمواثيق الدولية وخاصة الأراضي عالية القيمة ومصادر المياه وتحسين التعليم والتعليم العالي الزراعي وتنظيم وحماية الأسواق وحماية المنتج الوطني.

5. **مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية**: أن تعمل في مجال تطوير قدراتها ومواردها وخدماتها تجاه مقاضاة المؤسسات الإسرائيلية والمستوطنين لانتهاكاتهم للموارد الطبيعية وتدمير البنية التحتية للقطاع الزراعي والبيئة.

يتكون المسار الاستراتيجي لوزارة 2025-2029 من 5 برامج: برنامج تنمية الموارد الطبيعية الزراعية، برنامج تحسين الخدمات الزراعية والفنية، برنامج تطوير بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية، برنامج الحوكمة وبناء القدرات وبرنامج ادارة المخاطر والتامينات الزراعية. ويتكون كل برنامج من مجموعة من النتائج والمؤشرات والتدخلات السياساتية والمخرجات. تتقاطع أهداف ونتائج مكونات المسار الاستراتيجي لوزارة الزراعة حسب نظرية التغيير، فأهداف ونتائج البرنامج الرابع (الحوكمة وتحسين الخدمات) تساهم في تحقيق أهداف ونتائج تنمية الموارد الطبيعية الزراعية وتحسين الخدمات الزراعية والفنية وتحسين بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية، وكذلك تساهم نتائج تنمية الموارد الطبيعية الزراعية في تعزيز الإنتاجية وتطوير بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية. (انظر الملحق رقم 1، الأهداف الاستراتيجية والنتائج والمؤشرات)

4.1. برنامج تنمية الموارد الطبيعية الزراعية

يسعى البرنامج إلى رفع تعزيز الاستثمار في الموارد الطبيعية الزراعية من أرض ومياه وغابات ومراعي، واستخدامها بشكل كفؤ ومستدام وينسجم مع التغيرات المناخية والتطرف المناخي نحو زيادة المساحات الزراعية، ويساهم في رفع كفاءة الاستخدام للموارد وتوفير البنية التحتية للممارسات الزراعية، وسيعمل البرنامج على تحقيق هدف استراتيجي واحد و3 نتائج خلال دورة التخطيط الاستراتيجية. يساند البرنامج في تحقيق الهدف الاستراتيجي بالإضافة إلى النتائج الثلاثة مجموعة من التدخلات السياساتية لبرنامج الحوكمة وبناء القدرات فيما يخص تبني مفاهيم الإدارة الرشيدة (الحوكمة والتشاركية والنوع الاجتماعي) لإدارة الموارد الطبيعية، وبرنامج تحسين الخدمات الفنية والزراعية خاصة فيما يتعلق في التدخلات السياساتية في الأبحاث والدراسات وحفظ الأصول الوراثية والإرشاد الزراعي.

الهدف الاستر اتيجي الأول: الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية قد تعززت وأصبحت أكثر منعة

النتيجة 1.1: زيادة إمدادات المياه للمزارعين قد تحققت وإدارة الطلب وكفاءة الاستخدام قد تحسنت: ستعمل الوزارة من أجل تحقيق النتيجة على إقامة منشآت مائية في المناطق القابلة للزراعة المروية والعمل على زيادة كفاءة الاستخدام ورفع إنتاجية وحدة المياه، وتتوقع الوزارة أن تساهم النتيجة في زيادة مساحة الأراضي المروية بسبب زيادة كفاءة استخدام مياه الري وزيادة كمية المياه المتاحة للمزارعين من مصادر تقليدية وغير تقليدية وتحسين الإنتاجية لوحدة المياه أو وحدة الأرض.

مؤشرات قياس النتيجة
1. كمية المياه الزراعية المتاحة للمزارعين من مصادر تقليدية وغير تقليدية (مليون متر مكعب)
2. مساحة الاراضي المروية (محصولية)

النتيجة 1.2. مساحة الأراضي المزروعة، والمستصلحة والتي تم حمايتها من التدهور وزيادة إنتاجيتها تزداد سنويا ووصول المزارعين إلى أراضيهم ومصادر المياه أصبح ميسر وسهل: ستستكمل وزارة الزراعة عملها في المشاريع والتدخلات

السياساتية من أجل زيادة مساحة الأراضي التي يتم استصلاحها أو تأهيلها، وزيادة مساحة الغابات والمراعي وزيادة الطرق الزراعية التي تمكن المزارعين من الوصول إلى أراضيهم وتطويرها.

مؤشرات قياس النتيجة
1. مساحة الأراضي القابلة للزراعة (مساحة الأراضي المزروعة + مساحة الأراضي المستصلحة)
2. نسبة مساحة الأراضي الزراعية (القابلة للزراعة، ومخدومة بطرق زراعية)

النتيجة 1.3: تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي والحد من التصحر والجفاف والقدرة على التأقلم مع التغير المناخي نافذة: ستعمل الوزارة على دراسة وتعميم مجموعة من النماذج والتقنيات والأدوات والأوراق السياساتية من أجل المساهمة في توطين مفهوم الزراعية الذكية مناخياً وحماية التنوع الحيوي وحفظ الأصول الوراثية والطبيعية داخل وخارج المكان، وستعمل على رصد التصحر والجفاف والتنوع الحيوي.

مؤشرات قياس النتيجة
1. كمية انبعاثات غازات الدفيئات للقطاع الزراعي قلت سنويا CO2 (طن)
2. مساحة الغابات المزروعة (دونم)

4.2. برنامج تحسين الخدمات الزراعية والفنية

يسعى البرنامج لتحسين الخدمات الحكومية للعاملين في القطاع الزراعي (المزارعين، الجمعيات، القطاع الخاص) وتحديداً خدمات الإرشاد الزراعي والبيطرة والبحوث التطبيقية الزراعية نحو تمكين المزارعين من زيادة الربحية من الإنتاج الزراعي بأساليب ووسائل حديثة تمكنهم من التطور والنمو في عمليات الإنتاج الزراعي، ويساهم البرنامج في حماية المحاصيل الزراعية النباتية والحيوانية من الخسارة ومراقبة وتحسين إجراءات الصحة النباتية والحيوانية. سيعمل البرنامج على تحقيق هدف استراتيجي واحد وأربعة نتائج رئيسية، وستدعم تدخلات البرنامج النتائج المخططة لبرنامج تنمية الموارد الطبيعية، وبرنامج بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية وبرنامج حوكمة وبناء قدرات القطاع الزراعي.

الهدف الاستراتيجي الثاني، زيادة إنتاجية ومردود الحيازات الزراعية وتوسيع قاعدة المنخرطين في العمل الزراعي

النتيجة 2.1: تقنيات الإنتاج الزراعي لسلاسل القيمة الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها: ستعمل الوزارة على موائمة مخرجات الأبحاث التطبيقية وتعزيزها لتساهم بشكل فاعل في تعزيز ممارسات وتقنيات ونماذج زراعية لسلاسل القيمة في الإنتاج النباتي والحيواني وتقديم الإرشاد والتثقيف الزراعي عبر وسائل حديثة ومزارع حقلية من أجل توطين أفضل التقنيات المعززة للإنتاجية لسلاسل القيمة الحالية والواعدة. كما تسعى التدخلات في إطار النتيجة إلى تبني الممارسات التي تساهم في زيادة كفاءة مدخلات الإنتاج وفعاليتها وتشجيع تبني سلاسل القيمة الزراعية الاستراتيجية وعالية القيمة في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية.

مؤشرات قياس النتيجة
1. القيمة المضافة للإنتاج الزراعي مفصلة حسب القطاع (حيواني ونباتي) (%)

النتيجة 2.2. انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات قل: تتركز خدماتنا في إطار النتيجة على تقديم خدمات بيطرية وصحة حيوان والتي تشمل التحصينات البيطرية والزيارات للمربين وتنظيم قطاع الثروة الحيوانية الذي يشمل الترقيم الوطني للمواشي والحجر الصحي والفحص المخبري ورصد أمراض الحيوانات وكذلك تقديم خدمات وقاية النبات والتي تشمل شهادات الصحة النباتية وفحص النباتات والمنتجات النباتية المصدرة والمستوردة ومراقبة ورصد الآفات النباتية بالإضافة إلى الإرشاد والتثقيف للمزارعين المربين حول الآفات والأمراض وطرق الحد من انتشارها وتنظيم حملات رش جماعي وتطبيق مجموعة من الأبحاث التطبيقية ونماذج الزراعة وطرق التربية للحد من انتشار الآفات والأمراض للنباتات والحيوانات.

مؤشرات قياس النتيجة
1. عدد بؤر الإصابة المسجلة للأمراض الوبائية (الطاعون على المجترات الصغيرة، الحمى القلاعية، الحمى المالطية.)
2. عدد حالات الآفات النباتية التي تم رصدها (سوسة النخيل، دودة الحشد الخريفية، العث الكاذب).

4.3. برنامج بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية.

يسعى البرنامج لتطوير البيئة الممكنة لممارسة الأعمال الزراعية، والدفع بتطوير سلاسل القيمة من خلال تحفيز البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي وتطوير سلاسل القيمة في التصنيع والتحويل والتصدير والعمل على حماية المزارعين في مواجهة الأضرار المختلفة. يركز الهدف على تحقيق ثلاثة نتائج رئيسية وتتقاطع نتائج الهدف مع نتائج وتدخلات البرامج الأخرى حيث أن تطوير الموارد الطبيعية الزراعية من أرض ومياه وتعزيز كفاءة الخدمات الفنية والزراعية وخاصة الأبحاث التطبيقية والإرشاد الزراعي وتعزيز المنظومة التشريعية وبناء قدرات القطاع شروط مسبقة لتعزيز بيئة الاقتصاد الزراعي والأعمال الزراعية وجذب الاستثمارات للقطاع الزراعي.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة اعمال زراعية تنافسية وجاذبة للشباب والنساء والمستثمرين ومرنة

النتيجة 3.1. القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة الزراعية تحسنت: تساهم زيادة القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة الزراعية في زيادة قيمة الصادرات الزراعية للخارج وتقليل الاستيراد من المنتجات الزراعية. ستأخذ تدخلات البرنامج السياساتية أيضاً بعين الاعتبار العمل على زيادة ثقة المستهلك في جودة المنتج الزراعي محلياً وعالمياً. سيعمل البرنامج على ترويج المنتجات الزراعية بأدوات عصرية والاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة مع بعض الدول بالتنسيق مع سفارات فلسطين ووزارة الاقتصاد وتعزيز أدوات الرقابة على المنتجات في الأسواق وتطوير معايير وخدمات تطوير المنتج واستحداث نظام معلومات ومعرفة التسويق الزراعي.

مؤشرات قياس النتيجة
1. قيمة الإنتاج الزراعي (مليون دولار)
2. قيمة الصادرات الزراعية (مليون شيقل)

النتيجة 3.2. الاستثمارات في منشآت ما بعد الحصاد وتصنيع مدخلات الإنتاج تم تطويرها: تسعى النتيجة للمساهمة في دعم سلاسل القيمة في القطاع الزراعي لمرحلة ما قبل الإنتاج ومرحلة ما بعد الإنتاج ما يعزز من العائد الاقتصادي للمزارعين والمربين من خلال تقليل تكلفة مدخلات الإنتاج بالاعتماد على مدخلات إنتاج وطنية ذات نوعية وفتح الفرص

التسويقية لمنتجات المزارعين من خلال عمليات ما بعد الحصاد. سيعمل البرنامج على تبني حوافز وطنية وشراكات مع القطاع الخاص لتشجيع الاستثمار في التسويق وتصنيع مدخلات الإنتاج وإعداد دراسات وتقارير حول الفرص الاستثمارية في التسويق ومدخلات الإنتاج الزراعي ودعم مبادرات ريادية للشباب والنساء للانخراط في الإنتاج الزراعي عالي القيمة وتعزيز التعاونيات الزراعية الناشطة في مجال تقديم خدمات الشراء والتسويق الجماعي.

مؤشرات قياس النتيجة
1. عدد المصانع المختصة بالصناعات الغذائية (مصنع)
2. قيمة رأس المال في الصناعات الغذائية (مليون شيقل)

النتيجة 3.3. مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت: تركز تدخلات البرنامج السياساتية والمشاريع على تعزيز ريادة الأعمال في القطاع الزراعي وأن يكون العمل الزراعي في سلاسل القيمة له مردود اقتصادي تنافسي من خلال زراعة محاصيل استراتيجية عالية القيمة وتبني نماذج التربية الحيوانية المكثفة. سيعمل البرنامج على تعزيز دور الأبحاث التطبيقية في تطوير نماذج ريادية في العمل الزراعي وإعداد نماذج دراسات الجدوى الاقتصادية وخطط الأعمال لسلاسل قيمة مختارة وتعميمها من خلال الإرشاد والتثقيف الزراعي.

مؤشرات قياس النتيجة
1. أعداد المجترات التي تربى في مزارع مكثفة (رأس)
2. مساحة المحاصيل من السلع الاستراتيجية (دونم)
3. مساحة المحاصيل عالية القيمة (دونم)

4.4 برنامج الحوكمة وبناء القدرات.

برنامج للتنمية والتطوير المؤسساتي، يسعى إلى رفع القدرات المؤسساتية (البشرية، والمادية، والتشغيلية) لوزارة الزراعة بصورة ترفع كفاءة الأداء، وتقديم الخدمات التشغيلية والتطويرية بما في ذلك إدارة الموارد المالية والبشرية، والأطر القانونية والتشريعية في القطاع الزراعي ويساهم في تحقيق كفاءة التشغيل والإدارة. تساهم نتائج وتدخلات برنامج الحوكمة وبناء القدرات لوزارة الزراعة في تحقيق أهداف ونتائج البرامج الثلاثة لوزارة الزراعة من خلال وضع التشريعات والتدابير المؤسساتية والبناء التنظيمي وبناء القدرات للعاملين في البرامج الثلاثة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: بنيان القطاع الزراعي المؤسسي قادر على مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية

النتيجة 4.1. التشريعات والسياسات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية: يعمل البرنامج على مراجعة وتطوير التشريعات المعززة للإدارة الرشيدة (الحوكمة) والتشاركية والنوع الاجتماعي وإعداد ومراجعة الاستراتيجيات الفرعية المرتبطة في استراتيجية وزارة الزراعة خاصة استراتيجية البحوث الزراعية، واستراتيجية الإرشاد الزراعي، مراجعة استراتيجيات العناقيد الزراعية، وخطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. كما سيعمل البرنامج على إعداد مجموعة من الخطط الخاصة في تطوير سلاسل قيمة مختارة. تشمل تدخلات البرنامج أيضاً تفعيل أدوات الرقابة وإجراءات التسجيل والتراخيص والموافقات للمنشآت الزراعية ومحلات بيع المبيدات

الزراعية والأدوية البيطرية والأسمدة والبذور والأشتال والرقابة على المحميات والغابات والحياة البرية وحماية المنتج الوطني والأسواق. سيعمل البرنامج أيضاً على تطوير نظام جودة الخدمات الزراعية المقدمة للمزارعين والرقابة عليها ووضع سياسات وإجراءات لضمان سلامة صحة المنتجات الحيوانية والنباتية وفق متطلبات السوق والمعايير الدولية

مؤشرات قياس النتيجة
1. عدد التشريعات والسياسات الزراعية التي تم تبنيها أو تعديلها (قانون).
2. عدد الحالات التي اتخذ فيها إجراء قانوني (حالة)

النتيجة 4.2. القدرات البشرية والمادية لوزارة الزراعة معززة: سيعمل البرنامج في إطار النتيجة ووفق الأهداف الأدائية للوظائف المدرجة في الهيكل التنظيمي لكل قطاع والوحدات المساندة على دراسة الاحتياجات التدريبية والتطويرية وتحديد برنامج التدريب والتعليم المستمر لكوادر وزارة الزراعة ووضع خطة التدريب وفق الوظائف والمهام المنوطة بكل وظيفة ووضع التدابير لتوفير التدريب والمرافق وأدوات التعلم المناسبة وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة. وسيعمل البرنامج أيضاً على حشد التمويل الوطني والشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية لتوفير التمويل اللازم لتغطية المصاريف التشغيلية والتطويرية اللازمة للإدارات في البرامج الأربعة وحشد التمويل اللازم للمشاريع الاستراتيجية المدرجة في الاستراتيجية.

مؤشرات قياس النتيجة
1. عدد الموظفين الإجمالي في وزارة الزراعة (موظف)
2. الموجودات في وزارة الزراعة
3. الموازنة التشغيلية (بالمليون شيقل)

النتيجة 4.3. جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة: سيعمل البرنامج على مساندة الجميعات الزراعية والتعاونية والمجالس الزراعية وأطر المزارعين لتصويب أوضاعها بما يتوافق مع التشريعات القائمة وتسهيل وصولها للتمويل والدعم الفني اللازم للقيام بمهامها وفق أنظمتها الداخلية وأولويات القطاع الزراعي. كما سيعمل البرنامج على تعزيز التنسيق والحوار مع مؤسسات المجتمع المدني لضمان تبادل المعرفة والدروس المستفادة وتكامل العمل وضمان كفاءة وفاعلية التمويل وتقاطعه مع الأولويات الوطنية.

مؤشرات قياس النتيجة
1. عدد الحائزين الزراعيين المنتسبين الى الجمعيات الزراعية (حيازة)

النتيجة 4.4. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد: ستستكمل وزارة الزراعة جهودها بالتنسيق مع وزارة الخارجية لدراسة جدوى انضمامها لمجموعة من منظمات الأمم المتحدة أو الانخراط في اتفاقيات أممية ودولية ذات علاقة وستعمل على تعزيز دورها وتواجدها في المؤتمرات والندوات والورش الدولية التي تتعلق في الزراعة والأمن الغذائي والموارد الطبيعية وستعمل الوزارة على تعزيز خطابها ليتناغم مع خطاب دولة فلسطين فيما يخص حق الفلسطينيين في الوصول إلى مواردهم الطبيعية الزراعية وحقهم في السيادة على الأرض والغذاء بما في ذلك حرية التصدير والاستيراد وحماية مواردهم الطبيعية.

مؤشرات قياس النتيجة
1 عدد القرارات والاتفاقيات التي يتم اعتمادها والتي من شأنها تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين والمنظمات التي تم الانخراط فيها سنويا (قرار او اتفاقية)

النتيجة 4.5. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعلة: سيعمل البرنامج على مراجعة وتحديث نظام متابعة وتقييم وتعلم ومساءلة لوزارة الزراعة والقطاع الزراعي وتعزيز آليات التنسيق بين الشركاء وفق مدونة سلوك معتمدة ونافذة لجميع العاملين في القطاع الزراعي. وسيعمل البرنامج في إطار النتيجة على تبني نهج تشاركي حواري في إطار منصات وملتقيات دورية لجميع الأطراف .

مؤشرات قياس النتيجة
1. عدد المؤسسات والجمعيات الموقعة على مدونة السلوك الخاصة في العاملين في المؤسسات الزراعية (مؤسسة).
2. عدد المؤسسات التي ترفع تقارير سنوية لوزارة الزراعة عن مشاريعها وإنجازاتها لشمولها في نظام المتابعة والتقييم من المؤسسات المسجلة زراعيا (مؤسسة).

4.5 برنامج ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية

تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج إلى تعزيز استدامة الأعمال الزراعية وحماية المعتمدين عليها في سبل عيشهم من خلال اعتماد وتنسيق وتوظيف الأدوات والإجراءات المتبعة بحسب الأدلة الدولية لتعزز القدرة على الاستعداد لمواجهة المخاطر التي توقع الأضرار والخسائر في المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية من خلال تبني المواصفات المناسبة وتتبع مؤشرات المخاطر والتنبؤ بها والتحذير منها وكذلك القدرة على التعايش مع هذه المخاطر واستئناف الأنشطة الإنتاجية من خلال المساعدات المالية للمتضررين أو من خلال برامج التأمين الزراعي لتشارك تبعات تلك المخاطر والتخفيف منها .

الهدف الاستراتيجي الخامس: الاضرار الناجمة عن المخاطر الزراعية قد تم الحد منها بشكل كبير وفق إطار عمل وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل الحماية المالية

النتيجة 5.1: المزارعون والمنتجون المتضررون من الانتهاكات الإسرائيلية تم مساعدتهم وتعزيز صمودهم :

في إطار هذه النتيجة، يعمل البرنامج على حشد الموارد المالية والعينية وتنظيم حوكمة آليات المساعدات الزراعية الموجّهة للمزارعين والمنتجين المتضررين من الانتهاكات العسكرية للاحتلال الإسرائيلي وممارسات المستوطنين، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بمحاصيلهم النباتية، وممتلكاتهم، وقطعانهم الحيوانية. وتأتي هذه التدخلات في سياق يحافظ على الثوابت الوطنية، ويهدف إلى تعزيز صمود المزارعين في أراضيهم، وتمكينهم من استئناف نشاطهم الزراعي والإنتاجي، وضمان استمرارية مصادر دخلهم.

وتعمل وزارة الزراعة، من خلال برامجها الأربعة، على إعطاء الأولوية للتدخل في المناطق الزراعية الأكثر عرضة للانتهاكات الإسرائيلية، لاسيما في المناطق المصنفة "ج"، من خلال تنفيذ إجراءات تهدف إلى حماية الأرض والموارد الطبيعية الزراعية، وتشجيع الاستثمارات الزراعية فيها. ويركز البرنامج على رصد وتوثيق الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الإسرائيلية والكوارث

الطبيعية، وتنظيم حملات توعية وتثقيف للمزارعين المتضررين، وتوفير الدعم اللازم لهم، بالإضافة إلى التنسيق مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والدولية للحد من هذه الانتهاكات، والمطالبة بتعويضات عادلة عن الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي الفلسطيني.

مؤشرات قياس النتيجة
1 عدد المزارعين والمنتجين المتضررين من الانتهاكات الاسرائيلية الذين تم مساعدتهم
2 نسبة المزارعين الذين حصلوا على الدعم من إجمالي الأعداد المسجلة
3 قيمة المساعدات المصروفة للمتضررين من ممارسات الاحتلال (مليون شيقل)

النتيجة 5.2: المزارعون والمنتجون المتضررون من المخاطر الطبيعية تم تعويضهم ماليا او عينيا:

يعمل البرنامج في إطار هذه النتيجة على حشد الموارد المالية أو العينية اللازمة وتنظيم وحوكمة آليات المساعدات (التعويضات) الزراعية الموجهة للمزارعين والمنتجين المتضررين الذين تكبدوا خسائر بفعل المخاطر الناجمة عن أسباب طبيعية كالأحوال الجوية والأمراض والآفات النباتية والحيوانية، ومن ثم أيصال هذه المساعدات لأكبر شريحة ممكنة من المزارعين أو المنتجين المتضررين بما يكفي لاستئناف أنشطتهم الإنتاجية الزراعية والحفاظ على دخولهم ضمن المستوى المطلوب لتجاوز خط الفقر، وذلك في سياق منسق ومتكامل مع باقي أدوات إدارة المخاطر الزراعية.

مؤشرات قياس النتيجة
1 عدد المزارعين والمنتجين المتضررين من المخاطر الطبيعية الذين تم تعويضهم

النتيجة 5.3: نظام وخدمات التأمين الزراعي فعالة ومستدامة :

يعمل البرنامج في إطار هذه النتيجة على أنشاء وتشغيل أنظمة وخدمات التأمين الزراعي في فلسطين من خلال حشد الموارد المالية اللازمة وتنظيم وحوكمة برامج التأمين الزراعي وتصميم منتجات التأمين الموجهة للمزارعين والمنتجين المعرضين للأضرار في محاصيلهم وقطعانهم بفعل المخاطر الناجمة عن أسباب طبيعية كالأحوال الجوية والأمراض والآفات النباتية والحيوانية، ضمن القطاعات الزراعية الفرعية التي تستهدفها تلك البرامج، ومن ثم تطبيق تلك البرامج بالشراكة مع القطاع الخاص (شركات التأمين) وبيع بوالص التأمين الزراعي المدعومة بغرض تغطية أكبر شريحة ممكنة من المزارعين أو المنتجين المستهدفين بحيث يتم تعويضهم في حال وقوع أضرار وخسائر بما يكفي لاستئناف أنشطتهم الإنتاجية الزراعية والحفاظ على دخولهم، وذلك في سياق منسق ومتكامل مع باقي أدوات إدارة المخاطر الزراعية.

مؤشرات قياس النتيجة

1	عدد المزارعين المستفيدين من خدمة التأمين الزراعي

النتيجة 5.4: نظام انذار مبكر فعال ومستدام لخدمة المزارعين والمنتجين لمواجهة الاخطار الزراعية:

يعمل البرنامج في إطار هذه النتيجة على توحيد أدوار مقدمي الخدمات الزراعية في إطار منصة واحدة متجاوبة مع احتياجات المزارعين وضرورات صنع القرارات الفنية والتوقيت الفعال للتدخلات والتدابير الاحترازية والوقائية والتحذيرية؛ من خلال إنشاء وإدارة قاعدة بيانات ديناميكية ذات طبقات جغرافية بغرض المتابعة المتواصلة لمؤشرات المخاطر المتعلقة بالظروف الجوية المؤثرة على الأنماط الزراعية، وأمراض الحيوانات، والآفات النباتية، وقضايا المياه والتربة، في المناطق الجغرافية المختلفة، وكذلك اتباع التدابير اللازمة لضمان تدفق بيانات المخاطر وتعزيز قدرات إدارة ونمذجة وتحليل تلك البيانات بما يخدم صنع القرار ويعزز من الاستعداد لمواجهة للكوارث الطبيعية التي تسبب الخسائر للمزارعين والمنتجين. وينطوي تحقيق هذه النتيجة على مرحلة تحضيرية لتوفير التمويل والخطط اللازمة ومرحلة تنفيذية للمكونات الرئيسية لنظام الإنذار المبكر، ومرحلة تشغيلية للنظام ومتابعته وإصدار التقارير المتعلقة بالنماذج والمؤشرات المختلفة التي تم تصميمها وتنفيذها.

	مؤشرات قياس النتيجة
1	عدد المكونات المنجزة ضمن مراحل إنشاء وتشغيل نظام الإنذار المبكر (هناك ثلاث مراحل: قبل وأثناء التنفيذ وبعد التنفيذ وتتكون كل مرحلة من 1 إلى 4 مكونات).

النتيجة 5.5: البيئة الممكنة للحد من مخاطر الكوارث قد تحسنت:

يعمل البرنامج في إطار هذه النتيجة على تقييم واقع القدرات والإمكانات والفجوات الحالية لدى مختلف جهات المسؤولية والتفويض في إدارة المخاطر الزراعية؛ من حيث توفر عناصر البيئة الممكنة للحد من المخاطر التي تؤثر على مختلف الأنشطة والأنماط الزراعية التي يتضمنها القطاع الزراعي، بما في ذلك واقع عناصر البيئة التشريعية، والبيئة المؤسسية، والبيئة الفنية، والبيئة الفيزيائية، ومن ثمة وضح التدابير والتدخلات اللازمة لسد هذه الفجوات وإدراجها ضمن خطة عمل استراتيجية متكاملة والشروع في تنفيذها تدريجياً بالتوالي لبعض العناصر وبشكل متزامن لبعض العناصر الأخرى وصولاً إلى تحسين البيئة الممكنة للحد من مخاطر الكوارث وتعزيز استدامة الأعمال الزراعية وحماية المعتمدين عليها في سبل عيشهم من خلال اعتماد وتنسيق وتوظيف تلك العناصر والأدوار.

مؤشرات قياس النتيجة
1 عدد العناصر المنجزة ضمن مجموعات عناصر البيئة الممكنة للحد من المخاطر الأربع: البيئة التشريعية، والبيئة المؤسسية، والبيئة الفنية، والبيئة الفيزيائية

القسم الخامس: تدابير المتابعة والتقييم

تفعيل دور فريق ادارة التخطيط والموازنة في المتابعة والتقييم:

تعمل وزارة الزراعة على تعزيز دور فريق إدارة التخطيط والموازنة، والذي يتولى حالياً مسؤولية التنسيق بين مكونات برامج الوزارة وضمان تكامل مخرجاتها. وسيتم العمل على تطوير هذا الدور من خلال توسيع مشاركة الإدارة العليا بشكل أكثر انتظاماً، من خلال المشاركة في تحليل فعالية الانفاق العام في تحقيق الأهداف وربط نظام التتبع المالي بالمخرجات والأنشطة ضمن نظام المتابعة والتقييم (نظام الكتروني داخلي او حكومي) واشراك الفريق في المراجعات النصف سنوية للتقارير وتخصيص مؤشرات أداء وظيفية لأعضاء الفريق تعكس مدى مشاركتهم في المتابعة والتقييم بما يسهم في دعم اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل مسار التنفيذ عند الحاجة. كما سيواصل الفريق عقد اجتماعات دورية ثابته لتبادل الخبرات حول أنشطة الوزارة، إلى جانب الاجتماعات نصف السنوية لمراجعة الخطط والتقارير المرحلية للبرامج .

وسيتم التركيز خلال المرحلة المقبلة على تعزيز الالتزام بتطبيق نظام المتابعة والتقييم القائم بشكل منهجي ومنتظم. كما سيتم التأكيد على تسليم التقارير الربعية والسنوية في المواعيد المحددة، بما يضمن توفير بيانات دقيقة وشاملة تسهم في متابعة تنفيذ الأنشطة، وتحسين فعالية البرامج.

تطوير منهجية وآلية عمل حساب مؤشرات الهدف الاستراتيجي الثاني القضاء على الجوع: ستعمل وزارة الزراعة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة على تطوير منهجية وأداة لجمع المؤشرات المرتبطة في الغاية 2.3، و2.4 للهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وهي **المؤشر 2.3.1** حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية **والمؤشر 2.3.2:** متوسط دخل صغار منتجي الأغذية حسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية **والمؤشر 2:4:1** نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة.

تطوير نظام المتابعة والتقييم والتغذية الراجعة بناءا على المخرجات والمساءلة لوزارة الزراعة والقطاع: ستعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على مراجعة وتطوير نظام المتابعة والتقييم للبرامج الخمسة في الوزارة بمشاركة جميع المعنيين من وزارة الزراعة. يشمل عمل المراجعة تطوير أدوات جمع المعلومات وضمان توفر الخبرة والحافز عن الكوادر في وزارة الزراعة على جمع وتفريغ وتحليل البيانات بموضوعية ومهنية عاليتين، كما سيتم انشاء منصة الكترونية تفاعلية للمتابعة وربطها بالنظام (مستودع البيانات المركزي) ليتم تمكين تحليل للبيانات وعمل التقارير اللازمة كما سيتم اتخاذ القرارات بناءا على التغذية الراجعة وتحديد نقاط القوة والضعف. وتوفير معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية تخدم المزارعين وتُسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

تطوير الخطط السنوية للبرامج:

تقوم الإدارات العامة والمديريات في وزارة الزراعة بإعداد خطط عمل سنوية استناداً إلى مخرجات ومهام البرامج. وتعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات على تجميع هذه الخطط والتأكد من اتساقها وارتباطها بالأهداف الاستراتيجية

للوزارة، تمهيداً لإصدار خطة عمل سنوية موحدة للوزارة. وفي هذا السياق، ستُطوّر الوزارة العملية التخطيطية من خلال اعتماد آلية مراجعة تشاركية قبل اعتماد الخطط، تتضمن جلسات تنسيقية بين البرامج والمديريات المعنية، بهدف تعزيز تكامل الخطط، وتوسيع المشاركة المؤسسية، وترسيخ ثقافة التخطيط التشاركي داخل الوزارة.

تطوير النهج المتبع في تقييم فعالية الخطة:

ستعتمد الوزارة في تقييم فعالية الخطة على نهجٍ تشاركي "تفعيل مبدا المشاركة في التقييم" ومبني على النتائج، يركز على قياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف المحددة ضمن الإطار الزمني للخطة. يبدأ النهج بتحليل المؤشرات الرئيسية للأداء وربطها بالمخرجات والنتائج المتوقعة، باستخدام أدوات مثل مراجعة التقارير الدورية، والمقارنة بين الإنجازات والمستهدفات. كما يشمل التقييم مشاركة أصحاب العلاقة، مثل المزارعين، والقطاع الخاص، والجهات الحكومية الأخرى، لضمان شمولية الرؤية والتغذية الراجعة. ويُراعى في هذا النهج تقييم كل من الكفاءة، والفعالية، والأثر، والاستدامة، بهدف تحديد نقاط القوة ومجالات التحسين. ويُسهم هذا التقييم في تعديل السياسات والتوجهات المستقبلية، وتوجيه الموارد بشكل أكثر فاعلية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

موائمة الخطط الاستراتيجية الفرعية وتطوير خطط فرعية جديدة: ستعمل وزارة الزراعة بمشاركة جميع المعنيين في كل قطاع فرعي على مراجعة استراتيجية القطاع الفرعي لضمان انسجامها مع استراتيجية الوزارة من حيث الأهداف والأولويات والتدخلات والإطار الزمني. ستبدأ الوزارة بمراجعة استراتيجية الإرشاد، استراتيجية البحوث الزراعية، استراتيجية الإنتاج الحيواني.

منهجية المتابعة المعتمدة لمتابعة القضايا عبر القطاعية (المراة، الشباب والرياضة، البيئة):

ستعمل وزارة الزراعة على اعتماد منهج تشاركي وتكاملي لمعالجة القضايا عبر القطاعية مثل المرأة، الشباب، الرياضة، والبيئة، من خلال إدماج هذه الأبعاد في السياسات والبرامج الزراعية. يشمل هذا المنهج تطوير برامج موجهة للفئات المستهدفة، اعتماد مؤشرات دقيقة لتتبع الأثر، وتشجيع الزراعة المستدامة والابتكار لدى الشباب والنساء. كما يرتكز على التنسيق بين مختلف القطاعات، التقييم المستمر ومن خلال مذكرات تفاهم بين الوزارة والمؤسسات.

الملاحق

الملحق رقم 1: الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع برنامج التنمية والتطوير

الأهداف والنتائج الاستراتيجية						البرنامج الوطني للتنمية والتطوير	
الهدف الاستراتيجي الأول: الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية قد تعززت وأصبحت أكثر منعة							
النتائج	المؤشر	قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة)	الاستهداف مع نهاية			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
			2025	2026	2027		
النتيجة 1: زيادة إمدادات المياه للمزارعين قد تحققت وإدارة الطلب وكفاءة الاستخدام قد تحسنت	كمية المياه الزراعية المتاحة للمزارعين من مصادر تقليدية وغير تقليدية (مليون متر مكعب)	188 (2021)	+1.5	+1.6	+1.7	المبادرة السادسة : تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	مساحة الأراضي المروية (محصولية)	289,175 (2021)	+3000	+3000	+3000		
النتيجة 2: مساحة الأراضي المزروعة، والمستصلحة والتي تم حمايتها من التدهور وزيادة إنتاجيتها تزداد سنويا ووصول المزارعين إلى أراضيهم ومصادر المياه أصبح ميسر وسهل	مساحة الأراضي القابلة للزراعة (مساحة الأراضي المزروعة + مساحة الأراضي المستصلحة)	1,209,301 (2021)	+6000	+5000	+6000	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	نسبة مساحة الأراضي الزراعية المخدومة بطرق زراعية	%49 (6000 كم) (2022)	%52	%53	%54		
النتيجة 3: تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي والحد من التصحر والجفاف والقدرة على التأقلم مع التغير المناخي نافذة	كمية انبعاثات غازات الدفيئات للقطاع الزراعي CO_2 (طن)	477,000 (2016)	-9000	-10000	-11000	المبادرة السادسة : تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين

	مساحة الغابات المزروعة (دونم)	247,900 (2022)	+3000	+4000	+3000		
الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة انتاجية ومردود الحيازات الزراعية وتوسيع المنخرطين في العمل الزراعي						**برنامج التنمية والتطوير**	
النتائج	**المؤشر**	**قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة)**	**الاستهداف مع نهاية**			**المبادرة التنموية الاستراتيجية**	**ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي**
			2025	**2026**	**2027**		
النتيجة 1: تقنيات الإنتاج الزراعي لسلاسل القيمة الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها	القيمة المضافة للإنتاج الزراعي (مليون دولار)، (%)	1197.9 (7.4%) (2018)	%3	%3	%3	المبادرة السادسة : تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
النتيجة 2: انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات قل	عدد بؤر الإصابة المسجلة للأمراض الوبائية (الطاعون على المجترات الصغير، الحمى لقلاعية، الحمى المالطية عدد حالات الافات الزراعية التي تم رصدها	حمى قلاعية 159 طاعون المجترات 34 الحمى المالطية 51 (2022)	حمى قلاعية 70 طاعون 21 المالطية 33	حمى قلاعية 70 طاعون 21 المالطية 33	حمى قلاعية 70 طاعون 21 المالطية 33	المبادرة السادسة : تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
النتيجة 3: قاعدة المنخرطين الجدد في العمل الزراعي تم توسيعها	الآفات النباتية التي يتم مراقبتها دوريا حسب النوع	3 (دودة الحشد الخريفية،	3 (دودة الحشد	3 (دودة الحشد	3 (دودة الحشد		

	عدد المزارعين الجدد المستفيدين من المشاريع التي تقدمها وزارة الزراعة عدد شهادرات المزارعين الجدد التي تصدرها الوزارة	سوسة النخيل، العث الكاذب)	الخريفية، سوسة النخيل، العث الكاذب)	الخريفية، سوسة النخيل، العث الكاذب)	الخريفية، سوسة النخيل، العث الكاذب)		

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة اعمال زراعية تنافسية وجاذبة للشباب والنساء والمستثمرين ومرنة						**برنامج التنمية والتطوير**	
النتائج	**المؤشر**	**قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة)**	**الاستهداف مع نهاية**			**المبادرة التنموية الاستراتيجية**	**ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي**
			2025	**2026**	**2027**		
النتيجة 1: القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الزراعية تحسنت	قيمة الإنتاج الزراعي (مليون دولار)	**2,401.6** *(2020)*	2,401.9	2,402	2,403	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	قيمة الصادرات الزراعية (مليون شيقل)	201.6 (2021)	230	235	240		
النتيجة 2: الاستثمارات في منشآت ما بعد الحصاد وتصنيع مدخلات الانتاج تم تطويرها	عدد المصانع المختصة بالصناعات الغذائية (مصنع)	**455** *(2022)*	+12	13+	14+	المبادرة السادسة:	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين

	قيمة رأس المال في الصناعات الغذائية (مليون شيقل)	**950.8** (*2022*)	+25.5	**+26**	**+26.5**	تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	
النتيجة 3: مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت	مساحة المحاصيل من السلع الاستراتيجية (دونم)	26,802	+15,000	+15,000	+15,000	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	مساحة المحاصيل عالية القيمة (دونم)	72,630	+3000	+3000	+3000		
	أعداد المجترات التي تربى في مزارع مكثفة (رأس)	**أبقار 59,277** **ضأن 11,856** **ماعز 2,601** (*2021*)	أبقار 62,000 ضأن 14,500 ماعز 5000	أبقار 62,000 ضأن 14,500 ماعز 5000	أبقار 62,000 ضأن 14,500 ماعز 5000		
الهدف الاستراتيجي الرابع: بنيان القطاع الزراعي المؤسسي قادر على مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية							برنامج التنمية والتطوير
النتائج	**المؤشر**	**قيمة المؤشر عند خط**	**الاستهداف مع نهاية**			المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
			2025	**2026**	**2027**		

		الأساس (حدد السنة للقيمة)					
النتيجة 1: التشريعات والسياسات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية	عدد التشريعات والسياسات الزراعية التي تم تبينها أو تعديلها(قانون)	**نظام 17 قوانين 5** (*2022*)	نظام 20 قوانين 7	نظام 20 قوانين 7	نظام 20 قوانين 7	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	عدد الحالات التي اتخذ فيها إجراء قانوني (حالة)	**100** (*2022*)	150	150	150		
النتيجة 2: القدرات البشرية والمادية لوزارة الزراعة معززة	عدد الموظفين الإجمالي في وزارة الزراعة (موظف)	**1007** (*2022*)	1037	1037	1037	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	الموجودات في وزارة الزراعة	**مباني (32) مركبات (81) آليات زراعية (40)** (*2022*)	مباني (32) مركبات (100) آليات زراعية (50)	مباني (32) مركبات (100) آليات زراعية (50)	مباني (32) مركبات (100) آليات زراعية (50)		
	الموازنة التشغيلية (بالمليون شيقل)	**94.4** (*2022*)	106	106	106		

النتيجة 3 : جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة	عدد الحائزين الزراعيين المنتسبين الى الجمعيات الزراعية (حيازة)	8660 (2022)	8950	8960	8970	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
النتيجة 4: الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد	عدد القرارات والاتفاقيات التي يتم اعتمادها والتي من شأنها تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين والمنظمات التي تم الانخراط فيها سنويا (قرار أو اتفاقية)	7 (2022)	12	12	13	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
النتيجة 5: التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعلة	عدد المبادرات والانشطة المشتركة بين الشركاء في القطاع الزراعي التي تم تنفيذها او تطويره	0	خيرية+ اتحادات تعاونيات45	خيرية+ اتحادات تعاونيات45	خيرية+ اتحادات تعاونيات45	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	عدد المؤسسات التي ترفع تقارير سنوية لوزارة الزراعة عن مشاريعها وانجازاتها لشمولها في نظام المتابعة والتقييم من المؤسسات المسجلة زراعيا (مؤسسة)	10 (*2022*)	25	25	25		
الهدف الاستراتيجي الخامس: الاضرار الناجمة عن المخاطر الزراعية قد تم الحد منها بشكل كبير وفق إطار عمل وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل الحماية المالية							
النتائج	**المؤشر**		**الاستهداف مع نهاية**				

		قيمة المؤشر عند خط الأساس (حدد السنة للقيمة)	**2025**	**2026**	**2027**	المبادرة التنموية الاستراتيجية	ركيزة التطوير والارتقاء بالأداء المؤسسي
النتيجة 1: المزارعون والمنتجون المتضررون من الانتهاكات الإسرائيلية تم مساعدتهم وتعزيز صمودهم	عدد المزارعين والمنتجين المتضررين من الانتهاكات الاسرائيلية الذين تم مساعدتهم	صفر (عدد الذين تم مساعدتهم خلال عام 2024)	1000	1000	1000	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
	قيمة المساعدات المصروفة للمتضررين من الكوارث الطبيعية وممارسات الاحتلال (مليون شيقل)	**كوارث طبيعية 7.851** **ممارسات الاحتلال 66**(*2022*)	كوارث طبيعي 15+ ممارسات الاحتلال 36+	كوارث طبيعي 15+ ممارسات الاحتلال 36+	كوارث طبيعي 15+ ممارسات الاحتلال 36+		
النتيجة 2: المزارعون والمنتجون المتضررون من المخاطر الطبيعية تم تعويضهم ماليا او عينيا	عدد المزارعين والمنتجين المتضررين من المخاطر الطبيعية الذين تم تعويضهم	صفر(عدد الذين تم تعويضهم خلال عام 2024)	500	500	500	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
النتيجة 3: نظام وخدمات التأمين الزراعي فعالة ومستدامة	عدد المزارعين المستفيدين من خدمة التأمين الزراعي	صفر لعام2024	735	1000	1250	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين

	مستوى رضا المزارعين عن خدمات التامين الزراعي						
النتيجة 4: نظام انذار مبكر فعال ومستدام لخدمة المزارعين والمنتجين لمواجهة الاخطار الزراعية	عدد المكونات المنجزة ضمن مراحل إنشاء وتشغيل نظام الإنذار المبكر (هناك ثلاث مراحل: قبل وأثناء التنفيذ وبعد التنفيذ وتتكون كل مرحلة من 1 إلى 4 مكونات).	تم انجاز مكون اعداد مقترح المشروع من المرحلة 1 في عام 2024	انجاز مكونات المرحلة الأولى	انجاز نصف مكونات المرحلة الثانية	انهاء المرحلة الثانية والدخول إلى المرحلة الثالية	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين
النتيجة 5: البيئة الممكنة للحد من مخاطر الكوارث قد تحسنت	عدد العناصر المنجزة ضمن مجموعات عناصر البيئة الممكنة للحد من المخاطر الأربع: البيئة التشريعية، والبيئة المؤسسية، والبيئة الفنية، والبيئة الفيزيائية	تم حتى عام 2024 انجاز مسودات عناصر تشريع إدارة المخاطر والتأمين، وعناصر فنية ومؤسساتية	انجاز مجموعة عناصر تشريعية ومؤسسية (استراتيجية إدارة المخاطر الزراعية)	انجاز مجموعة عناصر فنية ومؤسسية	انجاز مجموعة عناصر فيزيائية	المبادرة السادسة: تعزيز الزراعة المستدامة والامن الغذائي	الركيزة الرابعة: التنمية الاقتصادية الشاملة لفلسطين

الملحق رقم 2: الأهداف الاستراتيجية والنتائج وارتباطها مع أهداف التنمية المستدامة

الأهداف والنتائج الاستراتيجية			
الهدف الاستراتيجي الأول: الادارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية قد تعززت وأصبحت أكثر منعة			
النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
النتيجة 1: زيادة امدادات المياه للمزارعين قد تحققت وإدارة الطلب وكفاءة الاستخدام قد تحسنت	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 3.2: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية الغاية 4.2: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، الغاية 5.6: تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات	انتشار نقص التغذية
النتيجة 2: مساحة الاراضي المزروعة، والمستصلحة والتي تم حمايتها من التدهور وزيادة انتاجيتها تزداد سنويا ووصول المزارعين الى اراضيهم ومصادر المياه أصبح ميسر وسهل	الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها اداره مستدامه و بامان		نسبة المساحة الزراعية المزروعة زراعة إنتاجية ومستدامة
النتيجة 3: تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي والحد من التصحر والجفاف والقدرة على التأقلم مع التغير المناخي نافذة:	الهدف13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره		عدد الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المحفوظة في مرافق الصيانة متوسطة وطويلة الأجل نسبة السلالات المحلية المصنفة كسلالات معرضة للخطر وغير المعرضة للخطر أو على مستوى غير معروف من خطر الانقراض

		الغاية 1.13: تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار الغاية 13.2: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني	
الهدف الاستراتيجي الثاني : زيادة انتاجية ومردود الحيازات الزراعية وتوسيع المنخرطين في العمل الزراعي			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة 1: تقنيات الإنتاج الزراعي لسلاسل القيمة الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 3.2: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية	انتشار نقص التغذية
النتيجة 2: انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات قل	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 4.2: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المشروع الزراعي/الرعوي/الحرجي نسبة المساحة الزراعية المزروعة زراعة إنتاجية ومستدامة

		وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة،	
الهدف الاستراتيجي الثالث : تعزيز بيئة اعمال زراعية تنافسية وجاذبة للشباب والنساء والمستثمرين ومرنة			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة 1: القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة الزراعية تحسنت	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 3.2: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية الغاية 4.2: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية
النتيجة 2: الاستثمارات في منشآت ما بعد الحصاد وتصنيع مدخلات الانتاج تم تطويرها	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة		دعم الصادرات الزراعية

			التصديق على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار
النتيجة 3: مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت	الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة		نسبة المساحة الزراعية المزروعة زراعة إنتاجية ومستدامة
الهدف الاستراتيجي الرابع : بنيان القطاع الزراعي المؤسسي قادر على مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية			
النتائج	**هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**	**مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة**
النتيجة 1: التشريعات والسياسات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	انشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	نسبة ضمان أمن المجتمع والسلامة العامة وسيادة القانون
النتيجة 2: القدرات البشرية والمادية لوزارة الزراعة معززة	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		نسبة فرص العمل الموفرة
النتيجة 3: جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		نسبة دعم التعاونيات والمساهمة في بناءها
النتيجة 4: الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		نسبة توسيع نطاق المشاركة الفلسطينية في المنظومة الدولية
النتيجة 5: التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعلة	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		نسبة التعاون بين الشركاء في القطاع
الهدف الاستراتيجي الخامس: الاضرار الناجمة عن المخاطر الزراعية قد تم الحد منها بشكل كبير وفق إطار عمل وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل الحماية المالية			

النتائج	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة	مؤشر غاية هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
النتيجة 1: المزارعون والمنتجون المتضررون من الانتهاكات الإسرائيلية تم مساعدتهم وتعزيز صمودهم	هدف 1: القضاء على الفقر هدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة هدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	الغاية 1.5: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الغاية 2.4: ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد الإنتاج والإنتاجية ... الغاية 17.3: حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	المؤشر 1.5.2: الخسارة الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المؤشر 2.4.1: نسبة المساحة الزراعية المنتجة بشكل مستدام 17.3.2: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
النتيجة 2: المزارعون والمنتجون المتضررون من المخاطر الطبيعية تم تعويضهم ماليا او عينيا	هدف 1: القضاء على الفقر هدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 1.5: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الغاية 2.4: ضمان وجود نظم انتاج غذائي مستدامة وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد الإنتاج والإنتاجية ...	المؤشر 1.5.2: الخسارة الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المؤشر 2.4.1: نسبة المساحة الزراعية المنتجة بشكل مستدام 17.3.2: حجم التحويلات المالية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

	هدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	الغاية 17.3: حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	
النتيجة 3: نظام وخدمات التأمين الزراعي فعالة ومستدامة	هدف 1: القضاء على الفقر هدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 1.5: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الغاية 2.4 : ضمان نظم انتاج غذائي مستدامة وتعزير المرونة في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث والأزمات السياسية	المؤشر 1.5.2: الخسارة الاقتصادية المباشرة المنسوبة إلى الكوارث كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المؤشر 2.4.1: نسبة المساحة الزراعية المنتجة بشكل مستدام
النتيجة 4: نظام انذار مبكر فعال ومستدام لخدمة المزارعين والمنتجين لمواجهة الاخطار الزراعية	هدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة هدف 11: المدن والمجتمعات المستدامة هدف 13: العمل المناخي	الغاية 2.4: ضمان نظم انتاج غذائي مستدامة وتعزير المرونة في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث والأزمات السياسية الغاية 13.1: تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان	المؤشر 2.4.1: نسبة المساحة الزراعية المنتجة بشكل مستدام المؤشر 11.5.2 المؤشر 13.1.2

النتيجة 5: البيئة الممكنة للحد من مخاطر الكوارث قد تحسنت	هدف 1: القضاء على الفقر	الغاية 1.5: بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود	المؤشر 1.5.3: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي
	هدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	الغاية 2.4: ضمان نظم انتاج غذائي مستدامة وتعزير المرونة في مواجهة التغيرات المناخية والكوارث والأزمات السياسية والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	المؤشر 2.4.1: نسبة المساحة الزراعية المنتجة بشكل مستدام
	هدف 13: العمل المناخي	الغاية 13.1: تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان	المؤشر 13.1.2: عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار سنداي.

الملحق رقم 3 : نظرة عامة إلى الموازنة 2025 – 2027(غير جاهزة)

نظرة عامة إلى الموازنة 2025-2027									
الهدف الاستراتيجي 1: الادارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية قد تعززت وأصبحت أكثر منعة									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	*برنامج الموازنة ذو العلاقة*	*التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027*		*2025*		*2026*		*2027*	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة 1: زيادة امدادات المياه للمزارعين قد تحققت وإدارة الطلب وكفاءة الاستخدام قد تحسنت	تنمية الموارد الطبيعية	1,579,320	29,841,591	511,440	29,841,591	511,440		556,440	
النتيجة 2: مساحة الاراضي المزروعة، والمستصلحة والتي تم حمايتها من التدهور وزيادة انتاجيتها تزداد سنويا ووصول المزارعين الى اراضيهم ومصادر المياه أصبح ميسر وسهل	تنمية الموارد الطبيعية	2,685,500	35,260,202	975,500	35,260,202	855,000		855,000	
النتيجة 3: تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي والحد من التصحر والجفاف والقدرة على التأقلم مع التغير المناخي نافذة	تنمية الموارد الطبيعية	33,924,780	3,268,340	11,175,060	3,268,340	11,159,860		11,589,860	
الموارد المالية المطلوبة للهدف 1:									
الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة انتاجية ومردود الحيازات الزراعية وتوسيع المنخرطين في العمل الزراعي									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	*برنامج الموازنة ذو العلاقة*	*التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027*		*2025*		*2026*		*2027*	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية

النتيجة 1: تقنيات الإنتاج الزراعي لسلاسل القيمة الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها:	تحسين الخدمات الزراعية والفنية	24,653,736	15,675,820	9,408,962	15,675,820	7,590,112		7,654,662	
النتيجة 2:انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات قل	تحسين الخدمات الزراعية والفنية	8,963,600		2,758,700		2,978,200		3,226,700	
الموارد المالية المطلوبة للهدف2:									
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة اعمال زراعية تنافسية وجاذبة للشباب والنساء والمستثمرين ومرنة									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة نو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027***		***2025***		***2026***		***2027***	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة 1: القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة الزراعية تحسنت	تطوير بيئة الاقتصاد الزراعي والاعمال الزراعية	258,000	16,020,106	258,000	16,020,106				
النتيجة 2: الاستثمارات في منشآت ما بعد الحصاد وتصنيع مدخلات الانتاج تم تطويرها	تطوير بيئة الاقتصاد الزراعي والاعمال الزراعية	16,000	12,000	16,000	12,000				

النتيجة 3: مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت	تطوير بيئة الاقتصاد الزراعي والاعمال الزراعية								
الموارد المالية المطلوبة للهدف 3:									
الهدف الاستراتيجي الرابع: بنيان القطاع الزراعي المؤسسي قادر على مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية									
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة نو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027***		***2025***		***2026***		***2027***	
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
النتيجة 1: التشريعات والسياسات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية	الحوكمة وبناء القدرات								
النتيجة 2: القدرات البشرية والمادية لوزارة الزراعة معززة	الحوكمة وبناء القدرات	5,886,214	5,208,656	3,684,311	5,025,656	1,165,260	93,000	1,036,643	90,000
النتيجة 3: جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة	الحوكمة وبناء القدرات	25,800		8,600		8,600		8,600	
النتيجة 4: لانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد:	الحوكمة وبناء القدرات								
النتيجة 5: التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعلة	الحوكمة وبناء القدرات								

الموارد المالية المطلوبة للهدف 4:								
الهدف الاستراتيجي الخامس: الاضرار الناجمة عن المخاطر الزراعية قد تم الحد منها بشكل كبير وفق اطار عمل واجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل الحماية المالية								
النتائج الاستراتيجية ذات العلاقة	***برنامج الموازنة نو العلاقة***	***التكلفة الاجمالية المقدرة (بالشيكل) 2025-2027***		***2025***		***2026***		***2027***
		تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية	تشغيلية	تطويرية
االنتيجة 1: المزارعون والمنتجون المتضررون من الانتهاكات الإسرائيلية تم مساعدتهم وتعزيز صمودهم.	ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية	240,300	38,835,006	80,100	13,760,002	80,100	12,625,002	80,100	12,450,002
النتيجة 2: المزارعون والمنتجون المتضررون من المخاطر الطبيعية تم تعويضهم ماليا او عينيا.	ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية		54,000,000		18,000,000		18,000,000		18,000,000
النتيجة 3:نظام وخدمات التأمين الزراعي فعالة ومستدامة .	ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية		823,000		823,000				
النتيجة 4: نظام انذار مبكر فعال ومستدام لخدمة المزارعين والمنتجين لمواجهة الاخطار الزراعية.	ادارة المخاطر والتأمينات الزراعية								
النتيجة 5: البيئة الممكنة للحد من مخاطر الكوارث قد تحسنت.	ادارة المخاطر				246,000				

	والتأمينات الزراعية								
الموارد المالية المطلوبة للهدف 5:									

الملحق رقم 4: قائمة المشاركين في المشاورات حول الأولويات الوطنية والدروس المستفادة.

ورشة مشاورات داخلية: وزارة الزراعة 11\04\2023

الاسم	المؤسسة /الادراة/الوحدة	الوظيفة	رقم التلفون
1. عماد صبحي عيد	الادارة العامة للتسويق	مدير الجودة وتقانات ما بعد الحصاد	592828259
2. ايمن جمال مهداوي	الادارة العامة للمنظمات غير الحكومية	مدير المنظمات الاهلية والتعاونية ا	598928153
3. نورة عمر	الادارة العامة للارشاد والتنمية الريفية	مهندس زراعي في دائرة التخطيط والبرامج الارشادية	597158165
4. خديجة نجار	الادارة العامة للتخطيط	دائرة التخطيط وتحليل السياسات	592319936
5. وجدي عودة	الادارة العامة للاراضي	مدير دائرة الاستصلاح	592055829
6. محمد صلاح	الادارة العامة للاراضي	مدير دائرة الطرق الزراعية	594201469
7. رافع عديلي	الادارة العامة للرقابة الزراعية	مدير دائرة الرقابة على الاسواق	598955849
8. رائد ابو خليل	الادارة العامة للرقابة الزراعية	مدير عام	598931082
9. احلام عون	الادارة العامة NGOs	مدير دائرة المجالس	592070745
10. ثائر رابي	الغابات والمراعي		598931072
11. خالد سالم	padrrif	مدير التخطيط	594267672
12. امجد جميل جمعة	الادارة العامة للخدمات البيطرية	طبيب بيطري	599289346
13. ناصر معالي	الفاو		569236684
14. غدير ابو الرب	الشؤون القانونية	مستشار قاوني	598931094
15. ايمان جرار	الادارة العامة لخدمات المزارعين	مدير عام	598931085
16. ايمن حجازي	الادارة العامة للتسويق	مدير النعارض والمهرجانات الزراعية	599991118
17. شادي دراويش	الادارة العامة لوقاية النبات	مدير الحجر الزراعي وصحة النبات	598928392
18. علي علقم	التخطيط والسياسات	مدير دائرة المتابعة والتقيم	598932350
19. عماد خليف	المياه الزراعية والري	مدير دائرة المياه الهامشية	598999865
20. صافيناز بدر	المياه الزراعية والري	مدير دائرة الدراسات والتصاميم الهندسية	598955611
21. محمد المصري	صندوق درء المخاطر	مدير عام التعويضات	598930169
22. حسام تيسير	وزارة الزراعة	مدير عام الغابات والمراعي	598931071
23. حازم ياسين	وزراة الزراعة	مدير عام التخطيط	597947233
24. رياض الشاهد	المؤسسة الفلسطينية لالاقراض	مساعد رئيس المؤسسة	598931067
25. يعقوب فتحي	وزارة الزراعة	الادارة العامة لمياه	598931061
26. عمار صلاحات	الادارة العامة للاراضي الزراعية	مدير عام	598928148
27. صلاح الدين البابا	الادارة العامة للارشاد والتنمية الريفية	مدير عام	598931053
28. اشرف عنبتاوي	الادراة العامة للمنظمات	مدير عام	598931093

قائمة المشاركين في اجتماع الفريق الوطني الاول: 18\5\2023

1. حسن الاشقر	وزارة الزراعة	598931077	hasan.ashqar@moa.pna.ps
2. عزام صالح	الفاو	5989292393	assam.salah@fao.org
3. ناصر معالي	الفاو	569236684	
4. crescenzo	fao	548026710	crescenzo.dellaquila@fao.org
5. خالد سالم	padrrif	594267672	ksalem@padrrif.pna.ps
6. محمد يوسف المصري	padrrif	598931069	malmasri@padrrif.pna.ps
7. عزت زيدان	parc	598904464	issat@pal-ovc.org
8. قاسم عبده	fao	599990939	qasem.abdou@fao.org
9. رحاب ظاهر	pwa	599702041	rehabthaher@gmail.com
10. شوكت صرصور	fao	599766392	shawkat@alsahelid.com
11. زين صليبي	وزارة الزراعة	597610971	
12. احمد زكارنة	وزارة الزراعة	599990934	
13. جمال المبسلط	المركز الفلسطيني للتنمية	594474231	mubaslat@osdepul.org
14. رياض الشاهد	المؤسسة الفلسطينة للاقراض	598931067	riyad@paci.ps
15. رشاد يوسف	وزارة الاقتصاد الوطني	599849897	rashady@mne.gov.ps
16. مجد السودة	وزارة الزراعة	592918830	majd.sawwadeh@moa.pna.ps
17. شادية ابو الزين	الجهاز المركزي للاحصاء الزراعي	599286225	shadia@pcbs.gov.ps
18. رنا الكرمي	وزارة الزراعة	599741151	rana.karmi@moa.gov
19. لمى الخفش	وزارة الزراعة	595912918	lama.khaffash@moa.pna
20. خلود خياط	وزارة الزراعة	59401308	kholoud.khayyat.com

المشاركون في ورشة تحديد الدروس المستفادة 31\05\2023

الاسم	المؤسسة
1. رنا الكرمي	وزارة الزراعة
2. شادية ابو الزين	الاحصاء الزراعي
3. سماح ابو هيكل	زراعة بيت لحم
4. ابراهيم الحمد	زراعة سلفيت
5. معن عبد الرازق	زراعة سلفيت
6. ياسر مراعبة	زراعة قلقيلية
7. اشرف طه	مسرعة المشاريع
8. عماد عيد	وزارة الزراعة
9. نادية الاشهب	وزارة الزراعة
10. نورة عمر	وزارة الزرعة
11. عرفات اشتية	زراعة نابلس
12. رانية دروزة	زراعة نابلس
13. شادي درويش	وزارة الزراعة
14. ايمن حجازي	وزارة الزراعة
15. صلاح البابا	وزارة الزراعة
16. زياد فضة	وزارة الزراعة
17. خديجة نجار	وزارة الزراعة
18. اياد فرج الله	وزارة الزراعة

الاسم	المؤسسة
19. اسامة جرار	وزارة الزراعة
20. محمد حساسنة	lrc
21. جمال المبسلط	esdc
22. معتز صلاحات	زراعة طوباس
23. جوني مسلم	معا
24. محمد المصري	صندوق درء المخاطر
25. ايمان جرار	وزارة الزراعة
26. محمود حسين	اتحاد الفلاحين
27. اشرف بركات	وزارة الزراعة
28. فيحاء نجم	زراعة القدس
29. مؤيد بشارات	اتحاد لجان العمل الزراعي
30. محمد الطروة	وزارة الاقتصاد
31. صابرين فلاحين	وزارة الاقتصاد
32. بدر الحوامدة	زراعة جنوب الخليل
33. شاهر الجنيدي	مجلس الخضار
34. عماد خليف	وزارة الزراعة
35. محمد صلاح	وزارة الزراعة
36. بلال نزال	وزارة الزراعة
37. نادر هريمات	معهد اريج
38. صافيناز بدر	وزارة الزراعة
39. مؤمن القب	سلطة المياه
40. لمى الخفش	وزارة الزراعة
41. ماجد خراز	زراعة نابلس
42. وجدي عودة	وزارة الزراعة
43. سماح مخلوف	هيئة العمل
44. احمد لافي	وزارة الزراعة
45. نضال دويكات	اتحاد الجمعيات
46. ايمن عمرو	وزارة الزراعة
47. عزت زيدان	الاغاثة الزراعية
48. هنادي جلاد	وزارة الزراعة
49. مجدل هاشم	وزارة الزراعة
50. حنين ابوو فارس	تنمية المراة الريفية
51. غدير ابو الرب	وزارة الزراعة

قائمة المشاركين في ورشة تحديد الرؤيا والأولويات الوطنية للقطاع الزراعي 05\06\2023

الاسم	المؤسسة	رقم التلفون	الايميل
1. حازم ياسين	وزارة الزراعة	597947233	
2. عزت زيدان	الاغاثة الزراعية	598904464	izzat@pal-aec.org
3. رافع غديلي	وزارة الزراعة	598955849	rafe.edaly@moa.pna.ps
4. مجد السودة	وزارة الزراعة	592918830	majd.suwwadeh@moa.pna.ps
5. زين صليبي	وزارة الزراعة	597610971	zain.abdeen@moa.pna.ps
6. صافيناز بدر	وزارة الزراعة	598955611	safinnazbader@yahoo.com

الاسم	المؤسسة	رقم التلفون	الايميل
.7 رنا الكرمي	وزارة الزراعة	599741151	rana.karmi@moa.pna.ps
.8 ياسر مراعبة	زراعة قلقيلية	592949922	yaser.marabeh.22@gmail.com
.9 جوني مسلم	مركز العمل التنموي معا	599314519	jony@maan-at.ay
.10 ختام حمايل	وزارة الزراعة	594221090	khitam.hamayel@moa.pna.ps
.11 ناصر معالي	الفاو	569236684	naser.maali@fao.org
.12 معتز صلاحات	زراعة طوباس	597919923	
.13 احمد فطوم	وزارة الزراعة	598949476	ahmadfattum@yahoo.com
.14 براء الغول	وزارة الزراعة	598932342	
.15 ايمان جرار	وزارة الزراعة	598931085	emanjeman@yahoo.com
.16 محمود بشارات	وزارة الزراعة	5989933813	aburemas2006@yahoo.com
.17 ماجد خراز	وزارة الزراعة	597956385	majedkharraz@yahoo.com
.18 اديبة زعاقيق	وزارة الزراعة	595762627	adeba2008@yahoo.com
.19 زياد فضة	وزارة الزراعة	598934191	zeyad.fedda@moa.pna.ps
.20 احمد لافي	زراعة رام الله والبيرة	598322122	ahmad_927@yahoo.com
.21 مؤيد ابو خليل	وزارة الزراعة	598931082	moed.moa@moa.pna.ps
.22 نادر هريمات	معهد الابحاث التطبيقية اريج	597835133	nader@arij.org
.23 سماح ابو هيكل	زراعة بيت لحم	598934188	skabahaikal@gmail.com
.24 خليل ابو عقيفان	زراعة الخليل	592090790	aboaqafan@yahoo.com
.25 اشرف عنبتاوي	وزارة الزراعة		
.26 هنادي الجلاد	وزارة الزراعة		
.27 خالد سالم	padrrif	5942607672	ksalem@padrrif.pna.ps
.28 محمد المصري	صندوق درء المخاطر	598931069	mahmasri@padrrif.ps
.29 معن عبد الرازق	زراعة سلفيت	593103101	maen.2017.mohammad@gmail.com
.30 محمود الزير	زراعة جنوب الخليل	599743424	jmalzeer76@yahoo.com
.31 محمد صلاح	وزارة الزراعة	594201469	samsam_20062006@yahoo.com
.32 خديجة نجار	وزارة الزراعة	592319936	
.33 مجل ابو الحسن	وزارة الزراعة	599359076	majdal.hashim@moa.pna.ps
.34 باسل عمرو	زراعة القدس	598932324	
.35 علي علقم	وزارة الزراعة	598932380	
.36 قاسم عبده	الفاو	599990939	qasem.abdou@fao.org
.37 نورة عمر	وزارة الزراعة	597158165	
.38 عماد عيد	وزارة الزراعة	592828259	imad.eid@moa.pna.ps
.39 بلال نزال	وزارة الزراعة	592055638	bell_lyazz@gaha
.40 لمى الخفش	وزارة الزراعة	595912918	lama_khafash@moa.pna.ps
.41 شادية ابو الزين	الاحصاء الزراعي	599286225	shadia@pcbs.gov.ps
.42 الينا عواد	وزارة الزراعة	598933732	eleenaasasad@yahoo.com
.43 محمد طاروة	وزارة الاقتصاد	592052105	mohamadtorwa@metgov.ps
.44 نادر الكركي	زراعة جنوب الخليل	599870218	nader.alkaraki@moa.pna.ps
.45 فضل المحاريق	زراعة جنوب الخليل	592090792	fadel.mahariq@moa.pna.ps
.46 وجدي عودة	وزارة الزراعة	592055829	wajdi.odeh@moa.pna.ps
.47 حسن الاشقر	وزارة الزراعة	598931077	hasan.ashqar@moa.pna.ps
.48 عرفات اشتية	زراعة نابلس	592090786	arafateshtayh@hotmail.com

الاسم	المؤسسة	رقم التلفون	الايميل
49. رانية دروزة	زراعة نابلس	599830347	rania_darwazeh@yahoo.com
50. محمد ابو عيد	المركز الوطني	598997950	m_abuaid@yahoo.com
51. حسام طلب	وزارة الزراعة	598931071	husamfal@yahoo.com
52. صلاح البابا	وزارة الزراعة	598931053	
53. جمال المبسلط	ESDC	5994474231	mubaslat@esdc-ps
54. رحاب ظاهر	سلطة المياه	599702041	rehabthaher@gmail.com
55. اشرف بركات	زراعة اريحا		

الملحق رقم 5: مقارنات إحصائية زراعية مختارة

المؤشر	2010			2021		
	ضفة غربية	قطاع غزة	فلسطين	ضفة غربية	قطاع غزة	فلسطين
عدد الحائزين	89,996	20,108	110,104	114,048	24,291	138,339
عدد الحائزين الذكور	غ.م	غ.م	غ.م	127,332	22,340	149,672
عدد الحائزين الاناث	غ.م	غ.م	غ.م	10,653	1,900	12,553
عدد الحائزين الزراعيين الأعضاء المنتسبين في جمعيات تعاونية أو اتحادات زراعية	غ.م	غ.م	غ.م	5,635	3,025	8,660
عدد الحائزين الذين أشاروا أنهم لم يتلقوا أي نوع من التدريب والتعليم الزراعي	غ.م	غ.م	غ.م	110,093	19,605	129,698
عدد الحيازات الزراعية	90,908	20,402	111,310	115,814	24,754	140,568
عدد الحيازات النباتية	65,267	13,909	79,176	89,723	13,420	103,143
عدد الحيازات الحيو انية	10,879	3,362	14,241	12,278	7,631	19,909
عدد الحيازات المختلطة	14,762	3,131	17,893	13,813	3,703	17,516
عدد الحيازات الزراعية في فلسطين التي تستخدم عمالة بأجر	62,976	13,986	76,962	34,011	10,840	44,851
عدد الحيازات الزراعية في فلسطين التي تلقت تعويض زراعي عن الخسائر	غ.م	غ.م	غ.م	435	307	742
مساحة الحيازات الزراعية	1,105,146	101,915	1,207,061	1,115,141	94,160	1,209,301
المساحة المزروعة المروية	114,978	65,140	180,118	189,403	99,772	289,175
المساحة المزروعة داخل البيوت المحمية	24,983	7,876	32,858	33,066	16,779	49,845
مساحة أشجار البستنة	501,818	40,545	542,363	640,861	35,969	676,830
عدد أشجار البستنة	9,952,692	1,332,271	11,284,963	11,433,412	1,165,914	12,599,326
مساحة الخضروات	100,579	26,678	127,257	140,794	61,491	202,285
مساحة المحاصيل الحقلية	223,906	18,030	241,936	198,097	19,109	217,206
اجمالي المساحة المزروعة	826,303	85,253	911,556	979,752	116,569	1,096,321

المؤشر	2010			2021		
	ضفة غربية	قطاع غزة	فلسطين	ضفة غربية	قطاع غزة	فلسطين
مساحة أشجار الزيتون	441,315	21,509	462,824	552,534	22,633	575,167
مساحة الافوجادو	215	3	218	1,632	21	1,653
مساحة الجو افة	1,491	972	2,462	2,953	1,075	4,029
مساحة البلح	4,918	1,987	6,905	27,482	1,462	28,944
مساحة المانجا	21	7	28	166	21	187
مساحة البطيخ	291	940	1,231	2,341	2,785	5,125
مساحة البطاطا	7,848	5,966	13,814	12,082	11,461	23,543
مساحة القمح	103,552	12,331	115,883	88,457	12,510	100,967
مساحة القمح، الشعير، ذرة بيضاء (حبوب)	165,854	15,320	181,175	136,671	14,962	151,633
مساحة النباتات الطبية و العطرية (بابونج، حلبة، قزحة، كمون، يانسون، عصفر، ازهار قطف، أخرى	2,821	43	2,864	845	31	876
مساحة البرسيم، بيقيا، فصة، كرسنة، جلبانة، محاصيل مختلطة بقولية و انجيلية، محاصيل علفية أخرى (محاصيل علفية)	31,474	239	31,713	26,215	528	26,743
أعداد الابقار	24,290	9,635	33,925	53,182	14,578	67,760
أعداد الضأن	505,833	61,403	567,236	713,271	57,897	771,168
أعداد الماعز	207,214	12,150	219,364	231,328	8,638	239,966
عدد الجمال	746	775	1,521	998	549	1,547
أعداد الدواجن اللاحم	23,554,904	7,556,507	31,111,411	57,075,585	13,943,437	71,019,022
أعداد الدواجن البياض	1,233,736	311,280	1,545,016	3,081,127	565,358	3,646,485
أعداد خلايا النحل	29,040	9,176	38,216	47,595	16,765	64,360
أعداد الحبش	486,460	34,670	521,130	290,900	237,390	528,290

الملحق رقم 6: دور الإدارات والوحدات حسب الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة

ينظم عمل وزارة الزراعة هيكلية عمل مكونة من 7 وحدات تنظيمية (شؤون مجلس الوزراء، الرقابة الداخلية، الشكاوي، العلاقات العامة والاعلام، النوع الاجتماعي، العلاقات الدولية والتعاون الفني، الشؤون القانونية)، ومجموعة من الادارات العامة في 4 قطاعات (الادارة والتخطيط، القطاع الفني، القطاع الاقتصادي، قطاع الموارد) بالاضافة الى المركز الوطني للبحوث الزراعية والادارة العامة للخدمات البيطرية وصحة الحيوانات، وقيادة الوزير لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية والمؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي من خلال رئاسة مجلس ادارتها. كما حددت الهكلية 13 مديرية زراعة في المحافظات و14 دائرة بيطرة وصحة حيوانات و3 دوائر زراعة لتنفيذ مهام ووظائف الوزارة. يعرض التقرير التالي ملخص حول وظائف ومهام (مخرجات) الادارات العامة والوحدات التنظيمية بناء على الوصول الوظيفية وذلك من اجل ضمان شمول مسارات العمل الاستراتيجية لجميع الادارات والوحدات .

1. مخرجات الوحدات الاساسية حسب الوصف الوظيفي المحدد

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
وحدة الرقابة الداخلية	تقارير التدقيق الداخلي على الانظمة والقوانين الادارية والمالية واستخدام الموارد	حالة تدقيق
وحدة العلاقات العامة والاعلام	الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج المبرمة مع مؤسسات وهيئات ودول	اتفاقية\مذكرة\برنامج
	الاحتفالات وعقد المؤتمرات المنظمة	احتفال\مؤتمر
	الانشطة الاجتماعية داخل الوزارة منظمة	نشاط
	التقارير والاخبار حول فعاليات ونشاطات الوزارة المنشورة	تقرير\خبر
	تقارير مطالعة كافة وسائل الاعلام فيما يخص عمل الوزارة صادرة	تقرير شهري
	الخطط والحملات المنفذة	حملة توعية
	المؤتمرات واللقاءات الصحفية المعقودة	مؤتمر\لقاء
	تحديثات الصحفة الالكترونية للوزارة	تحديث\متصفح
وحدة الشكاوي	تقرير تحليلي للشكاوى المقدمة يبين عدد الشكاوي والملفات المغلقة	تقرير
وحدة النوع الاجتماعي	السياسات العامة للوزارة واجراءاتها تتضمن النوع الاجتماعي	سياسة
	توصيات لتضمين موازنة وزارة الزراعة لاحتياجات وأولويات المرأة	مقترح
	توصيات لتضمين التخطيط والمتابعة والتقييم للبرامج والانشطة لتحقيق ادماج النوع الاجتماعي	مقترح
	تقرير قضايا النوع الاجتماعي للوزارة وفق مؤشرات كمية ونوعية	تقرير
	تدريب لكادر الوزارة من الرجال والنساء على ادماج النوع الاجتماعي	دورة\ورشة
	اوراق سياساتية تنموية تاخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار	ورقة سياساتية
	توصيات لتطوير وتحديد معايير وآليات تضمن تكافؤ الفرص للموظفين والموظفات في السياسات والبرامج	توصية
	تقارير دورية حول مدى التقدم الحاصل في ادماج النوع الاجتماعي	تقرير
	حملات توعية لتعزيز مشاركة النساء في القطاع الزراعي	حملة\مشاركة
وحدة الشؤون القانونية	مقترحات التشريعات الزارعية مقدمة للمعنيين	مقترح تشريع
	الابحاث والدراسات القانونية التي تتعلق في القطاع الزراعي	تقرير دراسة
	مأموري الضبط القضائي منظم عملهم	
وحدة العلاقات الدولية والتعاون	خطة عمل لتفعيل الاتصال الخارجي	خطة
	الاتفاقيات والبروتوكلات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية مبرمة مع دول والمؤسسات والمنظمات المحلية والعربية والدولية	اتفاقية\مذكرة برنامج

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
	مواد تعريفية بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج المشتركة معممة	مادة تعريفية
	تقارير دورية للهيئات الاقليمية والدولية في ضوء برامج التعاون الموقعة	تقرير
	الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية والوثائق والمراسلات ذات العلاقة مترجمة	تقرير مترجم
	تقارير دورية لرصد تنفيذ الاتفاقيات المبرمة	تقرير رصد
	تقارير دورية احصائية عن برامج ومشاريع الدول والجهات المانحة والاعتمادات المالية المقرة لدعم القطاع الزراعي الفلسطيني	تقرير
	اللقاءات العربية والدولية التي تراعاها وتشارك بها الوزارة يتم التحضير لها	لقاء\مؤتمر

2.مخرجات الادارات العامة لقطاع الادارة والتخطيط

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
الإدارة العامة للتخطيط والسياسات	الخطط متوسطة المدى والسنوية للقطاعات التحتية والمؤسسات الاهلية والاتحادات والقطاع الخاص والقطاعات التحتية معدة	خطة
	تقارير تحليل اقتصادي للانشطة اقتصادية معدة	تقرير
	تقارير دراسات وابحاث سياساتية معدة	تقرير دراسة
	نظام متابعة وتقييم معد ونافذ	نظام رقابة وتقييم
	اصدار تقارير الإحصاءات الزراعية الوطنية	تقرير سنوي
	اعداد مقترحات مشاريع تطويرية	مقترح مشروع
	اصدار الخرائط للمصادر الطبيعية والإنتاج الزراعي	خريطة جغرافية
	تقارير دورية حول المشاريع الزراعية للقطاع الزراعي	تقرير المشاريع
	اجتماعات منتظمة لمجموعة العمل القطاعية	اجتماع
الادارة العامة للشؤون المالية والادارية	جباية الايرادات والرسوم	دولار
	استرداد الضريبة المضافة لقطاع الثروة الحيوانية والنباتية	دولار\مزارع
الادارة العامة للشؤون المالية والادارية	البرامج المحوسبة والشبكة الداخلية محدثة	برنامج محدث
	البرامج والخطط التدريبية للموظفين معدة	خطة\سنة
	ادلة العمل ومدونات السلوك الوظيفي محدثة	دليل
	جداول تشكيلات الوظائف محدثة	جدول محدث
	الأرشيف والتوثيق	نظام ارشيف
	مركز تدريب الصالح	عدد المتدربين
الادارة العامة للمنظمات غير الحكومية	المنظمات الاهلية	
	الجمعيات التعاونية	
	جمعيات مستخدمي المياه	
	المجالس التخصصية والاتحادات الزراعية والنقابات	
	المنظمات الاهلية الاجنبية	

3.مخرجات الادارات العامة للقطاع الفني

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
الإدارة العامة لوقاية النبات والحجر الزراعي	تراخيص مشاتل ومراكز بيع الاشتال ومحلات بيع المبيدات	ترخيص
	شهادات صحة نباتات	شهادة
	تطبيقات حقلية في مجال وقاية النبات	تطبيق حلقي

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
	نشرات توعية في مجال مكافحة الافات	نشرة
	حملات رش	حملة
	تدريب المزارعين والمرشدين الزراعيين حول الوقاية	دورة
	اصدار دليل المبيدات السنوي	دليل
	فحوصات للاشتال في المشاتل	فحص
	تقديم مقترحات لتشريعات وسياسات الصحة النباتية	مقترح تشريع
	فحص الآفات الزراعية بشكل دوري وعاجل	فحص
	قاعدة بيانات للصحة النباتية	قاعدة بيانات
	أبحاث ودراسات تطبيقية في مجال وقاية والنبات.	بحث تطبيقي
	اصدار اذونات فنية لاستيراد النباتات والمنتجات النباتية والمبيدات	اذن
	جرد وتصنيف وحصر انواع الحشرات والعناكب والنيماتودا	
	تنفيذ برامج المكافحة المتكاملة.	
الإدارة العامة للارشاد والتنمية الريفية	سياسات برامج وخطط ومشاريع تطوير الارشاد الزراعي	وثيقة
	برامج ومشاريع ارشادية تم اعداده	برنامج ارشادي
	نقل التكنولوجيا ونظم وتقنيات زراعية حديثة	تكنولوجيا
	دراسة الاحتياجات التدريبية للمرشدين الزراعيين	دراسة
	دراسة الاحتياجات التطويرية فيما يتعلق بالارشاد والتنمية الريفية	
	نشر نتائج ودراسات وابحاث تطبيقية	دراسة
	جولات ارشادية للمزارعين والمربين	جولة ارشادية
	أيام حقل	يوم حقل
	مشاهدات	مشاهدة
	تدريب المزارعين	دورة
	مواد ارشادية	نشرة
	حلقات تفلزيونية واذاعية	حلقة
	موقع الكتروني ارشادي	موقع الكتروني
	رسائلة ارشادية عبر الهاتف المتنقل	رسالة
الادارة العامة للثروة السمكية	ابحاث حول الاستزراع السمكي	بحث
	تراخيص الاستزراع السمكي	رخصة
	مواصفات الاستزراع السمكي	مواصفة
	استثمارات في الاستزراع السمكي تم دعمها	استثمار
	تقارير احصائية حول الصيد	تقرير
	اصدار تراخيص الاستيراد والتصدير	ترخيص
	التفتيش على السمك في الأسواق	تقارير تفتيش
	تدريب حول الصيد والاستزراع السمكي	دورة

4.مخرجات الادارات العامة للقطاع الاقتصادي

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
الإدارة العامة للتسويق الزراعي	اذون ورخص استيراد للمنتجات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي والميكنة	رخصة واذن
	تقارير حول سلامة المنشأة وسلامة المنتج للمنتجات الزراعية المصدرة.	تقرير
	تقارير شهرية حول السوق المحلي والصادرات والواردات	تقرير

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
	دراسات السوق للمنتجات الزراعية او الزراعية المصنعة	دراسة
	تقارير حول عمل الأسواق المركزية	تقرير
	نظام الأسواق المركزية تم تطويره (تطوير أنظمة)	نظام
	تجارب لها علاقة في جودة المنتجات الزراعية بتطبيق تقنيات مع بعد الحصاد المتاحة.	تجربة
	زيارات ارشاد تسويقي	زيارة
	تقديم مقترحات للمواصفات والمقاييس ذات العلاقة في المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة	مقترح
	المهرجان الزراعية للسلع الأساسية	مهرجان
	توقيع اتفاقيات التبادل السلعي للمنتجات الزراعية مع شركاء تجاريين.	اتفاقية
الادارة العامة للاستثمار الزراعي	فرص استثمارية في القطاع الزراعي مطورة ومعممة	فرصة
	قاعدة بيانات متجددة حول الاستثمارات في القطاع الزراعي	قاعدة بيانات
	مقترحات تشريعية للاستثمارات في القطاع الزراعي	مقترح
	شراكات استثمارية مستقطبة في القطاع الزراعى	مستثمر
الإدارة العامة للرقابة الزراعية	تقارير ميدانية لمتابعة المنتجات الزراعية وضمان الالتزام بالانظمة والتعليمات الوطنية	تقرير
	تقارير دورية لفحص جودة المنتجات الزراعية.	تقرير
	نظام الكتروني للرقابة الزراعية	نظام
	تدريب مدراء الخدمات ومفتشي الرقابة الزراعية فنياً وادارياً	متدرب
	دليل مكافحة منتجات المستوطنات	دليل
الإدارة العامة لخدمات المزارعين	تقارير لرصد وتوثيق الاضرار الزراعية	تقرير
	حملات توعية للمزارعين في حقوقهم	حملة
	المزارعون المتضررون من الانتهكات الإسرائيلية يتم مساعدتهم قانونياً	مزارع

5.مخرجات الادارات العامة لقطاع الموارد الطبيعية

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
الإدارة العامة للأراضي الزراعية	قواعد وخطط ادارة الاراضي مطورة	خطة\قاعدة
	تراخيص الأسمدة والمخصبات	رخصة
	تقارير لمراقبة جودة الأسمدة في السوق	تقرير
	تقارير تصنيف التربة	تقرير
	تقارير لرصد التصحر	تقرير
	نشرات ارشادية حول التسميد	نشرة
	قاعدية بيانات حول الأراضي والمياة	قاعدة بيانات
	مهندسون زراعيون مدربون حول الإدارة المستدامة للاراضي	مهندس
	تصاميم هندسية لمشاريع الأراضي الزراعية	تصميم هندسي
	شق طرق زراعية	كم
	استراتيجة حول الاستخدامات المستدامة للأراضي الزراعية	وثيقة استراتيجة
	مقترحات لتشريعات وادلة اجراءات ناظمة لادارة الأراضي الزراعية وخصوبة التربة واستخدام الاسمدة	مقترح
الإدارة العامة للمياه الزراعية	أنظمة خاصة في تنظيم قطاع المياه الزراعية	نظام
	ترخيص استخدام المياه المعالجة	رخصة
	تقارير رصد المعلومات المناخية و الأمطار	تقرير

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
	تقارير دورية حول الإنذار المبكر فيما يتعلق بالمناخ والتغير المناخي.	تقرير
	ورش ودورات توعية في المياه الزراعية والري	ورشة
	دراسات وتصاميم هندسية لمنشآت مائية	دراسة
	دراسات جدوى اقتصادية لمنشآت مائية.	دراسة جدوى
	ملفات تراخيص الآبار الزراعية الجوفية معدة	ملف ترخيص
	تقرير الموازنة المائية الزراعية	تقرير موازنة مائية
	فحوص وتحاليل نوعية المياه	عينة ماء
	جمعيات مستخدمي المياه مرخصة	جمعية
الإدارة العامة للغابات والمراعي	أشجار مزروعة في غابات أراضي الدولة	شجرة حرجية
	حراسة وادارة الغابات	غابة
	رخص قطع ونقل ورعي في الغابات تم اصدارها	رخصة
	متنزهات في الغابات تم ترخيصها	متنزه
	مشاتل حرجية منتجة	مشتل
	استزراع مراعي	مزرعة
	محميات رعوية تم انشائها	محمية
	انشاء متنزهات وطنية	متنزه
	المحميات الطبيعية يتم ادارتها	محمية
	تشريعات لحماية الحياة البرية والتنوع الحيوي والمحميات	تشريع
	اكثار النباتات النادرة	نبات نادر

6. مخرجات الادارة العامة للخدمات البيطرية وصحة الحيوانية

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
الإدارة العامة للخدمات البيطرية	تحصينات بيطرية	لقاح
	تقارير رقابة الادوية البيطرية	تقرير
	تقارير سلامة الغذاء من اصل حيواني	تقرير
	حجر بيطري	حجر
	تقارير الرصد المرضي لامراض الحيوانات	تقرير
	الفحص المخبري للحيوانات	فحص
	حملات توعية مجتمعية للمربين والمستهلكين	حملة
	اقتراحات لتشريعات تتعلق في الصحة الحيوانية	مقترح تشريع
	تراخيص المنشأت التي لها علاقة في التربية الحيوانية	ترخيص
	تلقيح صناعي للأغنام والأبقار	راس غنم وبقر
	توزيع ذكور واناث حيوانات ذات نوعية عالية.	راس
	الترقيم الوطني للمواشي	راس
	التعليم المستمر للأطباء البيطريين والمربين والقطاع الخاص,	مشارك

7.مخرجات المركز الوطني للبحوث الزراعية

الإدارة \ الوحدة	المخرج	وحدة القياس
المركز الوطني للبحوث الزراعية	خدمات مخبرية للمزارعين	فحص
	دراسات اجتماعية واقتصادية	دراسة
	نماذج تجريبية لنقل التكنولوجيا	نموذج

	أبحاث وتجارب	بحث
	استشارات فنية للمزارعين والمستثمرين والمؤسسات	استشارة
	تقارير حول حالة التنوع الحيوي النباتي والحيواني	تقرير
	حفظ الأصول الوراثية في المكان	اصل

الملحق رقم 7: تقرير تفصيلي للتحديات التي تواجه القطاع الزراعي

التحدي الأول: تدني انتاجية الحيازات الزراعية وتدني انتاجية مدخلات الانتاج الزراعية يحد من قيمة مخرجات القطاع الزراعي

معوقات الوصول إلى مصادر الري وضعف كفاءة أنظمة الري محرك أساسي لتدني الانتاجية (والقيمة المضافة) الزراعية

تشتت الانتاج وصغر الحيازات الزراعية يحد من الربحية والانتاجية

تدني جودة المدخلات الزراعية وارتفاع أسعارها محرك أساسي لضعف الانتاجية والممارسات الزراعية

ممارسات واساليب تقليدية في الحيازات الزراعية للمجترات الصغيرة وبعض سلاسل القيمة الزراعية

ضعف التمويل الزراعي يحد من فرص الاستثمار في زيادة الانتاج والانتاجية

تظهر البيانات الرسمية أن مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني انخفضت بشكل كبير خلال العقود الماضية. ففي العام 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت مساهمة هذا القطاع حوالي 53٪ من إجمالي الناتج المحلي[9]، في حين تراوحت هذه المساهمة بين 3 إلى 11% في العقد الاخير[6]. وبالرغم من أن هذه الأرقام يجب أن تفهم في سياق تجاهلها للنشاط الزراعي غير الرسمي وعدم شمولها للصناعات الزراعية، مثل تجهيز منتجات الألبان وزيت الزيتون وصناعة المخللات، والتي يتم تسجيلها تحت "الصناعة". علاوة على عدم احتساب الأنشطة الزراعية في قطع الأراضي التي تقل مساحتها عن 1000 م ^{2} وكذلك أنشطة الزراعة التي تتم على هامش أنشطة اقتصادية أخرى فيها، والتي في حال أخذها بعين الاعتبار سترفع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي المحلي إلى ما يقارب ال 20% حسب تقديرات الخبراء، إلا انها لا تنفي ضعف الانتاجية والربحية في فروع الزراعة المختلفة.

تكمن أهم محركات تدني الانتاجة في القطاع الزراعي في تركز الانتاج في الزراعة البعلية نتيجة للعوائق التي تفرضها اسرائيل على تطوير واستخدام مصادر المياه، وضعف الممارسات الزراعية الجيدة في مجالات الري والتسميد والاستخدام الكفؤ لمدخلات الانتاج نتيجة لضعف الارشاد والمعلومات من جهة، ومنع اسرائيل لاستيراد الاسمدة والمبيدات ذات القيمة المرتفعة تحت ذرائع واهية بامكانية استخدامها لاغراض مزدوجة من جهة أخرى. ويضاف لهذه المحركات محدودية الوفورات والعوائد التي يمكن تحقيقها في عمليات الانتاج نتيجة لصغر الحيازات الزراعية وضعف التعاون ما بين المزارعين. ويساهم غلاء اسعار منتجات الانتاج الرئيسية نتيجة لهذه العوامل وتدني جودة ما هو موجود منها نتيجة لضعف الرقابة المرتبط بسيطرة دولة الاحتلال الكاملة على الحركة التجارية في تدني الانتاجية في الزراعة. وينعكس تدني الانتاجية الزراعية في فلسطين الناتج عن هذه الاسباب في عدة أثار اجتماعية واقتصادية وبيئية، ومنها الفقر وتدني الدخل من الزراعة، والاستخدام المفرط المستمر للكيماويات الزراعية -الذي يستند إلى افتراض خاطئ بأن هذا الاستخدام المفرط سيزيد الغلة أو يحمي المحاصيل- وزيادة العجز في الميزان التجاري في المنتجات الغذائية، ما يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي واضعاف منظومة الغذاء بشكل عام. نستعرض في ما يلي أهم محركات مشكلة تدني الانتاجية الزراعية في فلسطين.

معوقات الوصول إلى مصادر الري وضعف كفاءة أنظمة الري محرك أساسي لتدني الانتاجية (والقيمة المضافة) الزراعية: في الضفة الغربية ، يتم استخدام 11% فقط من الأراضي المزروعة للخضروات و8% لأشجار الفاكهة ، بينما تستخدم 24% للمحاصيل الحقلية و 57% للزيتون ، مما يجعل إجمالي 81 في المائة في المحاصيل ذات الإنتاجية المنخفضة. في المقابل، نجد أن 32% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة تستخدم لانتاج الخضروات و 20% لإنتاج الفاكهة. تشير هذه المعطيات إلى أنه في هناك فرصة كبيرة في كلا الاقليمين للتوسع في انتاج المحاصيل ذات الانتاجية والقيمة العالية ومع ذلك ، يظل توافر المياه والحصول عليها العقبة الرئيسية أمام تنويع المزيج المحصولي في فلسطين. يؤدي الري إلى زيادة انتاجية جميع المحاصيل، ويتراوح من زيادة بنسبة 50% للزيتون إلى زيادة بنسبة 600% في للخضروات[7]. إن تحقيق الزيادة في الانتاجية من خلال زيادة الرقعة الزراعية المروية -والذي يعتبر أمراً غاية في الاهمية لا سيما في الضفة الغربية، والتي لا تتعدى فيها نسبة الأراضي المروية ال 12% من إجمالي الأراضي المزروعة، وخصوصاً في مناطق وسط وجنوب الضفة الغربية ومنطقة الاغوار- هو محور اهتمام لدى المزارعين، إلا أن قدم الآبار الزراعية، وتدني كفاءة ونضوب بعضها الآخر، وعدم القدرة على تجديدها نتيجة للقيود الإسرائيلية وجفاف العديد من الينابيع يحول دون تنمية الزراعات المروية. ويجابه تطوير الزراعة المروية المنافسة من الطلب المتنامي للاحتياجات المنزلية نتيجة للنمو السكاني المضطرد، وهو ما يؤدي إلى وجود أزمات حقيقية في توفر المياه مما يرفع أسعارها وتكلفة ايصالها على المزارعين. الأمر الذي يساهم في تنامي ظاهرة الآبار غير المرخصة وممارسات الضخ الجائر فيها.

---

[9] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الحسابات القومية، (سنوات متعددة) .رام الله – فلسطين

[10] وزارة الزراعة، 2020. أوراق خلفية (غير منشورة) خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي ولزراعة المستدامة 2020-2022.

أما في قطاع غزة، والتي تسود فيها الزراعات المروية، فقد أدى الإفراط في استخدام المياه الجوفية وسرقة دولة الاحتلال للمصادر المائية الفلسطينية إلى تدني جودة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية، حيث لا تزيد نسبة المياه الصالحة للشرب مما يتم ضخه من الآبار الجوفية عن 10%. ونتيجة لهذه القيود، يعاني القطاع الزراعي، لا سيما في الضفة الغربية، من تدني الإنتاجية مقيما بالمساحة المزروعة، فوفقاً لتقرير أعدته اللجنة الرباعية، بلغت انتاجية الدونم الواحد في فلسطين 0.6 طن، في حين تبلغ 1,2 طن في الأردن و 1,4 طن في إسرائيل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط كفاءة الري في فلسطين تقدر بحوالي 65% بسبب استخدام المياه من خلال جدولة الري (الحصص الزمنية) وهو ما لا يوفر حوافز لتحقيق مكاسب الكفاءة من حيث تكلفة الإنتاج والإنتاجية.

تشتت الانتاج وصغر الحيازات الزراعية يحد من الربحية والانتاجية: بلغ عدد الحيازات الزراعية في فلسطين، بحسب بيانات التعداد الزراعي لعام 2021 ، حوالي 146 ألف حيازة، منها ما يقارب 116 ألف حيازة في الضفة الغربية و20 ألف حيازة في قطاع غزة، وجل هذه الحيازات هي حيازات نباتية حيث تشكل هذه الحيازات ما نسبته 73% من أجمالي الحيازات، في حين تشكل الحيازات الحيوانية والحيازات المختلطة ما نسبته 10% و 17% من إجمالي الحيازات الزراعية على التوالي.[8] وتغلب سمة صغر مساحة الحيازات على الغالبية العظمى من الحيازات الزراعية في فلسطين، وذلك لاسباب تتعلق بتفتت وتقسيم الحيازات الزراعية نتيجة للإرث وعدم وجود قانون يحمي الأراضي الزراعية من التفتت، عدا عن الإجراءات والاعتداءات الاسرائيلية والمتمثلة بمصادرة الأراضي، وتخريبها، وتدميرها. أما في فروع الانتاج الحيواني، فمعظمها (61%) يحتوي على خليط من الثروة الحيوانية، تشكل حيازات المجترات والدواجن 30% و 8% منها على التوالي، والباقي لحيازات النحل. وكما هو الحال في قطاع الانتاج النباتي، يتميز الانتاج الحيواني بصغر حجم الحيازات خصوصا المجترات الصغيرة (الاغنام والماعز)، حيث أن ان ما يزيد عن 50% منها تضم اقل من 20 راس. وينطبق نفس الاستنتاج على الابقار، حيث تضم 70% من الحيازات اقل من 5 رؤوس[9]. ويواجه مربو الثروة الحيوانية معوقات كثيرة اهمها تآكل مساحة المراعي الزراعية ومصادرتها من قبل دولة الاحتلال وكذلك غياب السياسات التي تراعي الاستخدام الناجع لما تبقى منها. فالسعة الرعوية لما تبقى من مساحة المراعي الطبيعية تكفي فقط 5000 راس من الاغنام والماعز. إلا أنها تستخدم لطعام ما يزيد عن 200 ألف راس[10].

ويعاني هيكل الإنتاج في جميع سلاسل القيمة الزراعية تقريبا من التجزئة والتشتت، حيث تأتي الغالبية العظمى من الإنتاج الأولي من خلال الحيازات الصغيرة غير المترابطة. وفي حين أن هناك بعض الأمثلة الناجحة على تعاون المزارعين، إلا أن الروابط الأفقية بين أطراف الانتاج الزراعي تكاد تكون معدومة، وهو ما ينعكس في محدودية قدرة المزارعين على المساومة على الاسعار والاستثمار في مزارعهم. نتيجة لذلك، فان انخفاض الانتاجية – والذي غالبا ما يكون بسبب نقص التكنولوجيا و / أو عدم اتباع الممارسات الزراعية الجيدة - يؤثر سلبا على تكلفة الإنتاج وغالبا ما ينتج عنه منتجات غير متوافقة مع متطلبات السوق النهائية. وفي كثير من الحالات يتحكم وسطاء الشركات والتجار الاسرائيليين بسلاسل القيمة الزراعية، مما يجعل المزاعين الفلسطينيين –نتيجة لتشتت انتاجهم- غير قادرين على التأثير على الاسعار. ومن هنا يمكن القول أن ضعف التكامل في سلاسل القيمة الزراعية والتعقيدات الكامنة فيها (أيضا بسبب الاحتلال) تزيد من تقويض القدرة التنافسية لسلاسل القيمة الزراعية وانتاجيتها.

تدني جودة المدخلات الزراعية وارتفاع أسعارها محرك أساسي لضعف الانتاجية والممارسات الزراعية: على الرغم من الجهود التي قامت بها وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لضبط أسواق المدخلات الزراعية وتعزيز الرقابة على استخدام هذه المجخلات، إلأ أنه ما زال هنالك نقص شديد في الرقابة على استخدام المبيدات والأسمدة والأدوية البيطرية على مستوى المزرعة، وعلى بقايا المنتجات على مستوى السوق. إن وصول المزارعين إلى مدخلات عالية الجودة وآمنة يعوقه بشدة تكاليف المدخلات وكذلك نقص الوعي بمخاطر بعض المنتجات. وبسبب عملية الاستيراد المعقدة الناتجة عن سياسات واجراءات دولة الاحتلال، فإن تكاليف المدخلات في فلسطين لا تزال أعلى من البلدان المجاورة مثل الأردن ومصر. وتؤدي ضريبة القيمة المضافة البالغة 16٪ على هذه السلع إلى زيادة السعر. وفي حين يمكن للمزارعين ان يستردوا الجزء الاكبر من ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها عند شراء المدخلات الزراعية، إلا أن غالبيتهم ليس لديهم ملفات ضريبية تمكنم من ذلك. حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم ملفات ضريبية ، فإن الحصول على الاستردادات الضريبية عملية طويلة وبيروقراطية غالبًا ما تكون غير ناجحة في النهاية.

---

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. التعداد الزراعي، 2021 ، النتائج االأولية .رام الله – فلسطين.

[9] المصدر السابق.

[10] وزارة الزراعة، 2020. الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2017-2022. رام اله – فلسطين.

يؤثر ارتفاع أسعار المدخلات بشكل خاص على صغار المزارعين الذين تقتصر عملياتهم الانتاجية على نطاق ضيق من حيث الحيازة. يدفع هذا الوضع المزارعين غير القادرين على تغطية تكاليف الأسمدة والمبيدات والادوية البيطرية إلى شراء هذه المدخلات بتركيزات أقل، كما يلجأون إلى استخدام مدخلات منخفضة الجودة، وهي ليست فعالة وتؤثر على إنتاجية حيازاتهم الزراعية. ونتيجة لذلك، يجد المزارعون أنفسهم في حلقة انتاجية واربحية ذات جدوى منخفضة، يصعب الخروج منها في ظل غياب القدرة على الاستثمار والتمويل (أنظر أدناه). الخيار الآخر للمزارعين، وهو أمر شائع في غور الأردن، هو شراء المدخلات من التجار الإسرائيليين في المستوطنات، والتي ينظر إليها المزارعين على أنها ذات جودة عالية، وهي أقل تكلفة بسبب عملية الاستيراد أو التصنيع الأكثر انسيابية في إسرائيل وعدم فرض ضريبة القيمة المضافة عليها. وفي كثير من الاحيان تكون هذه المدخلات غير صالحة للاستخدام أو ذات جودة متدنية، وفي حالات الادوية البيطرية تفقد فاعليتها لعدم القدرة على نقلها كما يلزم. ولا بد من الإشارة هنا إلى ان ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج ينطبق أيضاً على المياه في الكثير من الكثير من المناضق الزراعية، حيث أن شح المياه لاغراض الزراعة غالبا ما يدفع المزارعين (بمن فيهم المربين) إلى شراء مياه منقولة من منطقة اخرى او شراء المياه من مزارعين آخرين يمتلكون آبار ارتوازية أو شراء مياه من مزودين اسرائيليين بأسعار باهظة، وإما يستعملون مياه غير صالحة للري، ما يشكل أخطارا عديدة على القطاع الزراعي على المديين البعيد والمتوسط.

بالإضافة إلى السعر ، فإن نقص الوعي بين المزارعين بشأن المخاطر المحددة لبعض المواد الكيميائية يعد أيضًا عاملاً يمثل قيدًا على الشراء القانوني المستنير للمدخلات. ففي حين تتم ترجمة الملصقات الموجودة على المنتجات الخاضعة للرقابة بالكامل إلى اللغة العربية ويعمل مهندسون زراعيون بدوام كامل في متاجر المسجلة قانونيا لبيع المدخلات الزراعية لتقديم المشورة والتوجيهات الإضافية، إلا أن حجم السوق غير المنظم كبير، مما يسهل على المزارعين الحصول على مدخلات ليس لها ملصق، أو تحمل ملصق غير مترجم إلى العربية. والعديد من المتاجر التجارية غير المسجلة ليس لديها مهندس زراعي ، وبالتالي يمكن أن تقدم نصائح وتعليمات خاطئة للمزارعين.

ممارسات واساليب تقليدية في الحيازات الزراعية للمجترات الصغيرة بعض سلاسل القيمة الزراعية : يعتبر قطاع الثروة الحيوانية والذي يتمثل انتاجه بشكل أساسي في رعي الماشية والأغنام (بشكل أساسي مكثف للأبقار الحلوب ومكثف للحيوانات المجترة الصغيرة) من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يساهم بنسبة تصل إلى 46 في المائة من إجمالي الدخل الزراعي.[11] العمود الفقري لهذا القطاع عبارة عن الضأن والماعز والأبقار الحلوب والدواجن، حيث يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة 1.011 مليون رأس من الضأن والماعز و 76.7 ألف رأس من الأبقار، وأكثر من 74 مليون رأس من الدجاج اللاحم والبياض.[12] تتم تربية الثروة الحيوانية كنشاط ثانوي لتوفير دخل إضافي للأسر الريفية في معظم الاحيان، وتعتبر من الأنشطة التي تكون فيه مساهمة المرأة كبيرة. بشكل عام،

ضعف الانتاجية في قطاع المجترات الصغيرة: تعتبر انتاجية قطاع الثروة الحيوانية في فلسطين متدنية، لا سيما في قطاع المجترات الصغيرة (الضأن والماعز) وذلك لاسباب تتعلق بالسلالات وطرق التربية والتغذية وممارسات إدارة المزرعة، وتدني المواليد وارتفاع مستويات النفوق. فسلالات الأغنام الرئيسية هي عساف والعواسي، والتي تتميز بإنتاجية متدنية مقارنة بما هو ممكن بسبب تدني الإمكانات الوراثية ونقص الأعلاف الجيدة. فعلى سبيل المثال، يعطي عساف الأغنام حوالي 400-500 لترًا سنويًا اسرائيل، و 300 لتراً سنويا في سوريا، بينما ينتج 200-215 لتراً في فلسطين. ويبلغ متوسط انتاج العواسي السنوي 150 لتراً في فلسطين، بينما يبلغ هذا المتوسط 500 لتراً في إسرائيل. ويعود ضعف الانتاجية الاغنام والماعز في فلسطين لعدة أسباب، أهمها سوء أماكن التربية (الحظائر) ،وعدم ملائمتها لاحتياجات صحة الحيوانات، فتكثر الأمراض ويزيد النفوق وتقل الانتاجية. ويعد الوصول إلى نقاط المياه للحيوانات من المشاكل المهمة التي تساهم في الحد من الانتاجية للأغنام

ضعف الانتاجية في قطاع الدواجن في الانظمة المفتوحة: تبرز صناعة الدواجن ، التي يقودها القطاع الخاص بنسبة 100%، ليس فقط بسبب وجود ترابط قوي لأطراف الانتاج والتسويق فيهاوتحقيقها معدلات تحويل جيدة للأعلاف نتيجة لانظمة التربية المغلقة التي تعتمدها، وانما بسبب ما حققته لفلسطين من اكتفاء ذاتي في بيض المائدة وتوفير 80-90٪ من الطلب على لحوم الدواجن. ومع ذلك، هناك مجال لتحقيق مكاسب في الإنتاجية في قطاع الدواجن من خلال تطوير أنظمة التربية وتعزيز بروتوكولات الصحة البيولوجية في أنظمة التربية المفتوحة التي يعتمدها صغار المربين.

[11] منظمة الفاو، 2019. ورقة غير منشورة بعنوان " Forward Looking Paper: Supportive Analysis for the Palestinian National Investment Plan for Food and Nutrition Security and Sustainable Agriculture – Sustainable and Inclusive Agri-food Value Chain Development.

[12] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022. التعداد الزراعي، 2021 ، النتائج االأولية .رام الله – فلسطين.

أرتفاع اسعار الاعلاف: يعتبر العلف الحيواني العنصر الأبرز من عناصر التكلفة في قطاعات الثروة الحيوانية الأساسية في فلسكين، إذ يشكل حوالي 70٪ من تكلفة إنتاج اللحوم والألبان، و يقدر الطلب السنوي على استهلاك المجترات من العلف 1.4 مليون طن بقيمة 600 مليون دولار أمريكي. خلق الطلب المتزايد على اللحوم الحمراء فجوة بين العرض والطلب وأدت إلى زيادة أسعار العلف. انخفضت مساحة المراعي بشكل كبير بسبب المستوطنات الإسرائيلية والمخيمات العسكرية، مما ساهم أيضًا في ارتفاع أسعار العلف. يلجأ المزارعين للتقليل من استهلاك الاعلاف من خلال تقنين تغذية الحيوانات أو الاعتماد على الرعي أو انتاج الخلطات العلفية بانفسهم أو شراء أعلاف ذات جودة متدنية أو لا تتناسب مع احتياجات الحيوانات، وهو ما يساهم في تقليل الانتاجية.

ضعف التمويل الزراعي يحد من فرص الاستثمار في زيادة الانتاج والانتاجية: تشير الدراسات الحديثة[13] إلى وجود فجوة تمويلية كبيرة، ولا سيما لبعض الفئات السكانية في الأرياف، بما في ذلك النساء والشباب، في كل من الضفة الغربية وغزة. ينظر مقدمو الخدمات المالية عمومًا إلى الزراعة على أنها شريحة غير جذابة من منظور المخاطر / العائد، وتفتقر هذه المؤسسات إلى الخبرة في القطاع الزراعي، مع وجود استثناءات قليلة، إلى الخبرة والمعرفة فيما يتعلق بتصميم المنتجات والخدمات المالية -بما في ذلك الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية- وعمليات إدارة المخاطر ذات الصلة في القطاع الزراعية. هذا ويفتقر معظم المزارعين إلى معظم متطلبات مؤسسات التمويل المحلية؛ ومنها رأس المال والتمويل الذاتي، منافذ السوق المستقرة والمؤكدة ، والأصول لضمان القرض، مما يؤدي إلى قلة فرص الحصول على التمويل أو عدم كفاية أحجام القروض التي لا تلبي احتياجات رأس المال للمزارعين. وفي حين تم تأسيس صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية للحد –جزئيا- من مخاطر تمويل المشاريع الزراعية، إلا أن هذا الصندوق ما زال بحاجة إلى بناء قدراته المؤسساتية والمالية ليضطلع بالدور الذي أنشأ من أجله[14]. وبالرغم من بذل جهود ملحوظة لتحسين البنية التحتية المالية والبيئة التنظيمية -بما في ذلك سن قوانين لتنظيم المعاملات المضمونة والاقراض المستند إلى الاصول وسجل الأموال غير المنقولة- إلا أن التمويل الزراعي ما محدودا.، ويكاد يقتصر على بعض مؤسسات التمويل الأصغر، والتي تقدم خدمات التمويل الزراعي بشكل مباشر ، وإلى حد محدود ، من خلال تنظيمات المزارعين. إلا أن مؤسسات التمويل الأصغر النشطة في القطاع الزراعي لا تمتلك دائمًا منتجات تتكيف مع دورة التدفق النقدي لسلاسل القيمة التي تنوي خدمتها. كما يتوفر التمويل الزراعي من خلال تعاونيات التوفير والتسليف التي لها تغلغل قوي في المناطق الريفية، ولكن هذه التعاونيات تعاني أيضاً من ضعف في القدرة التقنية وحجم العمليات التمويلية التي يمكن لها ان تمولها بسبب ضعف محافظها. في هذا السياق يتم تمويل معظم الانشطة الزراعية ذاتيًا من قبل المزارعين أو بشكل غير رسمي من خلال التجار، وغالبا ما يكون هذا التمويل لتغطية تكاليف الانتاج وليس للاستثمار في تحسين الانتاجية.

التحدي الثاني: تدهور و انحسار المصادر الطبيعية المتاحة لأغراض الزراعة

معوقات الوصول الى والاستثمار في السواد الأعظم من المصادر الطبيعية في الضفة الغربية وفي مساحة واسعة منها في قطاع غزة

تراجع التنوع الحيوي يهدد المصادر الطبيعية

محدودية الحوافز لبرامج تأهيل وتطوير الأراضي

تدني كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتهديد استدامتها وضعف التقنيات والمشاريع الحالية لاستخدام المياه غير التقليدية في الزراعة

الحصار البحري يقوض فرص الاستفادة من االثروة السمكية بشكل مستدام

سياسات وتشريعات الحفاظ على المصادر الطبيعية لا توفر القدر اللازم من الحماية للمصادر الطبيعية والتنوع الحيوي

تكمن أهمية تطوير وتحسين إدارة الموارد الطبيعية في فلسطين ليس فقط لارتباطها المباشر في تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي والفرص التي تتيحها لتعزيز مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والتشغيل، وإنما أيضاً لمركزية الموارد الطبيعية في صمود الشعب الفلسطيني على أرضه وكفاحه لانتزاع حقوقه غير القابلة للتصرف في .إقامة دولته المستقلة واستغلال مصادره الطبيعية. فبالإضافة إلى تنوع الممارسات الزراعية وانتشار الأراضي الصالحة للزراعة والموارد الطبيعية في جميع فلسطين ؛ يوجد في فلسطين 5 مناطق مناخية زراعية مناسبة لأنظمة

[13] International Finance Corporation (IFC): "Microfinance Palestine: Developments, Challenges and Future Prospects"; 2019

[14] منظمة الفاو، 2019. Forward Looking Paper: Supportive Analysis for the Palestinian National Investment Plan for Food and Nutrition Security and Sustainable Agriculture – Access to Rural Finance. ورقة غير منشورة.

الإنتاج الزراعي المختلفة، ويمكن الاستفادة منها جميعًا لجعل القطاع الزراعي عاملاً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي القائم على تعزيز الانتاج لاغراض تحقيق الامن الغذائي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، تواجه الموارد الطبيعية والقطاعات الزراعية في فلسطين تحديات فريدة من نوعها بسبب محدودية الموارد الطبيعية في البلاد. فالسيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية تحول دون استغلال دولة فلسطين لإمكاناتها ، وبالتالي ، إلى جانب بذل كل الجهود اللازمة لتأمين حق الدولة في مواردها الوطنية ، فإن تعزيز إنتاجية الموارد الطبيعية الحالية المستخدمة يمثل مجالًا كبيرًا للتغيير والتطوير. وبالإضافة إلى التأثير الإسرائيلي ، فإن عدم كفاية الدعم المالي لقطاع الموارد الطبيعية يحد من التطور السريع للقطاع ، وينعكس هذا الدعم المحدود في الأراضي الصالحة للزراعة / مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وكميات المياه المحصودة والمعاد استخدامها. وتمثل المخاطر المحتملة المتعلقة بتغير المناخ (ارتفاع درجة الحرارة ، وزيادة الظواهر المتطرفة مثل الجفاف ، وانخفاض محتمل في هطول الأمطار) ، جنبًا إلى جنب مع ضعف الإدارة المستدامة للمياه، قضايا أولوية أخرى، حيث أن تسريع معدل التنمية إلى أقصى حد ممكن في ظل قيود الاحتلال من شأنه أن يعزز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ويعزز فرص التكيف مع تغير المناخ بما يخدم زيادة الانتاج والانتاجة والتنافسية في القطاع الزراعية. تستعرض الفقرات التالية أهم محركات مشكلة تدهو وانحسار المصادر الطبيعية في فلسطين، مع أهمية الاشارة إلى التداخل الكبير بين هذه المحركات والمحركات الأخرى التي يتسعرضها هذا القسم من الوثيقة.

معوقات الوصول الى والاستثمار في السواد الأعظم من المصادر الطبيعية في الضفة الغربية وفي مساحة واسعة منها في قطاع غزة: تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6,023 مليون دونم، سوادها الأعظم (94%) في الضفة الغربية، وتبلغ مساحة الأراضي المستخدمة في الزراعة نحو 1,2 مليون دونم (90% منها في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). في الضفة الغربية، تعتبر السيطرة على الأراضي إحدى المحركات الاساسية لتدهور وانحسار المصادر الطبيعية ، فبسبب الاتفاقات الخاصة بإدارة الأراضي المنبثقة عن اتفايات أوسلو. يقع حوالي 18٪ من أراضي الضفة الغربية في المنطقة أ (الخاضعة للسيطرة الفلسطينية الكاملة) ، بينما تقع حوالي 19٪ في المنطقة ب (الخاضعة للسيطرة الإدارية الفلسطينية لكن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية) ، والباقي 62.9٪ من الأرض، بما في ذلك الأغلبية. من الأراضي الزراعية وموارد المياه، تقع تحت المنطقة ج (تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة) والتي تعيق دولة الاحتلال التنمية والتطوير فيها. وقد قدرت دراسة معروفة للبنك الدولي[15] أنه إذا تمكن الفلسطينيون من الوصول إلى المنطقة (ج)، فإن الناتج الإضافي المباشر المحتمل فقط، ضمن افتراض متحفظ، سيصل إلى 2.2 مليار دولار أمريكي على الأقل سنويًا من حيث القيمة المضافة- وهو مبلغ يعادل نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. أما فيما يخص قطاع غزة، فهناك قيد آخر، وهو إدراج حوالي 40 % من الأراضي الزراعية في منطقة عازلة تمتد على طول الحدود الداخلية مع إسرائيل وتمتد على عمق يتراوح من 150 مترًا إلى كيلومتر واحد، ولا يتم استغلال المنطقة أو الاستثمار فيها من قبل المزارعين بسبب عدم قدرتهم على الوصول إليها.

تراجع التنوع الحيوي يهدد المصادر الطبيعية: تأثر التنوع الحيوي في فلسطين سلبًا في السنوات العشرة الماضية بعوامل مختلفة، بما في ذلك تغير استخدامات الأراضي في ظل التوسع العمراني غير المقيد (لا سيما في الأغوار والسفوح الشرقية ومناطق السهل الساحلي علية القيمة الزراعية)، وتدهور المراعي، وحرائق الغابات (إما بفعل المستوطنين او لانتاج الفحم بطرق غير منظمة)، وتغير المناخ، وعدم الاستقرار السياسي. وتشير تقارير سلطة جودة البيئة الفلسطينية أن أكثر من 60٪ من الأراضي في فلسطين قد تدهورت بسبب الرعي الجائر وإزالة الغابات والممارسات غير المستدامة للأراضي. وقد أدى ذلك إلى فقدان التنوع الحيوي وتراجع انتشار العديد من النباتات والطيور والحيوانات البرية والحشرات والزواخف المستوطنة، مع انتشار لظاهرة الطيور الغازية التي تهدد التنوع الحيوي وانشطة الزراعة. كما أدى ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار إلى تغيرات في توزيع وسلوك العديد من الأنواع. وتؤثر الظروف المناخية السائدة في فلسطين على حالة الإجهاد المائي السائدة التي تتطلب ري مجموعة كبيرة من النباتات المزروعة؛ في حين تحتاج الكثير من الأصناف إلى الري بشكل مستمر (وأكبر من العادة في أوقات محددة) لكي تعيش. بالإضافة إلى ذلك ، فإن تربية الحيوانات في ظل ظروف حارة يمثل تحديًا، لأن تبريد الحظائر ليس في متناول الغالبية العظمى من المزارعين. هذه الظروف المناخية، في ظل عدم وجود حلول مبتكرة للتعامل معها (مثلا استخدام الطاقة النظيفة من أجل التبريد، أو استخدام الري الدقيق لزيادة كفاءة الري، وضخ المياه، وكهربة الريف ، وتحلية المياه قليلة الملوحة ومياه البحر ، خاصة في قطاع غزة) تشكل تهديداً لانماط الزراعة المختلفة، والتنوع الحيوي.

[15] البنك الدولي، 2014. Area C and the future of the Palestinian economy. عبر الرابط: Area C and the future of the Palestinian economy (worldbank.org)

علاوة على ذلك ، ساهم عدم الاستقرار السياسي والانقسام الداخلي أيضًا في فقدان التنوع الحيوي، وذلك من خلال القيود المفروضة على الحركة والوصول إلى الموارد الطبيعية للاستثمار فيها وحمايتها وتطويرها، واضعاف امكانية تطبيق السياسات الحمائية بشكل متسق في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك ، تُبذل جهود لمواجهة هذه التحديات من خلال إنشاء مناطق محمية ، وبرامج الحفظ، وتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للأراضي.

فيما يتعلق بتدهور التربة وتلوثها، فإن نظام الإنتاج الزراعي التقليدي يحافظ على التربة بشكل أفضل من نظام الإنتاج الغذائي الحديث، حيث أدى الاستخدام المفرط للأسمدة والمياه منخفضة الجودة، خاصة في قطاع غزة وجزء من غور الأردن، إلى زيادة ملحوظة في ملوحة التربة. وتشير الدراسات16 إلى أن جزء كبير من مزارعي الخضروات في الدفيئات الزراعية يضيفون عادة 70٪ و 230٪ و 700٪ أكثر مما يحتاجون إليه من N و P و Mg على التوالي. في قطاع غزة ، أدت نوعية المياه السيئة وتلوث المياه الجوفية بمياه البحر إلى تدهور شديد في التربة في مناطق واسعة ؛ إن مستوى الملوحة المرتفع في هذه المزارع يحد بشدة من اختيار النباتات المزروعة ويضر بحيوانات المزرعة.

محدودية الحو افز لبرامج تأهيل وتطوير الأراضي : تشير تقديرات وزارة الزراعة إلى انه يتم إعادة تأهيل حوالي 1٪ فقط من المساحة الأكثر ملاءمة لإعادة التأهيل سنويًا، وهذا المعدل المنخفض يؤكد على الحاجة ليس فقط إلى تسريع جهود إعادة التأهيل التي تقودها الحكومة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والشركاء الدوليين في ظل ما ذكر من تهديدات ومعوقات وفي الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالقضاء على الجوع . ، وانما أيضاً إلى معالجة اشكاليات التمويل الزراعي التي سبق نقاشها والتي تنطبق أيضاً على الاستثمار الخاص في تأهيل وتطوير الأراضي الزراعية. وتجدر الإشارة هنا إلى جهود تطوير المراعي ما زالت محدودة جدا إذا ما نظرنا إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف المراعي (مثل المصادرة ومنع الوصول والإغلاق من خلال الإعلان عن مناطق عسكرية مغلقة ومناطق تدريب) ، لا سيما تلك الموجودة في المنحدرات الشرقية للضفة الغربية حيث توجد معظم الثروة الحيوانية. وقد أدى تقييد الوصول إلى المراعي إلى لانتشار وتفاقم ظاهرة الرعي الجائر في المناطق الرعوية المتاحة، والتي تعاني أصلا من انخفاض إنتاجيتها لاسباب تتعلق بانخفاض هطول الأمطار وعواقب الآثار السلبية لتغير المناخ. ومن شأن إعادة تأهيل المراعي (والأراضي الزراعي بشكل عام) أن تحافظ على التربة من االانهيار والتآكل. وأن تساعد على امتصاص التربة للهطولات المطرية، ووهو ما يساهم في رفد المياه الجوفية بما يساعد في جهود الاستجابة والتأقلم مع تغير المناخ.

تدني كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وتهديد استدامتها: كما وسبق ذكره، نتيجة للمعوقات التي تفرضها دولة الاحتلال على وصول الفلسطينيين لمواردهم المائية، تغلب أنماط الزراعة البعلية على النشاطات الزراعية في دولة فلسطين، حيث تغطي هذه الأنماط ما يقارب 77% من المساحة الكلية للأراضي المستخدمة في الزراعة ومجمل الباقي تغطيه الزراعة المروية. ,وأما على صعيد مساحة المراعي، فتبلغ 2,02 مليون دونم، لكن المتاح منها لا يتجاوز 621 ألف دونم بسبب قيود الوصول والاستخدام التي تفرضها دولة الاحتلال، ما يؤدي الى زيادة الحمولة الرعوية وممارسات الرعي الجائر خصوصا وأنها تعاني من تدني معدلات الأمطار كما أشرنا سابقا، حيث تتراوح كميات الأمطار فيها بين 100 و250 ملم سنوياً فقط. ويساهم ارتفاع تكاليف الأعلاف (أنظر أعلاه) وضعف معارف وتوجه المزاررعين بتقنيات التغذية الحديثة بزيادة الضغط على ما هو متاح من المراعي. أما مساحة الأراضي المصنفة كغابات مغلقة فتبلغ 94 ألف دونم فيما تبلغ مساحة الأراضي المصنفة كحراج فتبلغ 320 ألف دونم.

وينعكس وضع وأداء قطاع المياه السيء سلبا على المساحات الزراعية المروية في الأراضي الفلسطينية، حيث لا تشكل المساحة المروية سوى 14% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية (سوادها الأعظم في منطقة الأغوار، والمناطق شبه الساحلية)، بالمقارنة مع37% في الأردن و59% في إسرائيل. وتقدر استخدامات المياه لأغراض الزراعة بحوالي 150 مليون متر مكعب سنويا (60 مليون متر مكعب في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة). وقد أدى الإفراط في استخدام المياه الجوفية في قطاع غزة إلى تدني جودة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه الجوفية، حيث لا تزيد نسبة المياه الصالحة للشرب مما يتم ضخه من الآبار الجوفية عن 10%.[17] وفي حين تعد مياه الصرف الصحي المُعاد تدويرها مورداً ثميناً للزراعة في معظم دول العالم، إلا أنه لم يتم الاستفادها منها في فلسطين إلا على نطاق ضيق بسبب الافتقار إلى مشاريع

[16] Harb. J., Shua'ibi, H., and Shtaya, M. (2019). As*sessment of Greenhouse Management in the Northern West Bank: Rationalizing Fertilization Programs for Tomatoes, Cucumbers, and Sweet Peppers.* (MAS). من خلال الرابط التالي: http://www.mas.ps/files/server/20192207124521-1.pdf

[17] وزارة الزراعة، 2020. الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2017-2022. رام اله – فلسطين.

ري فعالة، وضعف الإطار المؤسسي (السياساتي والتشريعي) الذي يحكم استخدامها، وضعف القدرات لمتابعة وإدارة استخدام المياه المستصلحة في الزراعة، وعدم وجود تمويل مناسب لمشاريع إعداة تدوير المياه، والى حد ما، عدم قبول المزارعين لفكرة استخدام المياه المعالجة لأغراض الري. علاوة على ذلك، فإن إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من البنى التحتية للصرف الصحي وإعادة الاستخدام يواجه نفس القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على البنى التحتية الأخرى.

الحصار البحري يقوض فرص الاستفادة من االثروة السمكية بشكل مستدام: معوقات تدعم أنشطة صيد الأسماك والأنشطة المتصلة بها تقليديا سبل عيش آلاف الأسر في جميع أنحاء قطاع غزة. ومع ذلك على مدى السنوات الخمسة عشرة الماضية، تم تقويض قدرة الاستفادة من هذا القطاع بشدة نتيجة القيود المفروضة على الوصول إلى الصيد التي تفرضها دولة الاحتلال على طول ساحل غزة، حيث لا يتمكن أكثر من 3000 صياد من الوصول إلى 85 % من المناطق البحرية المتفق عليها حسب الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال بسبب تقليص منطقة الصيد. ونتيجة لذلك ، انخفض صيد الأسماك بشكل كبير، ,واصبحت جودة المصيد متدنية من حيث الحجم والأنواع والقيمة السوقية، هذا فضلا عن التهديد الحاصل للثروة السمكية بسبب الصيد المكثف في المساحات المتاحة والضخ كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي في البحر نتيجة لضعف البنى التحتية لمعالجة هذه المياه من جهة، والمشاكل المرتبطة بامدادات الطاقة التي توقف عمل محطات معالجة مياه الصرف الصحي في قطاع غزة.

سياسات وتشريعات الحفاظ على المصادر الطبيعية لا توفر القدر اللازم من الحماية للمصادر الطبيعية والتنوع الحيوي: تفتقر منظومة السياسات والتشريعات الحالية في دولة فلسطين إلى إطار تشريعي متكامل لحماية المصادر الطبيعية والتنوع الحيوي، وفي الجوانب التي توفر فيها بعض التشريعات مثل هذه الحماية تفتقر المؤسسات ذات العلاقة القدرات المؤسساتية لانفاذ هذه التشريعات والسياسات.

التحدي الثالث: ضعف تنافسية المنتجات الزراعية الفلسطينية –لا سيما المصنعة منها- في الأسواق المحلية والخارجية

تفرض المعابر والاجراءات الاسرائيلية عليها عوائق خطيرة أمام التجارة وتزيد من المخاطر وتزيد من تكاليف نقل المنتجات الزراعية
جودة المنتجات الزراعية الفلسطينية بوجه عام لا تتماشى مع المعايير والمواصفات الدولية، أو مع متطلبات النوعية والجودة للمشترين
إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة والمهربة في ذروات الإنتاج
ضعف ثقة المواطنين في بعض المنتجات الزراعية أو عدم قدرتهم على تمييزها
الأصناف المزروعة من بعض المحاصيل لا تتواءم مع احتياجات السوق أو المصنعين.
ضعف الاستثمارات الحالية في مجال التصنيع والتسويق الزراعي.
وصول محدود للمزارعين للمعلومات والمعرفة المتعلقة في السوق على المستوى المحلي والدولي

في حين تساهم الزراعة بنسبة 11٪ من إجمالي الصادرات من فلسطين -مع مساهمة الصناعات الزراعية بنسبة 23٪ إضافية ، أي ما مجموعه 34٪ من جميع الصادرات من فلسطين مرتبطة بالزراعة- تأتي معظم الصادرات المتعلقة بالزراعة من سلع الصناعة الزراعية (مثل المشروبات والزيوت والشموع والمنتجات الحيوانية الجاهزة) ، وجميعها تقريبًا مصدرها الضفة الغربية، حيث أن 83٪ من الصادرات من قطاع غزة والتي هي غالباً من الزراعة تساهم بأقل من 1٪ من إجمالي صادرات فلسطين وذلك لعدم تصدير أي منتجات ذات قيمة مضافة للصناعات الزراعية من قطاع غزة. بالرغم من تحقيق المنتجات الزراعية الفلسطينية تقدما ملموساً في قدرتها على التنافس في الأسواق المحلية والعالمية خلال السنوات الماضية بدليل ارتفاع مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات الفلسطينية، إلا أنها ما زالت تعاني من بعض جوانب الضعف في تنافسيتها وذلك لاسباب تتعلق بشكل أساسي في ما تتعرض له من منافسة غير عادلة من المنتجات الاسرائيلية التي تغرق الاسواق الاسواق المحلية، وعدم تلبيتها للمعايير والمواصفات الدولية ولاحتياجات السوق، وضعف ثقة المستهلكين بها. ويساهم ضعف الاستثمار في سلاسل القيمة، ولا سيما في التصنيع الغذائي، وارتفاع تكلفة النقل بسبب القيود التي تفرضها دولة الاحتلال على نقل المنتجات الفلسطينية في الحد من تنافسية المنتجات الزراعية. ومما لا شك فيه أن ضعف الانتاجية في القطاع الزراعي (أنظر أعلاه) يساهم أيضاً في الحد من تنافسية القطاع الزراعي.

تخلق المعابر والاجراءات الاسر ائيلية عليها عو ائق خطيرة أمام التجارة تزيد من المخاطر وتزيد من تكاليف نقل المنتجات الزراعية، وهو ما يقلل من تنافسيتها. تعتبر أجور النقل والجمارك من المحركات الأساسية لتكاليف المعاملات في الاقتصاد الفلسطيني، وتقيد هذه التكاليف

العمليات التجارية، وتزيد من تكلفة المنجات الفلسطينية في الاسواق المحلية والدولية، وهو ما يحد من تنافسها. وترتبط التحديات بشكل مباشر بعدم وجود سيطرة لدولة فلسكين على حدودها وفرض دولة الاحتلال لاجراءات تزيد من تكلفة النقل الداخلي والتصدير. فمنذ توقيع بروتوكول باريس لعام 1994 ، حافظت إسرائيل على سيطرتها الكاملة على جميع المعابر الحدودية للضفة الغربية وقطاع غزة ، باستثناء معبر رفح الحدودي مع مصر عقب فك الارتباط الإسرائيلي عن غزة في عام 2005. وتحت ذرائع المخاوف الأمنية، تفرض إسرائيل عدداً من القيود المباشرو وغير المباشرة في المعابر الحدودية للضفة الغربية وقطاع غزة، مثل تقييد أنواع البضائع المستوردة عبر قائمة الاستخدام المزدوج، ووضع شروط يصعب تلبيتها للتصدير عبر الموانئ والمطارات الاسرائيلية، وتقييد ساعات العمل في المعابر الحدودية، والمتطلبات الأمنية التي تفرض تفريغ وتفريغ البضائع عند المعابر الحدودية. تزيد هذه القيود التجارية المباشرة وغير المباشرة معًا من تكلفة التجارة الدولية وتحد من قدرة المنتجين والشركات الفلسطينية على إيجاد عملاء وموردين دوليين. ونظراً لان هذه القيود والمتطلبات تكون تعسفية في كقثير من الاحيان ويمكن تغييرها دون إشعار يذكر، تزيد المخاطر التي ترتبط بالتعامل مع المنتجين والمصدرين الفلسطينين في القطاع الزراعية، وهو ما يدفع العديد من التجار الدوليون وعملائهم للعزوف عن التعامل مع المنتجين الفلسطينيين وشركاتهم بشكل مباشر، وذلك لعدم إمكانية ضمان التسليم في الوقت المناسب. بشكل عام ، فإن تكلفة الشحن والنقل للصادرات والواردات في فلسطين أعلى بأكثر من 30٪ من المعايير الدولية، وهي أربعة أضعاف مثيلها في الأردن وأكثر من 50% من تكلفة نقل البضائع الإسرائيلية.

باستثناء بعض المنتجات الغذائية التي نجحت في اختراق الأسواق الاقليمية والدولية، إلا أن **جودة المنتجات الزراعية الفلسطينية بوجه عام لا تتماشى مع المعايير والمواصفات الدولية، أو مع متطلبات النوعية والجودة للمشترين.** يعود هذا الأمر بشكل أساسي ليس لاسباب فنية كما هو الحال في الكثير من الدول النامية، وانما بسبب غياب الحوافز المرتبطة بوجود فرص تصديرية ذات عوائد اقتصادية أعلى مما يمكن تحقيقه في السوق المحلي من جهة (كما هو الحال في المنتجات التي تسوق من خلال قنوات التجارة العادلة)، وغياب المعلومات والترابطات القوية في سلاسل القيمة الزراعية ومحدودية الزراعات التعاقدية التي عادة ما تحفز تطوير المنتجات وعمليات الانتاج لتلبي احتياجات السوق والارتقاء بسلسلة الانتاج؛ حيث يؤدي هذين الأمرين (ومعيقات التمويل المشار إليها أعلاه) إلى إضعاف الاستثمار في سلاسل القيمة الزراعية، لا سيما في مجالات التصنيع الغذائي.

إغراق الأسواق المحلية بالمنتجات المستوردة والمهربة في ذروات الإنتاج. تحوّل السوق الفلسطيني ما بعد عام 1967 إلى محطة رئيسية لتسويق المنتجات الزراعية الإسرائيلية بكافة أشكالها وأنواعها، دون وجود ضوابط حقيقية وملموسة على ارض الواقع تنظم وتدير عملية الاستيراد والتصدير، على افتراض ان المواصفات والمقاييس الفلسطينية هي الفيصل في تسويق السلع الغذائية. فعندما يتجول المواطن الفلسطيني العادي في الأسواق، يشاهد الخضار والفواكه الإسرائيلية وبكميات كبيرة، إلى جانب المنتجات الزراعية الفلسطينية بأسعار تنافس المنتج المحلي، بل في بعض الأحيان تزيد أسعار المنتج المحلي عن نظيره الاسرائيلي. وتساعد المعدات الزراعية الإسرائيلية المتطورة والكيماويات والأسمدة وأساليب الري الحديثة المزارعين الإسرائيليين على تقديم منتجاتهم الزراعية، ومنها العنب والبطيخ، قبل شهر من طرح المنتجات الفلسطينية في السوق. في حين تحظر إسرائيل تزويد المزارعين الفلسطينيين بهذه التقنيات والمواد، وخاصة المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية التي تعمل على إطالة عمر المنتجات وتحسين مذاقها وجودتها.

تواجه بعض القطاعات الصناعية، وعلى رأسها الصناعات الغذائية، منافسة غير عادلة من المنتجات الاسرائيلية المنافسة التي تغزو الأسواق الفلسطينية من دون احترام أنظمة التعليمات الفنية الالزامية الفلسطينية خصوصا فيما يتعلق باستخدام المواد الحافظة والتعليمات المتعلقة باشهار تاريخ الانتاج والانتهاء. ومع ان هذا الخرق يشكل انتهاكا واضحا للقوانين الفلسطينية (قانون حماية المستهلك للعام 2005، وقانون المواصفات والمقاييس رقم (6) لسنة 2000, وقانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004). الا ان وزارة الاقتصاد الوطني ما زالت تسمح بدخول المنتجات الاسرائيلية المخالفة للسوق الفلسطيني. وفي المقابل، تمنع من تداول المنتجات المحلية المخالفة. بلا شك، فان ذلك يقلل من تنافسية قطاع التصنيع الغذائي الوطني نتيجة التأثير العكسي على التكاليف واقبال المستهلكين عليها.18 فالأصل أن تمنع وزارة الاقتصاد الوطني أي سلعة غير مطابقة للتعليمات الفنية الالزامية بغض النظر عن مصدرها.

[18] بيطاوي، وفاء (2019)" تطور تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني : قطاع الصناعات الغذائية الفلسطينية". معهد أبحاث السياسات الاقتصادية-الفلسطيني-ماس.

ومن ناحية اخرى، تمنع سلطات الاحتلال من دخول منتجات الصناعات الغذائية للسوق الاسرائيلي بحجة عدم حصولها على شهادة الحلال اليهودية حتى لو كان وجهتها السوق المحلي لفلسطيني الداخل. يتطلب الحصول على هذه الشهادة تطبيق شروط خاصة يراقب عليها حاخامات اسرائيليين معتمدين. وبحسب مختصين في قطاع الصناعات الغذائية، يرفض هؤلاء دخول مناطق الضفة الغربية لدواع امنية. يبدو ان هذه الاشتراطات تؤخذ حجة لمنع تدفق السلع الفلسطينية للسوق الاسرائيلي وتباعا حماية قطاع التصنيع الغذائي الاسرائيلي. اذ يسهل التعاقد مع شركات مختصة من اجل فحص مدى مطابقة المنتجات الفلسطيينة للشروط الاسرائيلية.وفي الوقت الذي يسمح فيه دخول المنتجات الاسرائيلية الى السوق الفلسطيني بالرغم من مخالفتها القوانين الفلسطينية، فان سلطات الاحتلال تمنع دخول المنتجات الفلسطينية الى سوقها لاعتبارات واهية.

ضعف ثقة المواطنين في بعض المنتجات الزراعية أوعدم قدرتهم على تمييزها. ضعف الثقة بالمنتج الفلسطيني مكون من شقين، الأول عدم إعطاء المستهلك المصانع فرصة لرفع الجودة أو تصحيح بعض الأخطاء، والاكتفاء بتجربة واحدة فقط، فيما يتمثل الثاني في بُعد المنتجين عن الناس، وغياب العلاقة المباشرة التي تمكّن المشتري من التوجه وتقديم شكوى، أو إبداء رأيه في منتج ما. وهناك من المستهلكين من يعتبر أن شراء المنتج المحلي أو عدمه سيان، لأن المدخلات الزراعية والآلات التصنيعية وبعض المواد الخام مستوردة لذلك هي في الأساس ليست فلسطينية.

التحدي الرابع: ضعف ومحدودية نطاق الخدمات الزراعية العامة المتاحة للمزارعين

السياسات والتشريعات والانظمة والمعايير المتبناه او النافذة لا تواكب الاهداف والنتائج المتوقعه من تقديم الخدمات على مستوى النوعية او الانتشار

الخدمات الزراعية تقدم بطرق تقليدية لا تتماشى مع التطور الحاصل في التكنولوجيا والانتشار الهائل للانترنت ووسائل التواصل كمصدر للمعلومات

ثقة المزارعين محدودة في الخدمات الزراعية العامة.

قدرات الكوادر البشرية من حيث العدد والتأهيل والأدوات المتوفرة لا تواكب التطورات الحديثة.

تقوم وزارة الزراعة وعدد من مؤسسات الدولة بتقديم مجموعة من الخدمات الزراعية الرئيسية للمزارعين، وأهمها خدمات الارشاد والبيطرة، وخدمات وقاية النباتات والحجر والتي تقدمها وزارة الزراعة، وخدمات الاقراض والتأمين الزراعي واللتان تقدم من خلال المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، على التوالي. كما تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ الابحاث الزراعية التطبيقية من خلال المركز الوطني للبحوث الزراعية، والذي يعتبر الذراع البحثي والتعليمي للوزارة. بالرغم من الانجازت الهامة التي تم تحقيقها في إطار هذه الخدمات (أنظر الانجازات أدناه)، إلا ان الخدمات الزراعية العامة لا زالت تتسم بالضعف ومحدودية نطاق تغطيتها من جهة، ومن انتظام تقديمها من جهة أخرى. ومن أهم الاسباب لذلك ما يأتي:

السياسات والتشريعات والانظمة والمعايير المتبناه او النافذة لا تواكب الاهداف والنتائج المتوقعه من تقديم الخدمات على مستوى النوعية او الانتشار. في حين تقوم وزارة الزراعة (والمؤسسات الزراعية الاخرى) بتقديم عدد كبير من الخدمات الزراعية العامة، إلا أن معظم هذه الخدمات لا تستند إلى أجراءات ومعايير واضحة، وهو ما يؤثر على أمكانية قياس فعاليتها وأثرها من جهة، ويضعف من جودتها من جهة أخرى. ومن الأسباب الرئيسية لذلك ضعف وعدم اكتمال الإطار السياساتي والتشريعي لتقديم الخدمات والذي يتم من خلاله وضع الضوابط الأساسية الواجب مراعاتها في تقديم الخدمات، وعدم وضوح الاهداف والنتائج التي يتوقع من هذه الخدمات ان تحققها أو أن تساهم في تحقيقها، ومحدودية توفر الكوادر البشرية القادرة على تطوير منظومة الخدمات وإدارة جودتها، وضعف نظم متابعة الخدمات المقدمة والرقابة عليها وتقييمها من منظور استجابتها لاحتياجات متلقي الخدمات وفاعليتها في تحقيق النتائج المتوخاة منها.

الخدمات الزراعية تقدم بطرق تقليدية لا تتماشى مع التطور الحاصل في التكنولوجيا والانتشار الهائل للانترنت ووسائل التواصل كمصدرللمعلومات: لا زالت الخدمات الزراعية –لا سيما الإرشاد- تقدم بطرق تقليدية إلى حد بعيد حيث لا يزال استخدام المدارس الحقلية التي تستثمر المعارف المحلية محدوداً بسبب ضعف الموارد، ولا زال استخدامها للتكنولوجيا التي تتيحها وسائل الاتصال والثورة المعلوماتية محدود. فالشباب، الذين يعتمدون بشكل أساسي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال للوصول إلى المعلومات، يشكلون مكونا رئيسيا

لمجتمعات المزارعين. ولذلك، هناك حاجة إلى إعادة الاستثمار في نظام الإرشاد الحكومي، وتعزيز علاقات الشراكة، وتوسيع مجالات الخبرة المتاحة للمرشدين لردم الفجوة الموجودة في العلوم الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والبيئة والنوع الاجتماعي. كما ينبغي الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الإرشاد، وتحسين إدارة الموارد البشرية وتنمية القدرات، واستهداف النساء والشباب والقطاع الخاص.

ثقة المزارعين محدودة في الخدمات الزراعية العامة. نتيجة لما سبق ذكره من مشاكل، تعاني الخدمات الزراعية العامة من ضعف الثقة فيها، حيث يرى الكثير من المزارعين أن هذه الخدمات غير قادرة على الاستجابة لاحتياجاتهم في المكان أو الزمن المحدد إما لعدم قدرتهم للوصول إليها لاسباب تتعلق بارتفاع تكلفة الوصول للخدمة أو صعوبة التنقل للحصول على الخدمة، أو لشعورهم بأن الحصول على الخدمة يتطلب عمليات بيروقراطية معقدة وطويلة لا تستجيب لاحتياجاتهم من ناحية، أو لا تمكنهم ظروفهم من التعامل معها من ناحية أخرى.

التحدي الخامس: منظومات الغذاء لا تضمن وصول الجميع للطعام والتغذية الآمنة سواء للأجيال الحالية أو القادمة

محدودية قدرة القطاع الزراعي لمواكبة احتياجات الغذاء المتزايدة الاعتماد الاساسي على مصادر الغذاء المستوردة

ضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي فيما يتعلق بسلامة الأغذية

غياب السيطرة على الحدود والتجارة نتيجة الاحتلال والاتفاقيات الاقتصادية

ضعف رصد ومراقبة الأمراض المتعلقة بسلامة الأغذية

ضعف الرقابة على سلاسل الإنتاج وتوزيع الغذاء

ضعف ثقافة سلامة الغذاء

سياسات ادارة المخاطر لا تتطور بما يتوائم مع التهديدات الحالية

قامت وزارة الزراعة وبدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التابعة للأمم المتحدة باعداد دراسة مستفيضة حول منظومة الغذاء في فلسطين، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذه المنظومة في فلسطين تفتقر للاستدامة ولا تضمن وصول لجميع للغذاء والتغذية الآمنة/ كما حددت أبرز التدخلات الواجب الاستثمار في تنفيذها لتعزيز الأمن الغذائي وسلامة الغذاء في إطار تطوير منظومة الغذاء. نستعرض في هذا القسم أبرز محركات ضعف منظومة الغذاء والتي تتقاطع بشكل أساسي مع مجالات عمل وزارة الزراعة، مع ضرورة الإشارة إلى العديد من هذه المحركات ترتبط اراتباطا مباشرا مع بعضها البعض ومع العديد من المشاكل ومحركاتها التي سبق وتم استعراضها.

انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي حسب 32.7% منظمة الأغذية العالمية[19]، مع وجود ارتفاع ملحوظ في نسب الجوع الخفي (نقص المغذيات الدقيقة)، وزيادة الوزن، والسمنة بشكل ينذر بالخطر.20 وتعتبر مشكلة انعدام الامن الغذائي مشطلة بارزة في قطاع غزة وبين التجمعات البدوية على وجه الخصوص حيث أن 53٪ من سكان غزة يعانون من الفقر و 68.5٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و 60٪ من البدو في المنطقة ج يعانون من الفقر ولا يستطيع 33٪ منهم تحمل تكاليف الطعام المغذي. وتعتبر النساء من أكثر الفئات تعرضاً لانعدام الأمن الغذائي لاعتبارات ترتبط بكونهن أكثر فقرا واقل فرصاً للعمل واقل امتلاكا وتصرفا بالاصول، بما فيها تلك المرتبطة بالزراعة. فيما يتعلق بالأسباب المباشرة ، تكشف المشاورات الإضافية التي أجريناها أن الأسباب التالية تعد محركات أساسية لانعدام الأمن الغذائي على مستوى الأسرة: عدم القدرة على تحمل تكلفة بعض المواد الغذائية، بسبب الفقر أو محدودية الدخل أو البطالة، ضعف برامج الحماية الاجتماعية من حيث الاستدالبة والتغطية، التغير في سلوك المستهلكين وخاصة في المجتمعات الحضرية تجاه الأنظمة الغذائية ذات النمط الغربي، ونقص الوعي الفعال بالأغذية الصحية ، والافتقار إلى الآليات الفعالة لتأمين سلامة الغذاء. ويساهم التوسع الحضري والنمو السكاني على حساب النشاط الزراعي، و الاحتلال الذي يقيد حركة العمال والمواد الغذائية وانهيار البنية التحتية في قطاع غزة بشكل مباشر في رفع مستويات انعدام الأمن الغذائي.

محدودية قدرة القطاع الزراعي لمواكبة احتياجات الغذاء المتزايدة في ظل الاحتلال المعوقات التي يفرضها على التنمية بشكل عام. تشهد فلسطين زيادة في عدد السكان والذي يرافقه ظاهرة التحضر التي تمارس ضغطًا هائلاً على الموارد المحدودة المتاحة للزراعة، ولا سيما الموارد المائية. ولذلك يتم سد الفجوة بين الأغذية المنتجة محليًا ومتطلبات الاستهلاك المحلي من خلال الواردات، بحيث يتم استيراد معظم المواد

19 WFP. (2021). WFP Palestine Country Brief August 2021. https://www.wfp.org/countries/palestine

20 Development Initiatives. (2018). *2018 Global Nutrition Report: Shining a light to spur action on nutrition.* Bristol, UK: Development Initiatives.

الغذائية الأساسية واللحوم الحمراء من إسرائيل ومن الخارج. ويعتبر وضع فلسطين فريدًا فيما يتعلق بالفصل الجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقوع كلا المنطقتين تحت الاحتلال، وهذا يتطلب مناهج مختلفة في تقييم محركات ومكونات النظم الغذائية ذات الصلة. من المفيد ملاحظة أن الضفة الغربية وقطاع غزة منفصلان عمليًا أيضًا عن المنطقة (الدول العربية) ، وكذلك عن العالم ؛ بحيث تخضع مدخلات إنتاج الغذاء والمخرجات التي سيتم تسويقها في الأسواق الدولية للسيطرة المباشرة للسلطة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي، وهو ما يحد من آفاق التطور والتطوير في نظم الانتاج المحلية.

ضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي فيما يتعلق بسلامة الأغذية . ترتبط عدة عوامل بضعف الإطار التشريعي والمؤسساتي الذي يحكم سلامة الغذاء بشكل غير مباشر ومنها ما تم ذكره سابقا مثل ضعف الرقابة على أسواق المدخلات الزراعية والإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات، واستخدام المياه الملوثة لاغراض الزراعة، وتلوث المياه الجوفية، وضعف الإرشاد الزراعي. أما الاسباب المباشرة فهي عدم اكتمال الإطار القانوني والتنظيمي لسلامة الغذاء، بما في ذلك معايير سلامة الغذاء، وتعدد المؤسسات الرسمية التي توكل إليها مهام مراقبة سلامة الغذاء وضعف التنسيق فيما بينها، و ضعف الرقابة على سلاسل الإنتاج وتوزيع الغذاء، وضعف آليات وإجراءات رصد ومراقبة والتعامل مع الأمراض المرتبطة بسلامة الغذاء، بما في ذلك تحليل مخاطرها. وبطبيعة الحال، يساهم غياب السيطرة على الحدود وحركة التجارة نتيجة الاحتلال والاتفاقيات الاقتصادية في إضعاف القدرة على الرقابة على اسواق الاغذية من منظور السلامة الغذائية.

التحدي السادس: بنيان القطاع الزراعي القانوني والمؤسسي عاجز عن مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية.

ضعف موارد المؤسسات التي تقدم الخدمات الفنية وخدمات إضافة القيمة في القطاع الزراعي

ضعف حوكمة قطاعات السلع الزراعية المختلفة

ضعف وعدم تكامل المنظومة التشريعية التي تحكم القطاع الزراعي

ضعف القدرات المالية والبشرية للمؤسسات التي تضطلع بمهام التمويل الزراعي ودرء المخاطر والتأمينات

يتطلب الارتقاء بالقطاع الزراعي وجود بيئة مؤسساتية ممكنة وداعمة، تتمثل في منظومة تشريعية وسياساتية متكاملة ومتناغمة، ومؤسسات قوية وقادرة على إنفاذ هذه السياسات والتشريعات. وبالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي بهذا الاتجاه إلا أن البنيان التشريعي والمؤسساتي للقطاع الزرعي ما زال يعاني من الكثير من أوجه الضعف، وهو ما يضعف جهود التنمية الزراعية من ناحية، ولا يساهم في مجابهة السياسات الأسرائيلية التي تستهدف القطاع الزراعي على وجه الخصوص والحد من آثارها. وفي حين تتعد أن أوجه الضعف في بنيان القطاع الزراعي التشريعي والمؤسساتي (ويرتبط الكثير منها في المشاكل والاسباب التي سبق وتم نقاشها هنا)، إلا أننا سنركز هنا على أبرز هذه الاوجه ومحركاتها.

ضعف موارد المؤسسات التي تقدم الخدمات الفنية وخدمات إضافة القيمة في القطاع الزراعي. والدوافع الأساسية لهذا الضعف هي ضعف قدرات التعاونيات الزراعية في الجوانب المرتبطة بالحوكمة والعضوية والخدمات والقدرات المالية، وضعف البنية الأساسية للبحوث الزراعية (أنظر أعلاه تحت الخدمات) وعدم تأهيل محطات التجارب الزراعية والنقص الحاد في وجود المختبرات والمعدات والأجهزة اللازمة، بالإضافة إلى نقص الباحثين والمدربين لتغطية مجالات البحث الزراعي المطلوبة. وتساهم قلة إمكانيات جهاز الإرشاد ووقاية النباتات، والخدمات البيطرية في إضعاف البنية المؤسساتية للقطاع الزراعي، لا سيما في غياب الإطار الشامل لخدمات الإرشاد الزراعي والذي يحد من قدرة المزارعين على الوصول إلى المعلومات واعتماد التقنيات الجديدة.. وفي مجالات إضافة القيمة، يكمن الضعف الأساسي في ضعف الروابط المؤسساتية بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي لغياب الثقة والحوافز التجارية من جهة، وضعف الروابط بين شركات التسويق الزراعي والمزارعين وتنظيماتهم الزراعية لاسباب تتعلق بضعف قدرة تنظيمات المزارعين على الاستجابة لمتطلبات وشروط شركات التسويق وضعف الثقة بين الجهتين.

ضعف حوكمة قطاعات السلع الزراعية المختلفة. ويعود هذا الأمر بشكل أساسي إلى غياب المجالس الزراعية التخصصية وضعف قدرات ما هو قائم منها، والتي عادة ما يوكل إليها تطوير قطاعات الانتاج والتسويق السلعية، وزيادة الصادرات منها.

ضعف وعدم تكامل المنظومة التشريعية التي تحكم القطاع الزراعي. أهم محركات هذه المشكلة هي قدم وعدم موائمة القوانين والتشريعات الزراعية، تضارب الصلاحيات والمسؤوليات بين المؤسسات الرسمية التي تضطلع بتنظيم وتطوير القطاع الزراعي، وضعف قدراتها والتنسيق فيما بينها.

ضعف القدرات المالية والبشرية للمؤسسات التي تضطلع بمهام التمويل الزراعي ودرء المخاطر والتأمينات. ومن أبرز هذه المؤسسات صندوق درء المخاطر والتامينات الزراعية ومؤسسة الأقراض الزراعي (أنظر أعلاه). إن ضعف هذه المؤسسات يعني بالضرورة ضعف التمويل المباشر من قبل المؤسسات الرسمية لأنشطة التطوير الزراعي، وزيادة مخاطر الزراعة بسبب محدودية التعويضات للمزارعين المتضررين بفعل الاحتلال أو العوامل الطبيعية.

الملحق رقم 8: جدول ملخص الإنجازات المتحققة 2017-2023

الهدف الاستراتيجي الاول: منعة وصمود المزارعين والمزارعات وتمسكهم بالأرض قد تحسنت

النتائج المخططة

1.المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر حصلوا على الدعم المناسب لتحسين المنعة لديهم وزيادة قدرتهم على الصمود

2. المزارعون والمنتجون المتضررون من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق حصلوا على الدعم اللازم لضمان قدراتهم على التكيف والاستمرار في العمل والتطور.

3. المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة تتخذ مواقف رافضة لسياسات الاحتلال التي تعيق التنمية الزراعية وخاصة السيطرة على الموارد المائية والأراضي والأسواق وتقدم الدعم اللازم للتخفيف من آثارها

4. الشباب الرياديون والنساء والمزارعون والمستثمرون منخرطون في أعمال زراعية وريفية ذات جدوى واستدامة

5. المزارعون الذين يتعرضون لانتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين يتمكنون من الوصول إلى المحاكم ذات الاختصاص

تتقاطع معظم مخرجات التدخلات السياسية لوزارة الزراعة والشركاء مع النتائج القطاع المخططة بصفتها ركيزة وسياسة وطنية تحظى باولوية وتوافق وطني كونها شرط مسبق لتحقيق جميع الاهداف الاستراتيجية والنتائج القطاعية وخاصة حماية الموارد الطبيعية وتعزيز الصمود والانفكاك عن الاحتلال. تشير البيانات ان الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة الفلسطينية والشركاء الوطنيين والدوليين لم تحقق معظم الاستهدافات المناطة في النتائج الخمسة المرجوة وخاصة في توفير الدعم الناتج عن الكوارث الطبيعية وازمات الاسواق او الناتج عن ممارسات اسرائيل بسبب الضائقة المالية للحكومة وتراجع الدعم الدولي، انظر بعض المؤشرات الخاصة في الهدف الاستراتيجي.

المؤشر: نسبة المزارعين الذين حصلو على الدعم نتيجة الكوارث الطبيعية وازمات الأسواق: حصل 49% من المتضررين\ات في العام 2018، على الدعم وفي العام 2020، حصل 19% وفي العام 2021، 46% وفي العام 2022، لم يحصل احد على الدعم.

المؤشر: نسبة المزارعين الذين حصلو على الدعم نتيجة ممارسات الاحتلال: تفاوتت النسب بين 0-5% في كل سنة

المؤشر: عدد القضايا المرفوعة ضد انتهاكات جيش الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين امام المحاكم ذات الاختصاص من قبل المزارعين: 1542 قضية

المؤشر :عدد الشباب الرياديون (اقل 35 سنه) الذين حصلو على الدعم المادي لتطوير المشاريع الزراعية: 128

المؤشر: قيمة الدعم المقدم للشباب الرياديين لتطوير المشاريع الزراعية (مليون الشيكل): 32.53

تدخلات ومخرجات الوزارة والشركاء لتحقيق النتائج

- رصد وتوثير الاضرار الناتجة عن الممارسات الاسرائيلية والكوارث الطبيعية ورفعها للمعنيين ومتابعة اجراءات الصرف.
- حملا التوعية للمزارعين بحقوقهم المنتهكة من الاسرائيليين
- دعم المزارعين المتضررين من انتهاكات الاسرائيليين والكوارث الطبيعية من خلال مشاريع الوزارة والشركاء
- توزيع منح للشباب والنساء كمشاريع صغيرة زراعية مدرة للدخل مرافقة مع التدريب وحملات التوعية
- دورات تدريبية وحملات توعية في ا
- دعم المزارعين ومربين الثروة الحيوانية في المناطق ج والمناطق التي تعرضت للانتهكات او الكوارث
- تزويد المزراعين بوحدات انتاجية تساعد في زيادة الانتاج وتساهم في تعزيز الامن الغذائي

الهدف الاستراتيجي الثاني الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك من الهيمنة الإسرائيلية على التجارة والأسواق قد تعززت.

النتيجة	المؤشرات	خط الاساس		الاستهداف 2017-2022	القيمة المحققة	
		السنة	القيمة		السنة	القيمة

1.الاعتماد على الذات في توفير الغذاء الكافي والمتوازن قد تزايد	نسبة الزيادة في كمية الانتاج الزراعي	2017	%1.4	%4	2022	-1.63
2. الاعتماد على المدخلات والمنتجات الزراعية والغذائية الإسرائيلية قد تقلص	نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي للمدخلات الإنتاج الزراعي	2020	%67	%50	2021	%60
	نسبة الاستيراد من السوق الإسرائيلي للمنتجات الزراعية والغذائية	2020	%65	%55	2021	%60
3.المزارعون ومنتجو الأغذية ومستلزمات الإنتاج الزراعي الاحلالية قد تم تقديم الحوافز والدعم لهم	نسبة الاسترداد الضريبي المقدم من وزارة المالية للمزارعين بحسب ما نص عليه القانون	2020	%26	%100	2022	%57
4.. وعي المستهلكين بأهمية وجدوى دعم المنتج المحلي قد تزايد.	حصة القطاع الزراعي الفلسطيني في السوق المحلي قد زادت بمقدار 20%.	2020	غ.م	غ.م	2022	غ.م
5. دعم الشركاء الدوليين لأنشطة الأمن الغذائي والانفكاك من الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية قد تزايد	- نسبة العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية قد قلت بمقدار 50% و20% في قطاع غزة.	2017	%27	%30	2022	%32

اهم التدخلات والمخرجات التي قامت بها الوزارة والشركاء.

- مشاركة مزارعين في مهرجانات وايام تسويقية محلية
- وضع خطط مدروسة لعمليات الانتاج وضبط الكميات باستخدام اسلوب الكوتة لكل من تجار الصوص – المفرخات
- اجراءات لاختيار المستفيدين تطوير تقنية اكوابونك جديدة تعمل على زيادة الإنتاجية بمقدار 2 طن
- اعتماد طلبات المزارعين المقدمة للاسترداد الضريبي
- مزارعين فلسطينيين حصلوا على شهادة بال جاب
- انشاء اسواق مركزية للمنتجات المحلية
- محاضرات لتشجيع تأسيس مراكز تسويقي لصالح المنتجات الريفية
- دعم مدخلات زراعية لسلسة تطوير الانتاج للتعافي من نتائج كوفيد 19
- المشاركة بمعارض دولية لدعم المنتج المحلي

الهدف الاستراتيجي الثالث: إدارة مستدامة للموارد الطبيعية الزراعية ومتكيفة مع التغيرات المناخية

	المؤشرات	خط الاساس		الاستهداف 2017-2022	القيمة المحققة	
		السنة	القيمة		السنة	القيمة

1.كمية المياه التقليدية وغير التقليدية المتاحة للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية تزداد وكفاءة إدارتها تتحسن	كمية المياه المتاحة للمزارعين قد زادت بمقدار 3.5 مليون متر مكعب	2016		788,832	2022	3,126,881
2. مساحة الأراضي المزروعة، والمستصلحة أو التي تم حمايتها من التدهور تزداد سنويا	زيادة مساحة الأراضي المزروعة قد زاد بمقدار 11400 دونم	2016		32,551	2022	32,492
3. المزارعون يصلون إلى أراضيهم ومصادر المياه في جميع المحافظات بسهولة ويسر	طول الطرق الزراعية التي تم شقها وتاهيلها كم	2016		2,207	2022	1,664
4. إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية يتم اتخاذها وإنفاذها لتحسين إدارة الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.	عدد القرارات التي تم اتخاذها وإنفاذها من قبل المؤسسات المعنية في الأرض والمياه في دولة فلسطين وذات العلاقة في تطوير أو حماية الأراضي والغابات والمحميات	2019	غ.م	7	2022	7
5. سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذ	مساحة المناطق الخضراء الجديدة التي يتم زيادتها (دونم) سنوياً	2020	غ.م	4,000	2022	4,300

التدخلات والمخرجات

- حفر وتأهيل ابار جمع مياه الامطار وانشاء برك ترابية وانشاء خزانات معدنية وانشاء سدود لجمع مياه الامطار
- حفر وتأهيل ابار جوفية ودعم وحدات طاقه شمسيه لتشغيل الأبار الجوفية وانشاء وحدات ري نموذجية
- تأهيل عيون مياه لزياده الإنتاجيه والتخزين
- انشاء محطات تنقية مياه عادمة
- اقامة خطوط مياه رئيسية باقطار مختلفة وخطوط ناقلة للمياه تم تاهيالها وتوزيع عدادات مياه
- حملات توعية تشمل مشاهدات وأيام حقل وجولات وتدريب
- استصلاح وتأهيل أراضي جبيلة وتسييج الاراضي لحمايتها وتوزيع اشجار مثمرة
- تاهيل المراعي والاراضي الحرجية والغابات وزراعتها بالاشتال
- شق وتأهيل طرق زراعية
- انتاج اشتال حرجية و رعوية في مشاتل وزارة الزراعة

الهدف الاستراتيجي الرابع : إنتاج و إنتاجية وتنافسية الزراعة في الأسواق المحلية والدولية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي قد زادت.

النتيجة	المؤشرات	خط الاساس		الاستهداف 2017-2022	القيمة المحققة	
		السنة	القيمة		السنة	القيمة
1. نهج التنمية العنقودية الزراعية قد تم تطبيقه	1 عدد خطط العناقيذ المعتمدة من الحكومة	2019		6	2022	6
	نسبة التمويل لخطط العناقيد	2019		%100	2022	%1.5
2. مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة	1. مقدار الزيادة في مساحة المحاصيل الاستراتيجية على رأسها القمح	2020	%8	%9	2021	%1.0
	2. مقدار الزيادة في زراعة محاصيل عالية القيمة	2020	%10	%10	2021	%3.2

ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت.	3. مقدار الزيادة في المساحة المزروعة بالأعلاف	2020	%1	%1	2021	%-6.1
	معدل الزيادة في قيمة الإنتاج الحيواني	2017	%1-	%1	2022	%0.2
	نسبة الانخفاض في النفوق بالمواليد والحيوانات والدواجن في المشاريع المستهدفة	2017	غ.م	%11	2022	%8
	نسبة الانخفاض في الحيوانات التي تصاب بالأمراض الوبائية	2017	غ.م	%8	2022	%7
3. تقنيات الإنتاج الزراعي الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها.	الزراعة المحمية مقابل المكشوف	2016	%30	%40	2021	%25
	زراعة العنب اللابذري مقابل التقليدي	2019	%3	%11	2022	%5
	الرضاعة الصناعية مقابل الطبيعية لمواليد الاغنام	2019	%4	%10	2022	%8
	الري التكميلي للزيتون مقابل الزيتون البعلي	2019	%3	%10	2022	%2
	مزارع الدواجن للنظام المغلق مقابل التقليدي	2019	%5	%25	2022	%20
4. نوعية وسلامة المنتجات النباتية والحيوانية المنتجة محلياً مطابقة لأفضل المعايير الدولية وتتمتع بتنافسية عالية في الأسواق المحلية والدولية.	عدد شهادات الصحة النباتية الممنوحة سنويا	2019	3,500	13,500	2022	8,279
	نسبة الشحنات المرتجعة من قبل الدول المستوردة سنويا	2019	%7	%1	2022	%0
	عدد شهادات الصحة الحيوانية الممنوحة سنويا	2017	300	2,450	2022	2,146
5. أسعار المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية تصبح أكثر تنافسية.	نسبة الصادرات الزراعية	2017				
	قيمة الصادرات الزراعية (مليون شيكل)	2016	367	400	2021	300
6. الحد من انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات.	نسبة انتشار الامراض المشتركة ونسبة الامراض عند الحيوانات	2020	%13	%11	2022	%8.5
	نسبة المشاتل ومراكز بيع الاشتال المرخصة بالنسبة للمشاتل ومراكز البيع الموجودة فعليا	2017	%81.2	%93	2022	%79
	نسبة العينات المصابة من العينات التي تم فحصها من النباتات (عينة مصابة من كل 100 عينة مفحوصة)	2017	%6.9	%5.2	2022	%3.5
. بيئة الأعمال الزراعية جاذبة للرياديين والرياديات ورجال الأعمال	نسبة القروض الصفرية المخصصة لهذا الغرض	2019	غ.م	%7	2022	غ.م

التدخلات والمخرجات

- تدريب وارشاد وتثقيف زراعي وايام حقل ومشاهدات
- اصدار شهادات صحة نبات
- تسجيل الاسمدة وموافقات فنية لاستيراد الاسمدة تم اصدارها
- الاشراف والرقابة على المعاصر، وانتاج الاعلاف، المخصبات، سلامة المنتجات في الاسواق، ومكافحة التهريب، مصانع الالبان واللحوم وفقاسات ومزارع الامهات للمسالخ البلدية والخاصة ومحلات بيع الادوية الزراعية
- توزيع وحدات طاقة شمسية تم توزيعها، ووحدات تصنيع البان
- مراقبة انتشار الآفات الزراعية اعداد خارطة وبائية بهدف السيطرة على بؤرة الاصابة بالامراض
- اعداد نظام جودة المعايير الجودة للمختبرات البيطرية وفق المواصفات العالمية

- توزيع مصائد فورمونية صديقة للبيئة لمكافحة ذبابة ثمار الزيتون في المناطق ج
- حملات الرش
- اعتماد منتجين ومصدرين للنباتات الطبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

الهدف الاستراتيجي الخامس: وصول المزارعين إلى خدمات تستجيب لحاجاتهم وتدعم سلاسل القيمة من حيث النوعية والكلفة والوقت

	المؤشرات	خط الاساس		الاستهداف	القيمة المحققة	
		السنة	القيمة	2017-2022	السنة	القيمة
1. خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين تم تطويرها بشكل مستمر	زيادة عدد المرشدين الزراعيين بما لا يقل عن 50 مرشد	2017	326	360	2022	427
	زيادة عدد الأطباء البيطريين بما لا يقل عن 30 طبيب بيطري	2017	50	125	2022	91
2. خدمات التسويق الزراعي بما يشمل توفير المعلومات والإرشاد التسويقي والنقل وإدارة أسواق الجملة قد تحسنت. ومراكز معرفة جديدة تم أنشائها	زيادة الصادرات الزراعية بمقدار 30%.					
3. مساهمة المؤسسات البحثية في توطين وإنتاج المعرفة الزراعية المرتبطة بأولويات التنمية الزراعية تزايدت.	عدد الأبحاث والدراسات الزراعية التطبيقية التي تم اعتمادها.	2019	1	18	2022	13

التدخلات والمخرجات

- جولات رقابية تفتيشيه ومتابعة على الاسواق، المسالخ، تشخيص الامراض،فحص حيوانات،فحص عينات غذائية، المنشآت الصحية,محلات بيع المبيدات والاسمدة. المشاتل، الفقاسات. ترخيص وتجديد مستودعات وعيادة بيطرية
- تشخيص امراض حيوانية
- اصدار شهادات صحية بيطرية وصحة النبات
- اصدار دليل إجراءات المنتجات الزراعية
- برمجه الانتاج للمحاصيل التي يحصل بها اختناقات تسويقيه
- اصدار تصاريح ادخال للمنتجات الزراعية من اسرائيل وتصاريح نقل داخلي للمنتجات، شهادات بال جاب للمنتجات الزراعية
- اصدار اذونات استيراد المنتجات الزراعية من الخارج واذونات تصدير (شهادة منشا) المنتجات الزراعية من الخارج
- دعم انشاء ثلاجة لتخزين البطاطا وتوفير صناديق حجم كبير للتخزين للجمعيات والتعاونيات الزراعية لتطوير بيوت التعبة، ودعم بيوت تعبئة
- زيارات ميدانية للأسواق في المحافظات تم تنفيذها
- ايام ومهرجانات تسويقية ومعارض دولية
- تقارير لرصد اسعر المنتجات الزراعية
- تشجيع على تأسيس مراكز تسويقية لصالح المنتجات الريفية وأسواق اسبوعية
- ارشاد وتوعية تسويقية ومشاهدات
- دليل اجراءات الجودة للمنتجات تم اعداده
- تنفيذ مشاهدات تجارب بحثية متعلقة بالزراعة الحافظة وتحسين الانتاجية في القمح، الخضار البديلة

- اعتماد دليل لتوثيق الاصناف النباتية والحفاظ عليها
- الدراسات الاجتماعية والاقتصلدية وتنمية القدرات
- تنفيذ المشاريع العلمية البحثية
- توريد مستلزمات تشغيلية لانشطة المركز الوطني للبحوث الزراعية
- اجراء الفحوصات اللازمة للتجارب البحثية وللمزارعين
- اعداد خريطة جغرافية لمواقع البساتين والاشجار المصابة من اجل مكافحة سوسة النخيل الحمراء بالطرق البديلة
- فحص عينات للمزارعين وعينات تربة
- حفظ اصناف قمح بلدية وتحسينها

الهدف السادس: لدى القطاع الزراعي أطر مؤسسية وبيئة قانونية زراعية كفؤة وفعالة

النتيجة	المؤشرات	وحدة القياس	خط الاساس		الاستهداف 2017-2022	القيمة المحققة	
			السنة	القيمة		السنة	القيمة
1. التشريعات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية.	عدد القوانين والأنظمة والتعليمات والقرارات التي تم اعدادها وتعديلها واقرارها	قانون	2017	7	7	2022	6
2. القدرات البشرية والمادية لمؤسسات القطاع الزراعي معززة.	نسبة الكوادر البشرية التي التحقت بدورات تدريبية او ورشات عمل تدريبية	نسبة	2017	%80	%75	2022	%68
	قيمة الاصول الثابتة في وزارة الزراعة (مليون شيقل)	مليون شيقل	2020	10.3	17	2022	15.5
	نسبة التمويل الحكومي المقدم لمؤسسات القطاع الزراعي	نسبة	2019	%12	%20	2022	%15
3. الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد.	عدد الاتفاقيات والمنظمات الدولية التي تم الانضمام اليها	اتفاقية	2019	2	6	2022	5
	عدد القرارات والاتفاقيات التي يتم اعتمادها والتي من شأنها تعزيز التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين	قرار	2017	10	42	2022	45
4. التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعل	عدد مذكرات التفاهم ورسائل التوصية والتغطية والدعم لتنفيذ وتبادل المعلومات والانشطة	مكرة تفاهم	2017	3	18	2022	9

5.مؤسسات القطاع الزراعي تتبنى وتطبق سياسات وإجراءات لضمان سلامة صحة المنتجات الحيوانية والنباتية وفق متطلبات السوق والمعايير الدولية.	عدد الشهادات والتقارير الدورية الصادرة حول صحة المنِشآت والحيوانات والنباتات.	شهادة	2017	3,000	3,100	2022	2,800
	عدد الشهادات الزراعية بكافة أنواعها	شهادة	2017	3,000	7,300	2022	6,500
6. جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة	نسبة الزيادة في المزارعين المنخرطين في جميعات تعاونية ومجالس واطر زراعية ومسددين التزاماتهم (تراكمي)	نسبة	2017	%15	%35	2022	%31

التدخلات والمخرجات

- اعداد ومراجعة مسودات قوانين وانظمة (الصحه النباتية، ظام التقاوي والبذور،قانون الزراعة، نظام المستحضرات البيطرية، نظام الشهادات الصحية البيطرية، نظام الرقابة الزراعية، نظام المخصبات الزراعية، أنظمة المشاتل والحجر الزراعي، تحديث واعداد الهيكل التنظيمي وبطاقات الوصف الوظيفي للوزارة، اقرار قانون للمجالس الزراعية*):*
- تدريب كوادر وزارة الزراعة في مجالات فنية وادارية مرشدين والنوع الاجتماعي
- اصدا نتائج التعداد الزراعي 2020\2021
- الانتساب الى منظمات واجسام دولية (IPPC,WTO,BAZEL)
- اعداد تقارير للتصحر والتغير المناخ
- اصدار الشهادات والتقارير الدورية الصادرة حول صحة المنِشآت والحيوانات والنباتات والزراعية اعتماد نظام الشهادات الصحية البيطرية
- ترخيص منشات زراعية
- تصويب أوضاع جمعيات خيرية زراعية ومجالس زراع
- إنشاء جمعيات مستخدمي مياه وتدريبهم من اجل تحسين كفاءة الاستخدام

الدروس المستفادة 2017-2023 اساس اولويات ومسار العمل 2024-2029

الدرس الأول: المنعة والصمود: تخصيص المصادر المالية والمادية والبشرية اللازمة لدعم المزارعين المتضررين من ممارسات الاحتلال والكوارث الطبيعية والأوبئة والتسريع في صرف المستحقات المعتمدة يتطلب تظافر جهود المؤسسات الرسمية والدولية ومؤسسات المجتمع المدني وضرورة وتفعيل برنامج التوعية الحقوقية ورفع القضايا ضد الممارسات الاسرائيلية في المحافل الدورية وفق عملية رصد وتوثيق عالية المستوى.

الدرس الثاني، الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والانفكاك: توفير مدخلات الانتاج الزراعي وللثروة الحيوانية بنوعية وسعر عادل يدفع المزارعين والمربين للتوسع والتطوير في سلاسل القيمة وانتاج الغذاء، وهذا يتطلب تسريع الاعتماد على الذات والاستيراد المباشر من مصادر موثوقة وتعزيز الابحاث والتجارب حول انتاجية مدخلات الانتاج والتطبيق الكامل للقوانين التي صدرت وحماية المزارعين من خلال تشديد الإجراءات وتحديث الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمخالفات الموجودة.وتمييز المنتج المحلي عن المنتج الإسرائيلي في الأسواق والترويج للمنتج الوطني وضمان الجودة وزيادة الدعم الدولي والوطني لمشاريع الامن الغذائي.

الدرس الثالث: حماية وتطوير الموارد الطبيعية وكفاءة ادارتها: التوسع في استصلاح وتطوير الاراضي الزراعية وحمايتها وتوفير مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية للزراعة وحماية التنوع الحيوي، يتطلب وضع سياسة وخطة وطنية متوافق عليها وملزمة لجميع الاطراف ذوي العلاقة وخاصة هيئة تسوية الاراضي والمياه، ووزارة الحكم المحلي ووزارة المالية، وسلطة جودة البيئة، وسلطة المياه، وسلطة الاراضي، بحيث ترتكز السياسة على حماية الاراضي الزراعية عالية ومتوسطة القيمة وتخصيص الموارد اللازمة لتطوير وحماية الاراضي وتسريع اقرار التشريعات ومتابعة الالتزام بها. **الدرس الرابع: الأنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي**: زيادة الانتاج والانتاجية الزراعية يتطلب أولاً وضع تدابير لتوفير آليات الاقراض الزراعي الجاذب للشباب والنساء ورياديي الأعمال والمستثمرون في القطاع الزراعي، وتخصيص الموارد المالية لخطط العناقيد الزراعية والتوسع في المحاصيل والمنتجات علية القيمة في القطاع الزراعي وتحسين تقنيات الانتاج الزراعية والرقابة على جودة المنتجات والحد من انتشار الاوبئة والامراض ووضع تدابير لتعزيز الانتاج والانتاجية لحيازات الثروة الحيوانية. **الدرس الخامس، الوصول الى خدمات زراعية نوعية**: تحديث وشمول ادلة الجودة للخدمات الزراعية والتدقيق عليها وتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة يسهم في تعزيز مساهمة الخدمات الزراعية في تعزيز صمود للمزارعين والمزارعات والرياديين والريادات وتنافسية منتجاتهم الزراعية وتحقيق الاهداف والنتائج المرجوة وفق الرؤيا المشتركة للقطاع الزراعي. **الدرس السادس، الحوكمة والماسسة وبناء القدرات المستمر**: التطوير المستمر لنظام رقابة وتقيي وتعلم ومسائلة مبني على معلومات محدثة وموثوقة متطلب اساس لتعزيز التنسيق والتكامل بين جميع الشركاء بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي، واساس لتطوير القدرات البشرية والمادية للقطاع الزراعية وتظافر والحشد المجتمعي نحو الأولويات الوطني للقطاع الزراعي

الملحق رقم 9: ملخص لابرز الانجازات المحققة لعام 2024

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
الأولوية رقم (1): الإغاثة وإعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي ومنظومة الرعاية الاجتماعية في الضفة وغزة	
الإغاثة الفورية لقطاع غزة	• تشكيل لجنة الطوارئ العليا في المحافظات الجنوبية تكون مهمتها إدارة كل ما يتعلق بالقطاع الزراعي من النواحي الإدارية والفنية في المحافظات الجنوبية • التعاون مع مركز الاقمار الصناعية التابع للامم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة لاجراء دراسة ومسح تحديد المساحات الزراعية التي تضررت من العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة • التنسيق مع كافة المؤسسات العاملة بالقطاع الزراعي في المحافظات الجنوبية من اجل إعادة تنفيذ المشاريع الزراعية التي توقفت بسبب العدوان على قطاع غزة او تحويل بعضها الى المساعدات الطارئة ومن هذه المشاريع
الخدمات الأساسية	▪ جولات ارشادية عدد 147 جولة على المزارعين حولة مكافحة الامراض والزراعة المتداخلة وزراعة الأصناف المقاومة

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
	▪ ارسال 927 رسالة نصية ارشادية للمزارعين (للتقليل من مخاطر التغير المناخي) ▪ تنفيذ 3391 زيارة فردية ميدانية لتقديم الخدمات الارشادية ▪ تنفيذ 850 محاضرة توعوية ارشادية حول عدة مواضيع زراعية ▪ تنفيذ 191 حلقات إذاعية لبرامج زراعية تم بثها على محطات محلية ▪ اعداد 62 بروشور توعوي حول متطلبات الخدمات للمحاصيل ▪ عمل 192 فيديوهات ارشادية حول تاثير الافة على المحاصيل والثروة الحيوانية ▪ تنفيذ 32 دورات تدريبية ارشادية للمزارعين حول زراعة أصناف جديدة ▪ تنفيذ 31 لقاء للمزارعين ذات القصص الناجة لتعميمها على المزارعين ▪ تنفيذ 24 فيديو لتوثيق قصص النجاح ▪ اصدار 31414 تصريح نقل داخلي بين المحافظات ▪ اصدار 863 اذن اسيراد للمنتجات الزراعية من الخارج ▪ اصدار 5575 تصريح اذخال منتجات زراعية من إسرائيل ▪ اصدار 391 موافقة ادخال بيض مستورد ▪ اصدار 2123 شهادة منشا لتصدير منتجات زراعية ▪ تحديد 21 مواصفة فنية زراعية ▪ تنفيذ التحصين ضد مرض الطاعون (336479) جرعة ▪ تنفيذ التحصين ضد مرض الحمى القلاعية للاغنام (4126750) ن جرعة ▪ تنفيذ التحصين ضد مرض الحمى القلاعية للابقار(75790) جرعة ▪ تنفيذ التحصين ضد مرض الحمى المالطية (193403) جرعة ▪ تنفيذ التحصين ضد مرض الكلاميديا (73676) جرعة ▪ تنفيذ التحصين ضد مرض الجدري (358366) جرعة ▪ اصدار 114 شهادة من شهادات تراخيص (صيدليات،مستودعات،عيادات) بيطرية ▪ اصدار 120 شهادة بيطرية دولية مرافقه لشحنة حيوانات او منتجات حيوانية بهدف التصدير ▪ اصدار 2902 شهادة صحية مرافقة لشحنة حيوانات حية او منتجاتها بهدف نقلها من محافظة الي محافظة او داخلها ▪ اصدار 2147 اذن اولي لاستيراد حيوانات حية او منتجاتها او مدخلات انتاجها بهدف ادخالها من اسرائيل ▪ جولات رقابية 267 مع الضابطة الجمركية و الجهات ذات العلاقة في الضبط والتحرز على الشحنات المخالفة

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
	▪ تنفيذ 22 جولة رقابية على اسواق المواشي والطيور لتنظيم الاسواق تم تنفيذها ▪ تنفيذ 1058 جولة رقابية على المستحضرات والأدوية واللقاحات البيطرية في أماكن تداولها ▪ حجر 112,967 من الحيوانات المستوردة و مراقبة وضعها الصحي وتحصينها ▪ تم التأكد من تسجيل وتداول 410 نوع من المستحضرات والادوية واللقاحات البيطرية ▪ اصدار 16 اجازات مزاولة مهنة الطب البيطري ▪ متابعة و تقصي الامراض السارية والمعدية و العمل على الحد من انتشارها ل 200 حيوان ▪ تنفيذ التحصين للحيوانات االمستوردة (112,967) حيوان ▪ تسجيل 102 نوع سماد جيد ▪ ترخيص 127 محلات بيع اسمدة ▪ ترخيص متنزه عام عدد 19 من أراضي الغابات ▪ محيات طبيعية عدد 40 تم حمايتها ▪ اجراء 8358 فحص مخبري (عينات مياه نربة زيت زيتون ..) ▪ زيارات ميدانية عدد 200 زيارة للمحافظات لتحديد اولويات العمل في مجال تطوير مصادر المياه ▪ زيارة ميدانية عدد 6 لموقع الابار الجوفيه المراد حفرها ▪ انشاء اجسام زراعية (جمعيات) عدد 2 تم تشكيلها لادارة واستخدام المياه ▪ تنفيذ مشاهدات حقلية ودورات تدريبية وورشات عمل للمزارعين عدد 13 في مجال ادارة استخدام المياه ▪ اعداد و توزيع مواد تدريبية ونشرات ارشادية للمزارعين عدد 7 في مجال استخدام المياه واثار التغير المناخي على القطاع الزراعي ▪ توزيع 5 نشرات والمواد الفنية على المزارعين
تحفيز الاقتصاد	▪ ورشات تعريفية للمزارعين والجمعيات والشركات حول كيفية الاستفادة من مشروع ماب متعدد المانحين 31 ورشة عمل في كافة محافظات الضفة ▪ عمل دراسة حول الممارسات المثلى في تطوير الأراضي ▪ (منحة مادية لتطوير مشاريع المزارعين، 50 ألف دولار للمزارع الواحد) بقيمة 17,820,000 دولار ▪ عدد الطلبات 1390 طلب تم رفض 15 منها و التبقي 1375 يتم تقييمها حاليا و وضع علامات لها

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
تعزيز الحضور دولياً	▪ عقد اجتماع مع اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في الأردن لمناقشة القضايا الزراعية المشتركة وخاصة في مجال الشركة الأردنية الفلسطينية للاستيراد والتصدير ومكافحة الامراض وبناء القدرات المشتركة ما بين الدولتين ▪ المشاركة في اجتماع الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية في مصر في المدينة الإدارية لمناقشة مشاريع الهيئة العربية ومراجعة التقارير السنوية المالية والإدارية والمشاريع التي سيتم تقديمها لفلسطين ▪ المشاركة في اجتماعات المجلس الاستشاري للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (السعودية) لمناقشة التقارير المالية والإدارية ومشاريع فلسطين ضمن اعمال المنظمة العربية ▪ تعزيز العلاقات الفلسطينية الهندية في مجال التبادل التجاري الزراعي في مجال التمور ▪ ادراج دولة فلسطين على الدول التي لا تستخدم الميثلبرمايد من قبل وزارة الزراعة الهندية ▪ ادراج دولة فلسطين على برنامج " نما" في وزارة الزراعة السعودية ▪ الانتهاء من اعداد مسود المشاوارا المشتركة في المجال الزراعي مع وزارة الزراعة و الصيد البحري في عمان ▪ توقيع مذكرة تفاهم مع مملكة اسبانيا في المجال الزراعي ▪ المشاركة في اجتماع المجلس الدولي للتمور في الرياض ▪ الاجتماع بوزير البيئة التركي و مناقشة افاق التعاون في مجال التغيير المناخي و المياه و الغابات ▪ الاجتماع بوزارة الزراعة التونسية نحو تطوير اليات التخفيف من التصحر ▪ لقاء وزارة الزرتعة المغربية و الاتفاق على بلورة مشروع مشترك فيما يتعلق بالنخيل ▪ في مجال الشركة الاردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية تم حوكمة العمل بها و تعيين مدير عام في الاردن و مدير عمليات فرع فلسطين ▪ من خلال الشركة الاردنية تم توقيع اتفاقيات تصدير من فلسطين الى الدول العربية و خاصة الاردن و دول الخليج و خاصة التمور الافوجادو المانجا و زيت الزيتون ▪ حضور مؤتمر الاطراف السادس عشر في الرياض- السعودية ▪ تطوية العلاقة مع برنامج تطوير العلاقة الانمائي UNDP و ذلك بالحصول على منحة لتعزيز مبادرة الاستجابة العاجلة بقيمة 100000 دولار تم ايداعها بحساب وزارة الزراعة و صرفها , بالاضافة الى 200000 دولار سيتم توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بها اوائل العام القادم

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
	▪ تم افلاق جميع مشاريع البنك الاسلامي المنفذة في وزارة الزاعة (الحصاد الملائي سد بيت الروش سد بني نعيم , بنك الجينات , الاستزراع السمكي , استصلاح الاراضي في الضفة الغربية , استصلاح و شق الطرق الزراعية في بيت لحم و رام الله ▪ الحصول على مشروع من خلال المنظمة العربية للتنمية الزراعية لصالح محافظة القدس في مجال الحصاد المائي ▪ تم الشروع في حيثيات توقيع اتفاية مشروع الشموال المالي الريفي و الذي تم تمويله من خلال الاتحاد الاوروبي و ايطاليا باشراف صندوق التنمية الزراعي ايفاد ▪ بالتعاو مع الصلين الاحمر تم مناقشة و اعداد خطة العمل لعام 2025 ▪ الاتفاق على فتح مكتب تمثيل لكل من المركز العربي لدراسة الاراضي الجافو و المناطق القاحلة اكساد و كذلك مع منظمة الفلاحين الدولية WPA
الأولوية رقم (2): المالية العامة والاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي	
تحسين إيرادات الخزينة	▪ حوكمة ايرادات وزارة الزراعة من خلال حوسبة جميع النماذج و الشهادات التي يتم بموجبها جباية إيرادات و ربطها مع نظام الايرادات ▪ بلغ الايراد العام الخاص برسوم وزارة الزراعة 5,499,023 شيقل لعام 2024 ▪ بلغ الايراد العام لمشروع تخضير فلسطين 825,242 شيقل لعام 2024
أولويات الصرف والمدفوعات، وتسديد الدين العام	• مستحقات بقيمة 4,677,795 شيقل للمشاتل الموردة • مستحقات بقيمة 2,188,892.5 شيقل لشركات التوريد • مستحقات بقيمة 2,030,101شيقل و 226,228 دولار للمقاولين • مستحقات بقيمة 6,443,059.57 شيقل و 318,722.27 دولار و 6000 دينار و 33,671 يورو نفقات تشغيلية • مستحقات بقيمة 163,079 شيقل لمشروع شق و تأهيل طرق زراعية تم تسديدها • مستحقات بقيمة 554,647 شيقل و 108,170 شيقل لمشروع تحسين و تجهيز 12 مديرية تم تسديدها • مستحقات بقيمة 355,938 شيقل و 6930 دولار لمشروع تحسين خدمات العناقيد الزراعية تم تسديدها • مستحقات بقيمة 61,410 شيقل لمشروع تطوير قطاع المجترات الصغيرة في فلسطين تم تسديدها

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
	• مستحقات بقيمة 9502 شيقل لمشروع ادارة استغلال المياه الزراعية في قرية عانين تم تسديدها • مستحقات بقيمة 68,016 دولار و 50,000 شيقل لمشروع الاحتياجات التنموية والتطويرية لمنطقة الاغوار تم تسديدها • مستحقات بقيمة 9,550,947 دولار لمشروع دعم الأراضي الزراعية وادارة المصادر الطبيعية RELAP تم تسديدها • مستحقات بقيمة 2,366,869 شيقل لمشروع دعم المناطق المهمشة والمتضررة من الجدار والاستيطان تم تسديدها • مستحقات بقيمة 2,124,816 شيقل لمشروع دعم تنمية العناقيد تم تسديدها • ستحقات بقيمة 484,205 دولار و 638,202 شيقل لمشروع دعم خطة تنمية العنقود الزراعي في قلقيلية (صمود و تنمية) تم تسديدها • مستحقات بقيمة 193,573 شيقل لمشروع تنمية التجمعات المهمشة في مناطق جنوب الضفة الغربية تم تسديدها
الأولوية رقم (3): المأسسة، الحوكمة، الإصلاح	
الإصلاح المؤسسي	▪ تم العمل على تطوير و تحديث سجل تحليل و تقييم المخاطر ▪ عمل جولات رقابية مفاجأة على مديريات الزراعة ▪ العمل على تدقيق 528 معاملة مالية
تحديث التشريعات وتوحيد مؤسسات الوطن	▪ عرض مسودة قانون الزراعة الجديد على مجلس الوزراء ▪ عقد جلسات 3 حول اعداد نظام شهادات الصحة البيطرية ▪ عقد 3 اجتماعات من اجل التعديلات على نظام المبيدات و اعداده ▪ اعداد نظام مزاولة مهنة الطب البيطري ▪ اعداد مشروع قانون زراعة جديد
رفع مستوى الخدمات والتحول الرقمي	▪ عمل الشروط المرجعية لأتمتة خدمات التصاريح الإلكترونية ▪ عمل الشروط المرجعية لأتمتة خدمات السجل الزراعي (شهادة المزارع، الشهادة البيطرية) ▪ البدا في تجربة تطبيق الارشاد الزراعي
الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد وتكافؤ الفرص	▪ تم متابعة شكاوي داخلية التي تم استلامها و انجازها بالاضافة الى تشكيل اللجان اللازمة واتخاذ الاجراء اللازم
الأولوية رقم (5): تعزيز الصمود في القدس والاغوار والمناطق المهمشة	

المحاور الرئيسية	أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للفترة (2024/01/1-2024/12/31)
تعزيز الصمود في الأغوار والمناطق المهمشة والمناطق المسماة (ج)	▪ استصلاح وتاهيل أراضي 3467 دونم (3324.5 تاهيل، 142.5 استصلاح) ▪ تيسسيج وحماية أراضي 1322 دونم ▪ شق طرق زراعية بطول 251 كم ▪ كمية المياه التي تم توفيرها من خلال حفر و تأهيل ابار و برك زراعية 1,103,043 متر مكعب ▪ كمية المياه التي تم تنظيمها و ادارتها من خلال الخزانات المعدنية و و تأهيل برك على شكل قربة 5500 كوب ▪ تركيب خطوط ناقلة و شبكات الري و الوصلات الزراعية و شبكة ري بالمياه المعالجة 97,845 متر ▪ انشاء خزانات معدنية عدد 12 بسعات تخزينية مختلفة ▪ توزيع عدادات مياه على المزارعين عدد 225 عداد مياه ▪ تركيب مضخة ذكية واحدة ▪ تركيب وحدات خلايا شمسية للابار الجوفية عدد 7 ▪ تركيب محطة طاقة شمسية للري عن طريق ضخ المياه من الينابيع للأغراض الزراعية عدد 20 ▪ توريد وتركيب 1800 متر شبكة ري بالمياه المعالجة ▪ توزيع بذار علفي 25,624 طن للمزارعين في المناطق المهمشة ▪ توزيع اشتال مثمرة محاصيل استراتيجية (244,000)شتلة لمساحة 10,000 دونم ▪ توزيع اشتال مثمرة محاصيل عالية القيمة (38,200) شتلة لمساحة 794 دونم ▪ تم زراعة ما يقارب 4760 دونم باشتال البستنة الشجرية ▪ تاهيل 1470 حظيرة اغنام ▪ تم زراعة 1300 دونم اشتال حرجية

الملحق رقم 10: جدول التدخلات السياساتية والمشاريع التطويرية

الهدف الاستراتيجي الاول : الادارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية الزراعية قد تعززت وأصبحت أكثر منعة						
النتيجة 1 – زيادة امدادات المياه للمزارعين قد تحققت وإدارة الطلب وكفاءة الاستخدام قد تحسنت					المشاريع التطويرية	
التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		قيد التنفيذ	جديدة/مقترحة
			الاستراتجية عبر القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: تطوير مصادر الري وتحسين تطبيقات ترشيد استخدامتها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: • 3خزانات اسمنتية تم انشاؤها • ابار جمع بسعة تخزينية متر مكعب تم انشاؤها462224 • 50خلية شمسية تم تركيبها • سد بيت الروش في دورا تم تأهيله وتشغيله • شبكات ري فرعية ورئيسية و دفاع Poster في محطة بيت قاد الزراعية تم توريدها • 4 برنامج ارشاد زراعي في المياه والري • 4 حملات توعية مجتمعية • 5 ابحاث تطبيقية حول الاستخدام الامثل لمياه الري • 5 تقارير ودراسات حول استخدامات المياه في الري			• دعم تنمية العناقيد • تنمية التجمعات المهمشة في مناطق جنوب الضفة الغربية • الاحتياجات التنموية والتطويرية لمنطقة الاغوار	• تنمية الموارد الطبيعية في طوباس وجنين واريحا • تنمية الموارد المائية الزراعية

التدخل السياساتي 1: تطوير ورفع مستوى التنمية الاقتصادية المحلية، بالتركيز على قطاع الصناعة ،الإنشاءات، السياحة، الزراعة، والطاقة، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تحسين كفاءة استخدام و إمدادات المياه	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي سلطة المياه الفلسطينية	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة: التسهيلات اللازمة لتنفيذ المشروع تم توفيرها				
النتيجة 2 – مساحة الاراضي المزروعة، والمستصلحة والتي تم حمايتها من التدهور وزيادة انتاجيتها تزداد سنويا ووصول المزارعين الى اراضيهم ومصادر المياه أصبح ميسر وسهل					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية		**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**	

	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة		الاستراتجية عير القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: استصلاح وتأهيل الاراضي الزراعية او القابلة للزراعة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • 2103دونم اراضي جبلية تم استصلاحها • 3675دونم اراضي جبلية تم تأهيلها • 750كم طرق زراعية تم شقها وتأهيلها عن طريق مقاولين • 314٠كم طرق تم شقها من خلال اليات الوزارة • 1260٠دونم اراضي تم حمايتها • 21 الية تعمل في الطرق الزراعية تم صيانتها			• شق وتأهيل الطرق الزراعية • دعم المناطق المهمشة والمتضررة من الجدار والاستيطان • الاحتياجات التنموية والتطويرية لمنطقة الاغوار • دعم تنمية العناقيد • تنمية التجمعات المهمشة في مناطق جنوب الضفة الغربية	• تنمية الموارد الطبيعية في طوباس وجنين واريحا
التدخل السياساتي: الادارة الشاملة والفعالة للاراضي والاستخدام الامثل للاراضي	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة التسهيلات اللازمة لتنفيذ المشروع تم توفيرها				

النتيجة 3– تقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي والحد من التصحر والجفاف والقدرة على التأقلم مع التغير المناخي نافذة					المشاريع التطويرية	
التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		قيد التنفيذ	جديدة/مقترحة
			الاستراتجية عبر القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: متابعة تنفيذ التشريعات وانظمة الحفاظ على التنوع الحيوي والغابات والتأقلم مع التغير المناخي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	• 1500 دونم من المحميات الرعوية تم تاهيلها • 2200 دونم من الغابات تم تاهيلها وتقليمها • 6 محميات طبيعية تم تاهيلها • 3000 دونم من الغابات الرعوية تم زراعتها وتاهيلها 3 محميات رعوية تم انشاؤها	سلطة جودة البيئة	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره	• تطوير قطاع المجترات الصغيرة في فلسطين • ٠مشروع تخضير فلسطين • دعم تنمية العناقيد	• زراعة و تأهيل الغابات في الاراضي الجافة و شبه الجافة
التدخل السياساتي: التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.	جهة المسؤولية المساندة: الاتحاد الاوروبي سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة التمويل الازم تم صرفه لتنفيذ المشروع التسهيلات الازمة للمشروع تم توفيرها				

الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة انتاجية ومردود الحيازات الزراعية وتوسيع المنخرطين في العمل الزراعي						
النتيجة 1 – تقنيات الإنتاج الزراعي لسلاسل القيمة الملائمة والحديثة والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين تم تحسينها					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**			
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**	**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
التدخل السياساتي 1: رشاد وتثقيف زراعي للمزارعين ومربين الثروة الحيواني	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: • 50 بيت بلاستيكي حجم 1 دونم تم توريدها • 400 دونم من الثوم تمت زراعتها • وحدات تصنيع غذائي تم توريدها			تحسين خدمات العناقيد الزراعية · تطوير قطاع المجترات الصغيرة في فلسطين · مشروع تخضير فلسطين · الاستجابة لازمة الامن الغذائي من خلال تحسين انتاجية الحبوب	

I

		• 70 مشروع زراعي صغير مدر لدخل للنساء الريفيات تم تنفيذها • 3610 من مستلزمات إدارة مزارع أغنام تم توزيعها • 110 قطافة زيتون ميكانيكية مع شاحن تم توزيعها • 195 مقص تقليم كهربائية تم توزيعها • 1700 برميل حديد وبلاستيك حجم 200 لتر تم توزيعها • 30 مجز عشب كهربائي 250" (STIHL) تم توزيعه • 6000 كيس سماد كمبوست حجم 12 لتر تم توزيعه • 21 كيس شيد حجم 25 كغم تم توزيعه • 125 كغم جنزارة تم توزيعها • 12500 كيس خيش سعة "25"كغم تم توزيعها • 21000 عبوة بلاستيكية "حجم 1.5لتر" تم نوزيعها			وزيادة الرقعه المزروعه في فلسطين · تنمية القدرات لدعم سلسلة القيمة الزراعية لزراعة الخضراوات في موريتانيا · تطبيق نماذج مشاهدات لمربي الثروة الحيوانية (محاربة الفقر) مشاريع صغيرة مدرة للدخل •	

li

		• 34 كيس خميرة افرنجية تم توزيعها • 21 كيس سماد نيتروجيني حجم 250 كغم تم توزيعه • 579200 شتلة مثمرة في المحافظات تم توزيعها • 346 دونم قطع أرض تم توزيع مستلزمات لها • 1300000 شتله حرجية تم إنتاجها وتوزيعها • 1800000 من مستلزمات انتاج الاشتال تم توفيرها • محطة بيت قاد الزراعية تم تأهيلها • عيادة بيطرية فاعلة تم تجهيزها • 26 من مدخلات زراعية تم الاشراف على توزيعها • 750 موافقة فنية لاستيراد الأسمدة تم إصدارها • 350 نوع اسمده جديدة تم تسجيلها			

		• 30عينة تربة تم تحليلها • 480 محل بيع الاسمدة تم ترخيصها وتجديد ترخيصها • برامج تسميد تم اعدادها • 45 من المشاهدات البحثية تم تنفيذها في المحطات الزراعية • 0.9 من التحسين الوراثي للاغنام و الابقار تم تنفيذه من خلال التلقيح الاصطناعي • 5 فحوصات مختلفة في المختبرات مطابقة للمعايير الوطنية و الدولية مطابقة لنظم الجودة • 20000 من الفحوصات اللازمة للتجارب البحثية وللمزارعين تم اجرائها • ابحاث علمية و دراسات في مجال حفظ و تطوير و زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية تم تنفيذها • 3 مصادر وراثية نباتية تم جمعها وحفظها صيانتها و تطويرها • 9 ابحاث ودراسات حول الكشف عن اهم الافات الزراعية وتشخيصها وتحديد نوعها قد تحققت			

		• عدد من الابحاث و التجارب في مجال تطوير الانتاج النباتي ووقاية النباتات تم اجراؤها ونشرها وتعميم نتائجها • 30 صنف وسلالات البلدية و المنتخبة الملائمة و المتحملة للظروف المحلية تم توصيفها و تحسنها و نشرها لدى المزارعين • 18 من الدراسات و الابحاث في مجال تقنيات ما بعد الحصاد وتقليل الفاقد للمنتجات الزراعية تم اجراؤها • 8 أبحاث ودراسات لتطوير الاستزراع السمكي في فلسطين تم تنفيذها • 15 بحث ودراسة لتطوير الثروة الحيوانية في فلسطين تم تنفيذها • 9 ابحاث ودراسات في مجال الاعلاف وتغذية الحيوان تم تنفيذها • 9 دراسات الاقتصادية والاجتماعية تم تنفيذها • 150قصص ناجحة لمزارعين ومزارعات تم توثيقها كتابياً • 132 من فيديوهات زراعية قصيرة لقصص ناجحة للمزارعين			

		والمزارعات تم إعدادها وتصويرها ونشرها • 15 برامج زراعية أسبوعية على الإذاعة الرسمية والمحليات تم بثها • 726حلقة إذاعية زراعية أسبوعية لكل برنامج زراعي تم بثها • 108فيديوهات إرشادية زراعي في مجال الثروة الحيوانية والنباتية تم إعداده ونشره • 150 فقرة إذاعية وتلفزيونية زراعية ضمن برامج صباحية تم تقديمها • 450رسالة نصية إرشادية للتقليل من تأثير التغيرات المناخية ورسائل موسمية تم إرسالها على جوالات المزارعين • 720برنامج زراعي يومي إرشادي صباحي تم إعداده وبثه • 108 فيديوهات إرشادية حول تأثير الآفة على المحصول أو الثروة الحيوانية تم تنفيذها • 6 دورات تدريبية محلية للإعلام الزراعي تم تنفيذها				

		• ورشتين عمل خارجية لتبادل خبرات الإعلام الزراعي تم عقدها • اجتماعات لتعزيز نشاط الإعلام الزراعي تم تنفيذها • 960 نشره حول مفهوم الإدارة المتكاملة للمحاصيل ومفهوم المكافحة المتكاملة للآفات قد تم • 1656 زيارة ميدانية حول توجيه المزارعين لإدخال أصناف جديدة وملائمة وذات ميزة نسبية كالنباتات الطبية والمحاصيل التصديرية تم تنفيذها • 2346 زيارة ميدانية للمزارعين حول كيفية التقليل من تكاليف الإنتاج للمحاصيل الزراعية وزيادة الربحية (طرق التربية والري والتسميد) تم تنفيذها • 1420 من المزارعون تم تدريبهم حول إدارة وترشيد استخدام المياه داخل البيوت البلاستيكية (تخطيط شبكات الري) • 1566 اجتماع وزيارات ميدانية حول تقدير الاحتياجات المائية المثلى للمحاصيل المختلفة تم تنفيذها • 1500 زياره ميدانية واجتماعات حول توجيه المزارعين				

		لاستخدام شبكات الري المنتظم والمضغوط تم تنفيذها • 1314 من المزارعون تم تدريبهم حول تكييف محاصيل الخضار حسب مواعيد الزراعة والتغير المناخي • 1506 زيارات ميدانية لمزارعي الخدمات لتجنب الاختناقات التسويقية (البندورة والخيار) تم تنفيذها • 1343 من مزارعو الخدمات تم تدريبهم حول طرق وأهمية التعقيم الحراري للتربة • 4410 من المزارعون تم توجيههم للحد من آثار التغيرات المناخية والمنخفضات الجوية • 780 زياره حول رفع وعي مربي الثروة الحيوانية بمواضيع عديدة تم تنفيذها • 516 زياره ومحاضرات لرفع إنتاجية مزارع الأغنام والأبقار من اللحوم تم تنفيذها • 600 زياره ميدانية لرفع وعي مربي الثروة الحيوانية حول السلالات المنتجة تم تنفيذها			

		• 61 من مربي الثروة الحيوانية تم رفع وعيهم حول أهمية إدخال الخلطات العلفية المتكاملة • 45 من المحاضرات وزيارات للمزارعين حول أثر انخفاض أو ارتفاع درجات الحرارة في بساتين الفاكهة تم تنفيذها • 1800 زيارة للمزارعين حول التغير المناخي و إدخال أصناف جديدة متأقلمة تم تنفيذها • 405 زياره ميدانية ورسائل إرشادية حول أثر التغير المناخي (ارتفاع الحرارة أو الرطوبة) على مدى نجاح الأصناف وانتشار الأمراض تم تنفيذها • 132 مزارع تم توعيتهم حول مفهوم استغلال المياه العادمة المعالجة في الري قد زاد • 90 زياره فردية حول رفع وعي المزارعين على تشخيص الأمراض والآفات الزراعية تم تنفيذها • 30 نشره حول مفهوم الإدارة المتكاملة لمزارع البستنة تم نشرها				

		• 36 من الروزنامة الزراعية تم اعتمادها لبرنامج الوقاية والمكافحة لبساتين العنب • 432 جولة إرشادية مكثفة لتشجيع المزارعين على زراعة أصناف جديدة تم تنفيذها • 12 من أصناف عنب ذات مواعيد إثمار ونضج متباينة للتخفيف من تدفقات العنب خلال فترة النضج تم إدخالها • 2250من القطع النموذجية التي تم متابعتها وتم توفير الدعم الفني والإرشادي وبعض المستلزمات إن أمكن • 50 محاضرة توعوية إرشادية للمزارعين والمزارعات تم تنفيذها • 50 محاضرة توعية المجتمع الريفي بإدارة وترشيد استخدام المياه في الحديقة المنزلية تم تنفيذها • 55 محاضرة حول أهمية استهلاك اللحوم الحمراء والبيضاء، البيض، الفطر، زيت الزيتون وغيرها من المواد ذات القيمة الغذائية تم تنفيذها • 44 محاضرة حول إدارة استخدام المبيدات الزراعية لمنتجات زراعية آمنة تم تنفيذها			

		• 50 محاضرة توعوية للمجتمع الريفي حول أهمية التكيف مع التغير المناخي تم تنفيذها • 167 من المشاهدات الحقلية للمزارعين تم تنفيذها • 88 دورة تدريبية إرشادية للمزارعين والمزارعات تم تنفيذها • 20 جولة ميدانية وزيارات فردية للمزارعين والمزارعات تم تنفيذها • 22.5 كم من الطرق الزراعية داخل الغابات تم شقها • الغابات التي تم ادارتها وزراعتها وتأهيلها وحراستها • 135 من الخطوط النار تم صيانتها وتنظيفها ورشها بالمبيدات • 16 من المتنزهات الحرجية تم انشاؤها • 102 من المتنزهات تم ترخيصها و متابعتها • 320 زاوية وسياج لمتنزهات تم تركيبها			

		• 84 من المحميات الطبيعية تم تقييمها • 3 تقارير حول التنوع الحيوي تم تحديثها • 3 تقارير حول التصحر تم اعدادها • 300000 شتلة لحماية التنوع الحيوي تم انتاجها • 300 شتلة صبر وسدر تم زراعتها • 31500 من اصول وراثية مهددة تم حفظها • 6 مشاتل حرجية تم صيانتها وتأهيلها • 2250000 شلة حرجية و رعوية في مشاتل وزارة الزراعة قد تم انتاجها • 600 كغم من البذور وعقل تم جمعها وتعقيلها 1200 محميات رعوية تم استزراعها وتأهيلها			

	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي سلطة جودة البيئة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة التسهيلات الازمة للمشروع تم توفيرها	سلطة جودة البيئة	ضمان وجود أنماط استهالك وإنتاج مستدامة		
النتيجة 2 – انتشار الأمراض والأوبئة التي تصيب النباتات والحيوانات قل					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 1: تقديم خدمات بيطرية وصحة حيوان وصحة النبات بالاضافة لابحاث علمية وتطبيقية في مجال الافات الزراعية وامراض الحيوان	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • 3 محاجر بيطرية تم انشائها • 4عيادة بيطرية فاعلة تم تجهيزها ثروة حيوانية محصنة وسليمة • مصائد صديقه للبيئة فيرمونية طويلة الامد تم توزيعها لمكافحة ذبابة ثمار الزيتون في المناطق ج خلف جدار الفصل العنصري او المحاذيه للمستوطنات • 5 ابحاث تطبيقية حول مقاومة الآفات تم تنفيذها • 5 دراسات وتقارير حول مقاومة الآفات • 21750 من حركة الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية ومدخلات انتاجها بين المحافظات وعبر الحدود تم متابعتها • 900000 من الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية ومدخلات انتاجها قد نفذت اجراءات الرقابة والحجر البيطري عليها			انشاء ثلاث محطات للحجر البيطري	تفعيل البرنامج الوطني للترقيم و تتبع الحيوانات

		• 1650 من المستحضرات والادوية واللقاحات البيطرية تم التأكد من تسجيلها وتداولها • 110 جولة رقابية على اسواق المواشي والطيور • 5000 جولة لضمان سلامة المنتوج الغذائي من اصل حيواني قد تمت • 270 من الكوادر العاملة في الخدمات البيطرية تم رفع كفائتها وتدريبها 510 سير عمل القطاع البيطري تم تنظيمه ومراقبته				
	جهة المسؤولية المساندة:	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة				
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز بيئة اعمال زراعية تنافسية وجاذبة للشباب والنساء والمستثمرين ومرنة						
النتيجة 1– القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة الزراعية تحسنت					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية		**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**

	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة		الاستراتجية عير القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: ترويج المنتج الزراعي المحلي في الاسواق المحلية والعالمية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • 40 مبادرة شبابية ابداعية • 100 من الشباب والشابات المهمشين بمهارات القرن الواحد والعشرين والقدرة على الصمود وقابلية التوظيف الذاتي تم تاهيلهم • 7 شركات زراعية تم متابعتها واستفادت من الحوافز المقدمة من هيئة الاستثمار والمدن الصناعية • 120000 تصريح نقل داخلي للمنتجات الزراعية بين محافظات الوطن تم اصدارها • 36000 تصريح ادخال للمنتجات الزراعية من اسرائيل تم إصدارها • 3000 اذونات استيراد المنتجات الزراعية من الخارج تم إصدارها • 9000 منتج زراعي تم تصديرها			تمكين الشباب والشبابات الخريجين والرياديين من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل • الشركة الاردنية الفلسطينية لتسويق المنتجات الزراعية	تمكين الشباب اقتصاديا عن طريق العمل الجماعي في الضفة الغربية · تطوير الممارسات الزراعيه الجيده الفلسطينية لمزارعي العنب • تحسين الخدمات التسويقية في فلسطين

التدخل السياساتي: تنمية الاقتصاد المحلي توفير بيئة استثمارية ملائمة	جهة المسؤولية المساندة: وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة الاردنية	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة المعلومات اللازمة للمشروع موفرة التمويل اللازم للمشروع موفر				
تدخل سياساتي 2: معايير وسياسات تطوير سلامة جودة المنتج الزراعية وإتعزيز اجراءات سلامة المنتجات الحيوانية تدخل سياساتي 3: استحداث نظام معلومات ومعرفة زراعية تدخل سياساتي 4: اتفاقيات وشراكات محلية ودولية لتسويق المنتجات الزراعية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية •7600 جولة رقابية تفتيشية تم تنفيذها • 96 زياره ميدانية للأسواق في المحافظات تم تنفيذها • 380 محاضر ضبط قضائي قد تم تحريرها				

		• 9 معارض دولية تم المشاركة فيها • 51 من الأيام التسويقية للعنب في محافظات الوطن تم تنظيمها • 3 ايام تسويقيه في رام الله (منتجات شبه استوائية و غيرها) خليك بلدي تم تنظيمها • تنظيم 3 معارض سنوية لمنتجات النحل. • 6 مهرجانات للزيتون تم تنظيمها • 3 مهرجانات للعنب سنوية تم تنظيمها • 3 انظمة تسويقية زراعية تم تطويرها • توازن تدفق السلعي قد تحقق • 300 شهادة بال جاب تم منحها • 6 تعليمات فنية الزامية زراعية تم اصدارها • 15 من الاجسام الزراعية لادارة واستخدام المياه تم انشاؤها				

		• 60 ورشة عمل ودورات تدريبية لمزارعين تم تدريبهم في مجال ادارة استخدام المياه • 6 اتفاقية تجارية تم توقيعها او تحديثها				
النتيجة 2– الاستثمارات في منشآت ما بعد الحصاد وتصنيع مدخلات الانتاج تم تطويرها					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 1: حوافز لتشجيع الاستثمار في التسويق وتصنيع مدخلات الانتاج تدخل سياساتي 2: دراسات وتقارير حول الفرص الاستثمارية في التسويق ومدخلات الانتاج الزراعي تدخل سياساتي 3: دعم مبادرات ريادية للشباب والنساء للانخراط في الانتاج الزراعي عالي القيمة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • 60 من بيوت التعبئة والتدريج تم زيارتها • 3 نشرات فنية ارشادية بعنوان معاملات ما بعد الحصاد لمحصول البصل • 3 مشاهدات ذات صلة بتقنيات ما بعد الحصاد				

		• 3 قاعات من البيانات حول بيوت التعبئة وغرف التبريد تم انشائها • 6 تقارير ودراسات حول الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي • 60 مبادرة ريادية تم دعمها • 600 شاب وامرأة تم تدريبهم				
النتيجة 3– مساحات الأراضي التي تزرع بمحاصيل استراتيجية ومحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة قد زادت					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 1: ابحاث تطبيقية ودراسات جدوى لمحاصيل عالية القيمة الاصناف الجديدة ومزارع ثروة حيوانية مكثفة التدخل السياساتي 2:	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية 10 دراسات جدوى لمحاصيل عالية القيمة • 6 ابحاث تطبيقية				

ارشاد وتثقيف زراعي خاص لزراعة المحاصيل عالية القيمة ومزارع الثروة الحيوانية المكثفة						
	جهة المسؤولية المساندة:	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة				
النتيجة 4 – المزارعون والمنتجون المتضررون من الانتهاكات الاسرائيلية تمت حمايتهم وتعويضهم					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتيجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		
التدخل السياساتي 1: رصد وتوثيق الاضرار الناتجة عن الانتهاكات الاسرائيلية والكوارث الطبيعية تدخل سياساتي 2: حملات توعية وتثقيف للمزارعين ضد الانتهاكات الاسرائيلي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • قاعدة بيانات بأضرار المزارعين المتضررين تم إعدادها 38 تقرير فاضحة للانتهاكات الاسرائيلية تم اعدادها			برنامج المساعدات الزراعية	

		• 780مزارع تم توعيتهم بحقوقهم القانونية قد تمت 780 من المزارعين تم تشبيكهم مع المؤسسات الحقوقية والاستجابة السريعة قد تم				
التدخل السياساتي: تعزيز صمود المزراعين بتنويع القاعدة الاقتصادية الريفية بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	جهة المسؤولية المساندة: مؤسسة الإقراض الزراعي	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة تعويضات المزارعين المتضررين تمت				
الهدف الاستراتيجي الرابع: بنيان القطاع الزراعي المؤسسي قادر على مواجهة رزمة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يواجهها القطاع بكفاءة وفعالية						
النتيجة 1– التشريعات والسياسات الزراعية متكاملة ومعززة للتنمية الزراعية المستدامة ومطبقة بحزم وشفافية					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 1: استكمال منظومة التشريعات والسياسات والتعليمات والادلة الناظمة للقطاع الزراعي وادارة الموارد الطبيعية وحمايتها والرقابة على مدخلات الانتاج وحماية المنتج الوطني 2. تحديث واعداد استراتيجيات فرعية موائمة مع استراتيجية وزارة الزراعة 2024-2029	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • 3 تقارير إحصائية وسياساتية تعتمد على البيانات الإحصائية وقاعدة البيانات تم اعدادها • 3 قوانين حماية الطبيعه مناقش ومتابع • مشروع قانون زراعة جديد تم اعداده • 3 انظمة مزاولة مهنة الطب البيطري تم اعاده • نظام شهادات الصحة البيطرية تم اعداده • نظام المبيدات تم تعديله و اعداده • نظام معدل لنظام المستحضرات البيطرية تم اعداده • ملفات رقابة زراعية تمت متابعتها • 7 استراتيجيات فرعية تم تحديثها او اعدادها				

النتيجة 2 – القدرات البشرية والمادية لوزارة الزراعة معززة					المشاريع التطويرية	
التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		قيد التنفيذ	جديدة/مقترحة
			الاستراتجية عبر القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: تدريب وتعلم مستمر لكوادر الوزارة وفق الوظائف والمهام المناطة بهم وخطة التدريب المعتمدة تدخل سياساتي 2 : توفير الاجهزة والمعدة والانظمة اللازمة	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية • 9 جرارات زراعية تم شرائها • سيارات لموظفي الوزارة لجمع بيانات اطار الحائزين الزراعيين تم استئجارها وتوزيعها على كافة المحافظات • برنامج للمتابعة والتقييم تم تطويره • سيارات عدد 2 تم شراؤها وتوريدها • 18 اليه زراعية للعمل بالطرق الزراعية تم شراؤها • 300 من الطواقم للادارة العامة لخدمات المزارعين تم تدريبهم			تأثيث وتجهيز مبنى وزارة الزراعة الجديد · بناء وتجهيز وتأثيث مبنى للمديريات الزراعية في 12 محافظة • نظام التسجيل الزراعي الوطني	انشاء المقر المركزي للخدمات البيطرية في رام الله • دعم القدرات اللوجستية لوزارة الزراعة

		• 6 ورش عمل مع التعاونيات والمزارعين والمنتجين والتشبيك مع القطاع الخاص • مقترح لانشاء نواة لجهاز الارشاد التسويقي • 18 من المواصفات الفنية زراعية • دورات تدريبية لموظفي الرقابة الزراعية تم تنفيذها • 22 اجتماع وورشات عمل مع الجهات الشريكة تم تنفيذها • المشاركة في اجتماعات دورية وطارئة مع نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية لبحث اليات تنفيذ ومتابعة الملفات الخاصة بالمخالفين • نظام الرقابة الزراعية تم انجازه • عقد اجتماعات وورشات عمل للمؤسسات والوزارات ذات العلاقة • 3 جرارات زراعية تم شراؤها • 300 مشروع تم اعدادها ودراستها واعتمادها • 27 من الموافقات لمشاريع مقدمة من الشركات الربحية تم إصدارها				

		• موازنة وزارة الزراعة تم اعدادها • بيانات احصائية تم إعدادها • تحديث قاعدة البيانات الاحصائية للسجل الزراعي قد تم • 34 من قرارات مجلس الوزراء لصالح القطاع الزراعي تم متابعتها • 156 من الملفات للوزير بما يضمن صالح القطاع الزراعي تم تجهيزها ومناقشتها • قرارات مجلس الوزراء مع الوزارات ذات العلاقة تمت متابعتها • 3 تقارير من النوع الاجتماعي في وزارة الزراعه تم انجازه • 15 فعالية ذات علاقة بالنوع الاجتماعي تم اعدادها او المشاركه فيها (يوم المراه العالمي ويوم المراه الريفية) • 3 موظفين و موظفات وزارة الزراعة متمكنين بمفاهيم النوع الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و كيفية ربطها بتحقيق التنمية المستدامة تم تدريبهم			

		• دليل حول كيفية ادماج النوع الاجتماعي في التخطيط والموازنة و الخدمات تم اعداده • ورقة سياساتية حول ادماج النوع الاجتماعي بالتغيرات المناخية في القطاع الزراعي تم اعدادها • 3 سجلات تحليل وتقييم المخاطر تم تحديثه وتطويره • 3 خطط تدقيق استراتيجية وسنوية لوحدة الرقابة الداخلية • نظام الكتروني لاتمتة العمليات المالية والادارية تم شراؤه • نظام متطور للنسخ الاحتياطي تم شراؤه • 30 رخصه من برامج قواعد البيانات والتشغيل والحماية تم شراؤها • مركبة حكومية و تركتور ومقطورة تم صيانتها • مركبة حكومية و تركتور ومقطورة تم ترخيصها وتأمينها • كراج خاص بمحطة العروب تم تأهيله			

		• 28 من مباني تابعة لوزارة الزراعة تم استئجارها • 12 تقرير مالي للمشاريع تم اعداده • 12 تقرير مالي للبرامج تم اعداده • 12 تقرير دوام واجازات الموظفين تم اعداده • 3 تقارير مالي شامل جميع المصروفات تم اعداده • قاعة الاجتماعات في مقر الوزارة تم تجهيزها • 50 مدفئة كهربائية للوزارة تم شرائها وتوريدها • حركة سيارات الوزارة تمت متابعتها و الاشراف عليها • 15 من المشاريع وأفكار المشاريع التي تم ترويجها • المظهر العام ل 40 بناية لوزارة الزراعة يظهر بصورة مثالية • 33 من التقارير الاعلامية التي تم اعدادها			

		• 3 صفحات من التواصل الالكتروني تم تطويرها • 180 شكوى داخلية تم متابعتها وانجازها • استراتيجية وزارة الزراعة للاعوام 2024-2029 تم اعدادها • 3 من ادلة الاجراءات بالمفاهيم والمصطلحات المدرجة بالنماذج تم اعدادها • طواقم مؤهلة تم تدريبها لمسؤولين التخطيط في المديريات • تقارير متابعة وتقييم الخطط الدورية معدة • 90 طاقم مؤهل تم تدريبها لمسؤولين التخطيط في الادرات العامة و المديريات • 15 تقرير لمتابعة وتقييم الخطط الدورية معدة • نظامين للمتابعة والتقييم تم اعداده • قاعدة بيانات تم انشاؤها لانتاج الخريطة الغرضية			

		• 6 خرائط غرضية في المجالات الزراعيه تم اعدادها • 336 تقرير مكاني للمنشات الزراعيه والصناعيه من اجل منحها التراخيص تم اعداده 3 مكاتب الكترونية مجهزة ومشغلة تم انشاؤها • 400 من لوازم مكتبية واجهزة ومعدات تم شرائها • 40 شبكة من الانترنت اللاسلكي تم تشغيلها • 40 جهاز لنظام حماية وربط كافة فروع الوزارة بالمقر الرئيسي تم شرائها • 10 انظمة والخدمات الكترونية للتحول الرقمي تم تطويرها • 40 جهاز تخزين فرعي لمديريات الزراعة والبيطرة تم شرائها				
النتيجة 3 – جمعيات وتنظيمات المزارعين وأطر عمل المزارعين والمنتجين فاعلة					**المشاريع التطويرية**	

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		قيد التنفيذ	جديدة/مقترحة
			الاستراتجية عير القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: تصويب اوضاع التعاونيات والجمعيات والاتحادات والمجالس الزراعية تدخل سياساتي 2 : بناء قدرات التعاونيات الزراعية والمجالس الزراعية للقيام بدورها بكفاءة وفاعلية ويوسع قاعدة العضوية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة زراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية 9ورشات عمل للكوادر والاتحادات والجمعيات و الشركاء تم عقدها · 4200مذكره تفاهم ثنائية او جماعية واتفاقيات مع المؤسسات الشريكة تم توقيعها · 96من الاوضاع اتحادات وجمعيات خيرية وتعاونية ومجالس غير فاعلة تم تصويبها • 2400 من الأنظمة الداخلية واستراتيجيات للمجالس الزراعية المتخصصة تم صياغتها ومراجهتها				
النتيجة 4– الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية ذات العلاقة بالزراعة ودعم التواجد الفلسطيني في المنظمات الدولية الزراعية والأخرى ذات العلاقة قد تزايد						**المشاريع التطويرية**

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		قيد التنفيذ	جديدة/مقترحة
			الاستراتيجية عير القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: تمثيل فلسطين في المحافل الدولية ذات العلاقة في القطاع الزراعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية 30 اتفاقية دولية تم توقيعها · نقل الخبرات الفلسطينية الزراعية الى 60 من الدول الشقيقة والصديقة من خلال الوكالة الفلسطينية للتعاون الدولي · 45اجتماع من السلك الدبلوماسي العامل في فلسطين معززة • 360 اجتماع لتعزيز دور وزارة الزراعة على المستوى المحلي والدولي				
النتيجة 5– التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين شركاء التنمية العاملين في القطاع الزراعي يعزز كفاءة الإنجاز وتقليل الازدواجية والتضارب ومنهجية الإدارة بالنتائج مفعلة						**المشاريع التطويرية**
التدخلات السياساتية		**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**

	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة		الاستراتجية عير القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: مدونة سلوك للقطاع الزراعي متوافق عليها من الشركاء واجراءات انفاذها فاعلة تدخل سياساتي 2 : نظام متابعة وتقييم وتعلم ومساءلة لوزارة الزراعة والقطاع الزراعي فاعل	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية 3 ادلة إجراءات بالمفاهيم والمصطلحات المدرجة بالنظام تم إعداده · 15دورة تدريبية لموظفي المديريات على استخدام النظام تم تنفيذها • 1500 من الاجتماعات واللقاءات في وزارة الزراعة تم تنفيذها على الوجه الامثل				
الهدف الاستراتيجي الخامس: الاضرار الناجمة عن المخاطر الزراعية قد تم الحد منها بشكل كبير وفق إطار عمل وإجراءات الحد من مخاطر الكوارث بما يشمل الحماية المالية						
النتيجة 1 – المزارعون والمنتجون المتضررون من الانتهاكات الإسرائيلية تم مساعدتهم وتعزيز صمودهم					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 1: مساعدة المزارعين المتضررين من الانتهاكات الاسرائيلية لتعزيز صمودهم التدخل السياساتي 2: تحسين جودة وشفافية معايير الأهلية لنظام المساعدات الزراعية، ورقمنتها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية عمليات وإجراءات صرف المساعدات الزراعية للمزارعين المتضررون من الانتهاكات الاسرائيلية قد تمت نظام مساعدات زراعية متطور ومرقمن			برنامج المساعدات الزراعة الممول من الاتحاد الاوروبي	
	جهة المسؤولية المساندة: الاتحاد الأوروبي	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة المساعدات الزراعية قد تم صرفها لفائدة المزارعين المتضررين				
النتيجة 2– المزارعون والمنتجون المتضررون من المخاطر الطبيعية تم تعويضهم ماليا او عينيا					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتجية عبر القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 1: تعويض المزارعين والمنتجين الزراعيين المتضررين من المخاطر الطبيعية التدخل السياساتي 2: تحسين جودة وشفافية معايير الأهلية لنظام التعويضات الزراعية، ورقمنتها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية عمليات وإجراءات صرف المساعدات الزراعية للمزارعين المتضررون من المخاطر الطبيعية قد تمت المزارعون والمنتجون المتضررون من المخاطر الطبيعية تم تعويضهم ماليا او عينيا نظام تعويضات زراعية متطور ومرقمن			.تعويضات وزارة الزراعة والاستجابة العاجلة.	
النتيجة 3– نظام وخدمات التأمين الزراعي فعالة ومستدامة					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 1: بناء انظمة وخدمات التأمين الزراعي	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية نظام تأمين زراعي فعال ومستدام برامج التأمين الزراعي المدعومة لسلاسل القيمة الزراعية المختارة قد تم تصميمها برامج التأمين الزراعي المدعومة المصممة تم إطلاقها وتشغيلها بالشراكة مع القطاع الخاص قاعدة بيانات للمزارعين المرشحين للتأمين الزراعي موسعة علاقات مع شركات إعادة التأمين لمشاريع التأمين الزراعي المدعوم من الحكومة تم بنائها ادلة تسوية الخسائر الزراعية لسلاسل القيمة الزراعية المستهدفة ضمن التأمين الزراعي، تم تطويرها وتحديثها عمليات تسوية الخسائر للمزارعين المؤمنين ضمن برامج التأمين المدعومة تم اسنادها انظام المتابعة والتقييم الخاص ببرامج التأمين الزراعي المدعومة تم إطلاقه وتشغيله			بناء انظمة وخدمات التأمين الزراعي الفلسطيني	

	جهة المسؤولية المساندة: الاتحاد الأوروبي مؤسسة أوكسفام	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة التمويل اللازم لتنفيذ المشروع قد تم توفيره الإطار القانوني والمؤسساتي الممكن للتأمين الزراعية تم إعداده القدرات الفنية في مجال التأمين الزراعي في كلا القطاعين العام والخاص قد تم تطويرها الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص في مجال التأمين الزراعي قد تعززت وعي المزارعين بأهمية التأمين الزراعي وجدواه قد تحسن نظام المتابعة والتقييم لبرامج التأمين الزراعي قد تم تصميمه				
النتيجة 4 – نظام انذار مبكر فعال ومستدام لخدمة المزارعين والمنتجين لمواجهة الاخطار الزراعية				**المشاريع التطويرية**		

التدخلات السياساتية	الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة	المخرجات الرئيسية المتوقعة	الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية		قيد التنفيذ	جديدة/مقترحة
			الاستراتجية عير القطاعية	الاهداف والنتائج ذات العلاقة		
التدخل السياساتي 1: انشاء نظام انذار مبكر لخدمة المزارعين والمنتجين الزراعيين التدخل السياساتي 2: انشاء قاعدة بيانات الاضرار الطبيعية والسياسية	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية تطوير شبكة مراقبة الأرصاد الجوية تم تطويرها خصائص المعلومات الجغرافية الخاصة بنظام الإنذار المبكر تم أعدادها اطار إدارة المخاطر المتعلقة بمصادر المياه والفيضانات تم اعداده اطار إدارة المخاطر المتعلقة بصحة الحيوان تم اعداده اطار إدارة المخاطر المتعلقة بالآفات النباتية تم اعداده النظام الأساسي للإنذار المبكر القائم على نظام المعلومات الجغرافية والويب تم اعداده نظام الانذار المبكر قد تم إطلاقه وتشغيله البناء المؤسسي لنظام الإنذار المبكر وإدارته قد تم إعدادها				

		دراسة تشخيصية لتنظيم قاعدة بيانات الاضرار الزراعية الطبيعية والسياسية تم اعدادها				
	جهة المسؤولية المساندة: لارصاد الجوية وزارة الصحة وزارة الداخلية	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية المساندة جميع البيانات اللازمة متوفرة ومعالجة				
النتيجة 5– البيئة الممكنة للحد من مخاطر الكوارث قد تحسنت					**المشاريع التطويرية**	
التدخلات السياساتية	**الوزارة أو الهيئة الحكومية المسؤولة**	**المخرجات الرئيسية المتوقعة**	**الترابط مع الاستراتيجيات عبر القطاعية**		**قيد التنفيذ**	**جديدة/مقترحة**
			الاستراتيجية عير القطاعية	**الاهداف والنتائج ذات العلاقة**		

التدخل السياساتي 1: تمكين بيئة الحد من مخاطر الكوارث التدخل السياساتي 2: تطوير استراتيجيات وعمليات وإجراءات تقييم المخاطر والتخفيف منها	جهة المسؤولية الرئيسية: وزارة الزراعة	المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية المخرجات الرئيسية من تدخلات جهة المسؤولية الرئيسية: استراتيجية إدارة المخاطر قدم تم إعدادها واعتمادها الإطار التشريعي لإدارة المخاطر الزراعية قد تم تطويره عمليات واجراءات ومعايير تقييم المخاطر والتخفيف منها قد طورت دراسات جدوى مشاريع تطوير البيئة الفيزيائية الممكنة لمواجهة المخاطر الزراعية قد تمت الحلول المبتكرة للحد من آثار المخاطر الزراعية على المجتمعات المحلية قد تم إيجادها القدرات الفنية ووعي المجتمعات المحلية المرتبطة بسبل مواجهة المخاطر الزراعية قد تطورت			لادارة الاستراتيجية للمخاطر الزراعية . تحليل المخاطر للمجتمعات المحلية.	